بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصيام

١ صوم يوم الغيم إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر: فللعلماء فيه عدة أقوال، وهي في مذهب أحمد وغيره. **أحدها:** أن صومه منهي عنه. ثم هل هو نهي تحريم أو تنزيه؟ على قولين، وهذا هو المشهور في مذهب مالك والشافعي، وأحمد في إحدى الروايات عنه. (٩٨/٢٥)

٢ **القول الثاني:** أن صيامه واجب؛ كاختيار القاضي والخرقي وغيرهما من أصحاب أحمد. وهذا يقال: إنه أشهر الروايات عن أحمد، لكن الثابت عن أحمد لمن عرف نصوصه وألفاظه: أنه كان يستحب صيام يوم الغيم اتباعاً لعبد الله بن عمر وغيره من الصحابة، ولم يكن عبد الله بن عمر يوجهه على الناس؛ بل كان يفعله احتياطاً. وكان الصحابة فيهم من يصومه احتياطاً، ونقل ذلك عن عمر وعلي ومعاوية وأبي هريرة وابن عمر وعائشة وأسماء وغيرهم. ومنهم من كان لا يصومه مثل كثير من الصحابة. ومنهم من كان ينهى عنه؛ كعمار بن ياسر وغيره. فأحمد رضي الله عنه كان يصومه احتياطاً. وأما إيجاب صومه فلا أصل له في كلام أحمد، ولا كلام أحد من أصحابه. (٩٩/٢٥)

٣ **القول الثالث:** أنه يجوز صومه ويجوز فطره، وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره، وهو مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه، وهو/مذهب كثير من الصحابة والتابعين أو أكثرهم. وهذا كما أن الإمساك عند الحائل عن رؤية الفجر جائز. فإن شاء أمسك، وإن شاء أكل حتى يتيقن طلوع الفجر. وكذلك إذا شك هل أحدث أم لا؟ إن شاء توضع، وإن شاء لم يتوضع. وكذلك إذا شك: هل حال حول الزكاة، أو لم يحل؟ وإذا شك: هل الزكاة الواجبة عليه مائة أو مائة وعشرون؟ فأدى الزيادة. وأصول الشريعة كلها مستقرة على أن الاحتياط ليس بواجب ولا محرم. (٩٩/٢٥ - ١٠٠)

٤ تعيين النية لشهر رمضان: هل هو واجب؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد. **أحدها:** أنه لا يجزئه إلا أن ينوي رمضان، فإن صام بنية مطلقة، أو معلقة، أو بنية النفل، أو النذر؛ لم يجزئه ذلك؛ كالمشهور من مذهب الشافعي، وأحمد في إحدى

الروايات. **والثاني:** يجزئه مطلقاً؛ كمذهب أبي حنيفة. **والثالث:** أنه يجزئه بنية مطلقة لا بنية تعيين غير رمضان، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد، وهي اختيار الخرقي وأبي البركات. وتحقيق هذه المسألة: أن النية تتبع العلم، فإن علم أن غداً من رمضان فلا بد من التعيين في هذه الصورة. فإن نوى نفلًا، أو صومًا مطلقًا لم يجزئه؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه، وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه، فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته. وأما إذا كان لا يعلم أن غداً من شهر رمضان، فهنا لا يجب عليه التعيين، ومن أوجب التعيين مع عدم العلم؛ فقد أوجب الجمع بين الضدين. (١٠٠/٢٥ - ١٠١)

٥ إذا قيل إنه يجوز صومه، وصام في هذه الصورة بنية مطلقة، أو معلقة؛ أجزأه. وأما إذا قصد صوم ذلك تطوعًا، ثم تبين أنه كان/ من شهر رمضان، فالأشبه أنه يجزئه أيضًا، كمن كان لرجل عنده ودیعة ولم يعلم ذلك، فأعطاه ذلك على طريق التبرع، ثم تبين أنه حقه، فإنه لا يحتاج إلى إعطائه ثانيًا؛ بل يقول: ذلك الذي وصل إليك هو حق كان لك عندي، والله يعلم حقائق الأمور. والرواية التي تروى عن أحمد: أن الناس فيه تبع للإمام في نيته، على أن الصوم والفطر بحسب ما يعلمه الناس، كما في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون». (١٠١/٢٥ - ١٠٢)

٦ تنازع الناس في «الهلال»: هل هو اسم لما يطلع في السماء، وإن لم يره أحد؛ أو لا يسمى هلالًا حتى يستهل به الناس ويعلموه؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره. وعلى هذا يبني النزاع فيما إذا كانت السماء مطبقة بالغيم، أو في يوم الغيم مطلقًا: هل هو يوم شك؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. **أحدها:** أنه ليس بشك؛ بل الشك إذا أمكنت رؤيته، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وغيرهم. **والثاني:** أنه شك لإمكان طلوعه. **والثالث:** أنه من رمضان حكمًا، فلا يكون يوم شك، وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم. (١٠٢/٢٥ - ١٠٣)

٧ مسألة رؤية بعض البلاد رؤية لجمعها فيها اضطراب، فإنه قد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن الاختلاف فيما يمكن اتفاق المطالع فيه، فأما ما كان مثل الأندلس وخراسان فلا خلاف أنه لا يعتبر. قلت: أحمد اعتمد في الباب على حديث الأعرابي الذي شهد أنه أهل الهلال البارحة، فأمر النبي ﷺ الناس على هذه الرؤية، مع أنها كانت في غير البلد، وما يمكن أن تكون فوق مسافة القصر ولم

يستفصله، وهذا الاستدلال لا ينافي ما ذكره ابن عبد البر؛ لكن ما حدُّ ذلك؟/ والذين قالوا: لا تكون رؤية لجميعها كأكثر أصحاب الشافعي، منهم من حدد ذلك بمسافة القصر، ومنهم من حدد ذلك بما تختلف فيه المطالع؛ كالحجاز مع الشام والعراق مع خراسان، وكلاهما ضعيف؛ فإن مسافة القصر لا تعلق لها بالهلال. وأما الأقاليم فما حدد ذلك؟ ثم هذان خطأ من وجهين: **أحدهما**: أن الرؤية تختلف باختلاف التشريق والتغريب، فإنه متى رُوي في المشرق وجب أن يرى في المغرب، ولا ينعكس؛ لأنه يتأخر غروب الشمس بالمغرب عن وقت غروبها بالمشرق. فإذا كان قد رُوي ازداد بالمغرب نورًا وبعدها عن الشمس وشعاعها وقت غروبها، فيكون أحق بالرؤية، وليس كذلك إذا رُوي بالمغرب؛ لأنه قد يكون سبب الرؤية متأخر غروب الشمس عندهم، فازداد بُعدًا وضوءًا، ولما غربت بالمشرق كان قريبًا منها. ثم إنه لما رُوي بالمغرب كان قد غرب عن أهل المشرق، فهذا أمر محسوس في غروب الشمس والهلال، وسائر الكواكب. ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دخل بالمشرق ولا ينعكس، وكذلك الطلوع إذا طلعت بالمغرب طلعت بالمشرق ولا ينعكس، فطلوع الكواكب وغروبها بالمشرق سابق.

٨ أما الهلال فطلوعه ورؤيته بالمغرب سابق؛ لأنه يطلع من المغرب وليس في السماء ما يطلع من المغرب غيره، وسبب ظهوره بعده عن الشمس، فكلما تأخر غروبها ازداد بعده عنها. فمن اعتبر بعد المساكن مطلقًا فلم يتمسك بأصل شرعي ولا حسي. وأيضًا فإن هلال الحج ما زال المسلمون يتمسكون فيه برؤية الحجاج القادمين، وإن كان فوق مسافة القصر.

٩ **الوجه الثاني**: أنه إذا اعتبرنا حدًّا - كمسافة القصر أو الأقاليم - فكان رجل في آخر المسافة والإقليم فعليه أن يصوم ويفطر وينسك، وآخر بينه وبينه غلوة سهم لا يفعل شيئًا من ذلك، وهذا ليس من دين المسلمين. فالصواب في هذا - والله أعلم -: ما دل عليه قوله: **«صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»**، فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد؛ وجب الصوم. وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب، فعليهم إمساك ما بقي سواء كان من إقليم أو إقليمين./ والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد.

١٠ إذا بلغتهم الرؤية بعد غروب الشمس: فالمستقبل يجب صومه بكل حال، لكن اليوم الماضي: هل يجب قضاؤه؟ فإنه قد يبلغهم في أثناء الشهر أنه رؤي بإقليم آخر ولم ير قريباً منهم: الأشبه أنه إن رؤي بمكان قريب وهو ما يمكن أن يبلغهم خبره في اليوم الأول، فهو كما لو رؤي في بلدهم ولم يبلغهم. وأما إذا رؤي بمكان لا يمكن وصول خبره إليهم إلا بعد مضي الأول فلا قضاء عليهم؛ لأن صوم الناس هو اليوم الذي يصومونه، ولا يمكن أن يصوموا إلا اليوم الذي يمكنهم فيه رؤية الهلال، وهذا لم يكن يمكنهم فيه بلوغه، فلم يكن يوم صومهم. وكذلك في الفطر والنسك، لكن هؤلاء هل يفطرون إذا ثبت عندهم في أثناء الشهر أنه رؤي بناء على تلك الرؤية؟ لكن إن بلغتهم بخبر واحد لم يفطروا؛ لأنه قد ثبت عندهم في أثناء ما يفطرون به ولا يقضون اليوم الأول، فيكون صومهم تسعة وعشرين، كما يقوله من يقول بالمطالع إذا صام برؤية مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم، فإنه يفطر معهم ولا يقضي اليوم الأول. وإن تأخرت رؤيتهم فهنا اختلفت نقول أصحابنا، إن قالوا: يفطر/وحده، فهو كما لو رآه عندهم لم يفطر وحده عندنا على المشهور. وإن صام معهم فقد صام إحدى وثلاثين يوماً. والأشبه أن هذه المسألة يخرج فيها لأصحابنا قولان؛ كالمنفرد برؤيته في الفطر؛ لأن انفراد الرجل بالفطر هو المحذور في الموضوعين، ورؤية أهل بلد دون غيرهم كرؤيته ورؤية طائفة معه دون غيرهم. وأما هلال الفطر: فإذا ثبتت رؤيته في اليوم عملوا بذلك، وإن كان بعد ذلك لم يكن فيه فائدة - بل العيد هو اليوم الذي عيده الناس - ولكن نقل التاريخ. (١٠٦/٢٥ - ١٠٧)

١١ الضابط أن مدار هذا الأمر على البلوغ لقوله: «صوموا لرؤيته»، فمن بلغه أنه رؤي ثبت في حقه من غير تحديد بمسافة أصلاً. وهذا يطابق ما ذكره ابن عبد البر: في أن طرفي المعمورة لا يبلغ الخبر فيهما إلا بعد شهر، فلا فائدة فيه؛ بخلاف الأماكن الذي يصل الخبر فيها قبل انسلاخ الشهر، فإنها محل الاعتبار.

(١٠٧/٢٥)

١٢ قالوا: إذا أخطأ الناس كلهم فوقفوا في غير يوم عرفة؛/أجزأهم اعتباراً بالبلوغ. وإذا أخطأ طائفة منهم لم يجزئهم لإمكان البلوغ؛ فالبلوغ هو المعبر سواء كان علم به للبعد أو للقلة. وهذا الذي ذكرته هو الذي ذكره أصحابنا، إلا وجوب القضاء، إذا لم يكن مما يمكنهم فيه بلوغ الخبر. والحجة فيه: أنا نعلم بيقين أنه ما

زال في عهد الصحابة والتابعين يرى الهلال في بعض أمصار المسلمين بعد بعض، فإن هذا من الأمور المعتادة التي لا تبدل لها، ولا بد أن يبلغهم الخبر في أثناء الشهر، فلو كانوا يجب عليهم القضاء لكانت همهم تتوفر على البحث عن رؤيته في سائر بلدان الإسلام؛ كتوفرها على البحث عن رؤيته في بلده، ولكان القضاء يكثر في أكثر الرمضانات، ومثل هذا لو كان لنقل، ولما لم ينقل دل على أنه لا أصل له، وحديث ابن عباس يدل على هذا. وقد أجاب أصحابنا: بأنه إنما لم يفطر؛ لأنه لم يثبت عنده إلا بقول واحد، فلا يفطر به. ولا يقال: أصحابنا كذلك - أيضًا - لم ينقل أنهم كانوا إذا بلغهم الهلال في أثناء الشهر بنوا فطرهم عليه. قلنا: لأن ذاك أمر لا تتعلق الهمم بالبحث عنه؛ لأن فيه ترك/صوم يوم، فإن ثبت عندهم وإلا فالاحتياط الصوم؛ لأن ذاك الخبر قد يكون ضعيفًا، مع أن هذه المسألة فيها نظر.

(١٠٧/٢٥ - ١٠٩)

١٣ لو قيل: إذا بلغهم الخبر في أثناء الشهر لم يبنوا إلا على رؤيتهم؛ بخلاف ما إذا بلغهم في اليوم الأول؛ لكان له وجه؛ بل الرؤية القليلة لو لم تبلغ الإنسان إلا في أثناء الشهر، ففي وجوب قضاء ذلك اليوم نظر، وإن كان يفطر بها؛ لأن قوله: «صومكم يوم تصومون». دليل على أن ذلك لم يكن يوم صومنا. ولأن التكليف يتبع العلم ولا علم ولا دليل ظاهر، فلا وجوب. وطرد هذا: أن الهلال إذا ثبت في أثناء يوم قبل الأكل أو بعده، أتموا وأمسكوا ولا قضاء عليهم، كما لو بلغ صبي أو أفاق مجنون على أصح الأقوال الثلاثة. فقد قيل: يمسك ويقضي. وقيل: لا يجب واحد منهما. وقيل: يجب الإمساك دون القضاء.

(١٠٩/٢٥)

١٤ إن الهلال مأخوذ من الظهور ورفع الصوت، فطلوعه في السماء إن لم يظهر في الأرض فلا حكم له لا باطنًا ولا ظاهرًا. واسمه مشتق من فعل الآدميين، يقال: «أهللنا الهلال» و«استهللناه» فلا هلال إلا ما استهل. فإذا استهل الواحد والاثان فلم يخبر به، فلم يكن ذلك هلالًا، فلا يثبت به حكم حتى يخبر به، فيكون خبرهما هو الإهلال الذي هو رفع الصوت/بالإخبار به. ولأن التكليف يتبع العلم، فإذا لم يمكن علمه لم يجب صومه.

(١٠٩/٢٥ - ١١٠)

١٥ وجوب القضاء إذا كان الترك بغير تفريط يفتقر إلى دليل؛ ولأنه لو وجب القضاء أو استحبه إذا بلغ رؤيته المكان البعيد، أو رؤية نفر القليل في أثناء الشهر؛

لاستحب الصوم يوم الشك مع الصحو؛ بل يوم الثلاثين مطلقاً؛ لأنه يمكن أن يخبر القليل أو البعيد برؤيته في أثناء الشهر، فيستحب الصوم احتياطاً. وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه إلا والاحتياط مشروع في أدائه. فلما لم يشرع الاحتياط في أدائه قطعنا بأنه لا وجوب مع بعد الرائي أو خفائه، حتى يكون الرائي قريباً ظاهراً، فتكون رؤيته إهلالاً يظهر به الطلوع. وقد يحتج بهذا من لم يحتط في الغيم. ولكن يجاب عنه: بأن طلوعه هذا مثال ظاهر أو مساو، وإنما الحاجب مانع، كما لو كانوا ليلة الثلاثين في مغارة أو مطمورة وقد تعذر الترائي. ولأن الذين لم يوجبوا التبيت أصل مأخذهم: إجزاء يوم الشك، فإن بلوغ الرؤية قبل الزوال كثير كيوم عاشوراء. وإيجاب القضاء فيه عسر؛ لكثرة وقوع مثل ذلك، وعدم شهرة وجوب القضاء في السلف. وجواب هذا: أنه لا يلزم من وجوب الإمساك وجوب القضاء، فإنه لا وجوب إلا من حين الإهلال والرؤية؛ لا من حين الطلوع. ولأن الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر يدل على هذا؛ لأن ما ذكره إذا لم يبلغ الخبر إلا بعد مضي الشهر، لم يبق فيه فائدة إلا وجوب القضاء، فعلم أن القضاء لا يجب برؤية بعيدة مطلقاً. (١١٠/٢٥ - ١١١)

١٦ من بلغه رؤية الهلال في الوقت الذي يؤدي بتلك الرؤية الصوم أو الفطر أو النسك؛ وجب اعتبار ذلك بلا شك، والنصوص وآثار السلف تدل على ذلك. ومن حدد ذلك بمسافة قصر أو إقليم فقوله مخالف للعقل والشرع. ومن لم يبلغه إلا بعد الأداء وهو مما لا يقضى؛ كالعيد المفعول والنسك، فهذا لا تأثير له، وعليه الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر. وأما إذا بلغه في أثناء المدة: فهل يؤثر في وجوب القضاء، وفي بناء الفطر عليه؟ وكذلك في بقية الأحكام: من حلول الدين، ومدة الإيلاء وانقضاء العدة، ونحو ذلك؟ والقضاء يظهر لي أنه لا يجب، وفي بناء الفطر عليه نظر. (١١١/٢٥)

١٧ تحقيق ذلك العلم بالأهلة، فقال: ﴿هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وهذا يدل على أنه أراد المعلوم ببصر أو سمع، ولهذا ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين: إلى أنه إذا كانت السماء مصحية ولم يحصل أحد على الرؤية، أنه ليس بشك؛ لانتفاء الشك في الهلال، وإن وقع شك في الطلوع، وذلك من وجهين: أحدهما: أن الهلال على وزن «فعال»، وهذا المثال في كلام العرب لما

يفعل به؛ كالإزار لما يؤتزر به. والرداء: لما يرتدى به. والركاب: لما يركب به. والوعاء: لما يوعى فيه وبه. والسّمد: لما تسمد به الأرض. والعصاب: لما يعصب به. والسّداد: لما يسد به. وهذا كثير مطرد في الأسماء. / فالهلال اسم لما يهل به؛ أي: يُصات به، والتصويت به لا يكون إلا مع إدراكه ببصر أو سماع، ويدل عليه قول الشاعر:

يُهلُّ بالفرقد ركبانها كما يُهلُّ الراكب المعتمر
أي: يصوتون بالفرقد، فجعلهم مهلين به، فلذلك سمي هلالاً. ومنه قوله: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]؛ أي: صوّت به. وسواء كان التصويت به رفيعاً أو خفيصاً، فإنه مما تكلم به وجهر به لغير الله، ونطق به. (١١٣/٢٥ - ١١٢/٢٥)

١٨ الوجه الثاني: أنه جعلها مواقيت للناس، ولا تكون مواقيت لهم إلا إذا أدركوها ببصر أو سماع، فإذا انتفى الإدراك انتفى التوقيت فلا تكون أهلة، وهو غاية ما يمكن ضبطه من جهة الحس؛ إذ ضبط مكان الطلوع بالحساب لا يصح أصلاً. (١١٣/٢٥)

١٩ ليس في قوى البشر أن يضبطوا للرؤية زماناً ومكاناً محدوداً، وإنما يضبطون ما يدركونه بأبصارهم، أو ما يسمعونه بأذانهم، فإذا كان الواجب تعليقه في حق من رأى بالرؤية، ففي حق من لم ير بالسماع، ومن لا رؤية له ولا سماع؛ فلا إهلال له. (١١٣/٢٥)

٢٠ إذا رأى هلال الصوم وحده، أو هلال الفطر وحده: فهل عليه أن يصوم برؤية نفسه؟ أو يفطر برؤية نفسه؟ أم لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس؟ على ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد: **أحدها:** أن عليه أن يصوم وأن يفطر سراً، وهو مذهب الشافعي. **والثاني:** يصوم ولا يفطر إلا مع الناس، وهو المشهور من مذهب أحمد ومالك وأبي حنيفة. **والثالث:** يصوم مع الناس ويفطر مع الناس، وهذا أظهر/ الأقوال؛ لقول النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون». (١١٤/٢٥ - ١١٥)

٢١ قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٥]. أنه أوجب صوم شهر رمضان، وهذا متفق عليه بين المسلمين، لكن الذي تنازع الناس فيه أن الهلال: هل هو اسم لما يظهر في السماء، وإن لم يعلم به الناس، وبه يدخل الشهر؟ أو الهلال اسم لما

يستهل به الناس، والشهر لما اشتهر بينهم؟ على قولين: فمن قال بالأول يقول: من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم، ودخل شهر رمضان في حقه، وتلك الليلة هي في نفس الأمر من رمضان، وإن لم يعلم غيره. ويقول: من لم يره إذا تبين له أنه كان طالعاً قضى الصوم. وهذا هو القياس في شهر الفطر، وفي شهر النحر، لكن شهر النحر ما علمت أن أحداً قال: من رآه يقف وحده دون سائر الحاج، وأنه ينحر في اليوم الثاني، ويرمي جمرة العقبة، ويتحلل دون سائر الحاج! (١١٦/٢٥)

﴿٢٢﴾ شرط كونه هلالاً وشهراً شهرته بين الناس، واستهلال الناس به، حتى لو رآه عشرة ولم يشتهر ذلك عند عامة أهل البلد؛ لكون شهادتهم مردودة، أو لكونهم لم يشهدوا به، كان حكمهم حكم سائر المسلمين، فكما لا يقفون ولا ينحرون ولا يصلون العيد إلا مع المسلمين، فكذلك لا يصومون إلا مع المسلمين. (١١٧/٢٥)

﴿٢٣﴾ الأصل الثالث: الصيام

﴿٢٣﴾ اختلفوا في تبين نية على ثلاثة أقوال: **فالت طائفة** - منهم أبو حنيفة -: إنه يجزئ كل صوم فرضاً كان أو نفلاً بنية قبل الزوال، كما دل عليه حديث عاشوراء، وحديث النبي ﷺ لما دخل على عائشة فلم يجد طعاماً فقال: **«إني إذا صائم»**. **وبإزائها طائفة** أخرى - منهم مالك - قالت: لا يجزئ الصوم إلا مبيتاً من الليل؛ فرضاً كان أو نفلاً على ظاهر حديث حفصة/وابن عمر الذي يروى مرفوعاً وموقوفاً: **«لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»**. **وأما القول الثالث**: فالفرض لا يجزئ إلا بتبين النية كما دل عليه حديث حفصة وابن عمر؛ لأن جميع الزمان يجب فيه الصوم، والنية لا تنعطف على الماضي. وأما النفل فيجزئ بنية من النهار، كما دل عليه قوله: **«إني إذا صائم»**. كما أن الصلاة المكتوبة يجب فيها من الأركان - كالقيام والاستقرار على الأرض - ما لا يجب في التطوع؛ توسيعاً من الله على عباده في طرق التطوع. فإن أنواع التطوعات دائماً أوسع من أنواع المفروضات، وصومهم يوم عاشوراء - إن كان واجباً - فإنما وجب عليهم من النهار؛ لأنهم لم يعلموا قبل ذلك. وما رواه بعض الخلفيين المتأخرين أن ذلك كان في رمضان؛ فباطل لا أصل له. وهذا أوسط الأقوال، وهو قول الشافعي وأحمد.

(١١٩/٢٥ - ١٢٠)

٢٤ هل يجزئ التطوع بنية بعد الزوال؟ والأظهر صحته كما نقل عن الصحابة.
(١٢٠/٢٥)

٢٥ هل هو ثواب يوم كامل؟ أو من حين/نواه؟ والمنصوص عن أحمد: أن
الثواب من حين النية.
(١٢٠/٢٥ - ١٢١)

٢٦ على هذا القول: يجتمع غالب المأثور عن الصحابة في هذا الباب^(١). فإن
الجماعات الذين صاموا منهم - كعمر وعلي ومعاوية وغيرهم - لم يصرحوا
بالوجوب، وغالب الذين أفطروا لم يصرحوا بالتحريم. ولعل من كره الصوم منهم
إنما كرهه لمن يعتقد وجوبه؛ خشية إيجاب ما ليس بواجب. كما كره من كره منهم
الاستنجاء بالماء لمن خيف عليه أن يعتقد وجوبه. وكما أمر طائفة منهم من صام في
السفر أن يقضي؛ لما ظنوه به من كراهة الفطر في السفر. فتكون الكراهة عائدة إلى
حال الفاعل لا إلى نفس الاحتياط بالصوم، فإن تحريم الصوم أو إيجابه/كلاهما فيه
بعد عن أصول الشريعة.
(١٢٤/٢٥ - ١٢٥)

رسالة الهلال

٢٧ ﴿سَمِعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: مطيعون لهم. فإذا كان في الصحابة قوم
سماعون للمنافقين، فكيف بغيرهم؟
(١٢٩/٢٥)

٢٨ كثيراً ما يضيع الحق بين الجهال الأميين، وبين المحرفين للكلم الذين
فيهم شعبة نفاق، كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب/ حيث قال: ﴿أَفْظَمُونَ أَنْ
يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة:
٧٥ - ٧٨].
(١٢٩/٢٥ - ١٣٠)

٢٩ لما كان النبي ﷺ قد أخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من قبلها حذو القذة
بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه؛ وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم
عن مواضعه، فيغير معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به أو أمر به. وفيهم أميون لا
يفقهون معاني الكتاب والسنة؛ بل ربما يظنون أن ما هم عليه من الأماني التي هي

(١) صوم يوم الشك.

مجرد التلاوة، ومعرفة ظاهر من القول: هو غاية الدين. ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المنافقين أو الكفار، مع علم أولئك بما لم يعلمه الأميون: فإما أن تضل الطائفتان ويصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك، حيث يعتقدون أن ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين، ويصيروا في طرفي النقيض. وإما أن يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم. وهذا من بعض أسباب تغيير الملل، إلا أن هذا الدين محفوظ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر]. ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق، فلم ينله ما نال غيره من الأديان من تحريف كتبها، وتغيير شرائعها مطلقاً؛ لما ينطق/ الله به القائمين بحجة الله وبياناته، الذين يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنوره أهل العمى، فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجة؛ لكيلا تبطل حجج الله وبياناته. (١٣١ - ١٣٠/٢٥)

٣٠ رأيت الناس في شهر صومهم وفي غيره - أيضاً -: منهم من يصغي إلى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب: من أن الهلال يرى أو لا يرى. ويبنى على ذلك: إما في باطنه، وإما في باطنه وظاهره. حتى بلغني أن من القضاة من كان يرد شهادة العدد من العدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب: إنه يُرى أو لا يُرى. فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه. وربما أجاز شهادة غير المرضي لقوله، فيكون هذا الحاكم من السماعين للكذب، فإن الآية تتناول حكام السوء، كما يدل عليه السياق، حيث يقول: ﴿سَمِعُوا لِكَلْبٍ أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢]. وحكام السوء يقبلون الكذب ممن لا يجوز قبول قوله؛ من مخبر أو شاهد. ويأكلون السحت من الرشا وغيرها. وما أكثر ما يقترن هذان. وفيهم من لا يقبل قول المنجم لا في الباطن ولا في الظاهر؛ لكن في قلبه حسيكة من ذلك، وشبهة قوية لثقتة به من جهة أن الشريعة لم تلتفت إلى ذلك، لا سيما إن كان قد عرف شيئاً من حساب النيرين،/ واجتماع القرصين، ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات، وسبب الإهلال والإبدار والاستتار والكسوف والخسوف؛ فأجرى حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤية هذا المجرى. ثم هؤلاء الذين يخبرون من الحساب وصورة الأفلاك وحركاتها أمراً صحيحاً، قد يعارضهم بعض الجهال من الأميين المنتسبين إلى الإيمان، أو إلى العلم أيضاً، فيراهم قد خالفوا الدين في العمل بالحساب في الرؤية، أو في اتباع أحكام النجوم في تأثيراتها المحمودة والمذمومة، فيراهم لما تعاطوا هذا - وهو من المحرمات في الدين - صار يرد كل ما يقولونه من هذا الضرب. ولا يميز بين الحق الذي دل عليه

السمع والعقل، والباطل المخالف للسمع والعقل. مع أن هذا أحسن حالاً في الدين من القسم الأول؛ لأن هذا كذب بشيء من الحق متأولاً جاهلاً، من غير تبديل بعض أصول الإسلام. والضرب الأول قد يدخلون في تبديل الإسلام.

(١٣٢ - ١٣١/٢٥)

٣١ إنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام: أن العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإيلاء، أو غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى: لا يجوز. والنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ بذلك كثيرة. وقد أجمع المسلمون عليه، ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً، ولا خلاف حديث؛ إلا أن بعض المتأخرين من المتفهمة الحادئين بعد المائة الثالثة: زعم أنه إذا غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب، فإن كان الحساب دل على الرؤية صام؛ وإلا فلا. وهذا القول وإن كان مقيداً بالإغمام ومختصاً بالحاسب؛ فهو شاذ مسبوق بالإجماع على خلافه. فأما اتباع ذلك في الصحو، أو تعليق عموم الحكم العام به؛ فما قاله مسلم. وقد يقارب هذا قول من يقول من الإسماعيلية بالعدد دون الهلال، وبعضهم يروي عن جعفر الصادق جدولاً يعمل عليه، وهو الذي افتراه عليه عبد الله بن معاوية. وهذه الأقوال خارجة عن دين الإسلام، وقد برأ الله منها جعفرًا وغيره. ولا ريب أن أحدًا لا يمكنه مع ظهور دين الإسلام أن يظهر الاستناد إلى ذلك. إلا أنه قد يكون له عمدة في الباطن في قبول الشهادة وردها، وقد يكون عنده شبهة في كون الشريعة لم تعلق الحكم به.

(١٣٣ - ١٣٢/٢٥)

٣٢ قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. فأخبر أنها مواقيت للناس، وهذا عام في جميع أمورهم، وخص الحج بالذكر تمييزاً له؛ ولأن الحج تشهده الملائكة وغيرهم؛ ولأنه يكون في آخر شهور الحول، فيكون علمًا على الحول، كما أن الهلال/علم على الشهر؛ ولهذا يسمون الحول حجة، فيقولون: «له سبعون حجة» و«أقمنا خمس حجج». فجعل الله الأهلة مواقيت للناس في الأحكام الثابتة بالشرع ابتداءً، أو سبباً من العبادة. وللأحكام التي تثبت بشروط العبد. فما ثبت من المؤقتات بشرع أو شرط فالهلال ميقات له. وهذا يدخل فيه: الصيام والحج ومدة الإيلاء والعدة وصوم الكفارة. وهذه الخمسة في القرآن.

(١٣٤ - ١٣٣/٢٥)

٢٣ كون هذا/ ضياء وهذا نورًا لا تأثير له في معرفة عدد السنين والحساب، وإنما يؤثر في ذلك انتقالها من برج إلى برج؛ ولأن الشمس لم يعلق لنا بها حساب شهر ولا سنة، وإنما علق ذلك بالهلال، كما دلت عليه تلك الآية؛ ولأنه قد قال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]. فأخبر أن الشهور معدودة اثنا عشر، والشهر هلالى بالاضطرار؛ فعلم أن كل واحد منها معروف بالهلال. (١٣٥ - ١٣٤/٢٥)

٢٤ بلغني أن الشرائع قبلنا أيضًا إنما علقنا الأحكام بالأهلة، وإنما بدّل من بدّل من أتباعهم، كما يفعله اليهود في اجتماع القرصين، وفي جعل بعض أعيادها بحساب السنة الشمسية، وكما تفعله النصارى في صومها حيث تراعى الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية، وتجعل سائر أعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التي كانت للمسيح، وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين في اصطلاحات لهم، فإن منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط. ولهم اصطلاحات في عدد شهورها؛ لأنها وإن كانت طبيعية فشهرا عددي وضعي. ومنهم من يعتبر القمرية، لكن يعتبر اجتماع القرصين، وما جاءت به الشريعة هو أكمل الأمور وأحسنها، وأبينها وأصحها وأبعدها من الاضطراب. (١٣٥/٢٥)

٢٥ اجتماع الشمس والقمر الذي هو تحاذيهما الكائن قبل الهلال، أمر خفي لا يعرف إلا بحساب ينفرد به بعض الناس، مع تعب وتضييع زمان كثير واشتغال عما يعني الناس، وما لا بد له منه، وربما وقع فيه الغلط والاختلاف. (١٣٦/٢٥)

٢٦ كون الشمس حاذت البرج الفلاني أو الفلاني هذا أمر لا يدرك بالأبصار، وإنما يدرك بالحساب الخفي الخاص المشكل الذي قد يغلط فيه، وإنما يعلم ذلك بالإحساس تقريبًا، فإنه إذا انصرم الشتاء ودخل الفصل الذي تسميه العرب الصيف، ويسميه الناس الربيع؛ كان وقت حصول الشمس في نقطة الاعتدال الذي هو أول الحمل، وكذلك مثله في الخريف. فالذي يدرك بالإحساس الشتاء والصيف وما بينهما من الاعتدالين تقريبًا، فأما حصولها في برج بعد برج فلا يعرف إلا بحساب فيه كلفة وشغل عن غيره، مع قلة جدواه. فظهر أنه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة إلا الهلال. (١٣٧/٢٥)

٢٧ انقسمت عادات الأمم في شهرهم سنتهم القسمة العقلية، وذلك أن كل

واحد من الشهر والسنة: إما أن يكونا عديدين أو طبيعيين. أو الشهر طبيعياً والسنة عادية، أو بالعكس. فالذين يعدونهما: مثل من يجعل الشهر ثلاثين يوماً والسنة اثني عشر شهراً. والذين يجعلونهما طبيعيين؛ مثل من يجعل الشهر قمرياً والسنة شمسية، ويلحق في آخر الشهور الأيام المتفاوتة بين/السنتين. فإن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً، وبعض يوم؛ خمس أو سدس. وإنما يقال فيها ثلاثمائة وستون يوماً جبراً للكسر في العادة؛ عادة العرب في تكميل ما ينقص من التاريخ في اليوم والشهر والحوال. وأما الشمسية فثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وبعض يوم؛ ربع يوم. ولهذا كان التفاوت بينهما أحد عشر يوماً إلا قليلاً، تكون في كل ثلاثة وثلاثين سنة وثلاث سنة؛ سنة. ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَيْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف]. قيل معناه: ثلاثمائة سنة شمسية ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ بحساب السنة القمرية. ومراعاة هذين عادة كثير من الأمم من أهل الكتابين بسبب تحريفهم، وأظنه كان عادة المجوس أيضاً. وأما من يجعل السنة طبيعية والشهر عديداً؛ فهذا حساب الروم والسريانيين والقبط، ونحوهم من الصابئين والمشركون ممن يعد شهر كانون ونحوه عدداً، ويعتبر السنة الشمسية بسير الشمس. فأما القسم الرابع: فبأن يكون الشهر طبيعياً والسنة عادية، فهو سنة المسلمين ومن وافقهم. ثم الذين يجعلون السنة طبيعية لا يعتمدون/على أمر ظاهر كما تقدم؛ بل لا بد من الحساب والعدد. وكذلك الذين يجعلون الشهر طبيعياً، ويعتمدون على الاجتماع، لا بد من العدد والحساب. ثم ما يحسبونه أمر خفي ينفرد به القليل من الناس، مع كلفة ومشقة وتعرض للخطأ.

الذي جاءت به شريعتنا أكمل الأمور؛ لأنه وقت الشهر بأمر طبيعي ظاهر عام يدرك بالأبصار، فلا يضل أحد عن دينه، ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه، ولا يدخل بسببه فيما لا يعنيه، ولا يكون طريقاً إلى التلبس في دين الله، كما يفعل بعض علماء أهل الملل بمللهم.

أما الحول: فلم يكن له حد ظاهر في السماء، فكان لا بد فيه من الحساب والعدد، فكان عدد الشهور الهلالية أظهر وأعم من أن يحسب بسير الشمس، وتكون السنة مطابقة للشهور. ولأن السنين إذا اجتمعت فلا بد من عددها في عادة جميع الأمم؛ إذ ليس للسنين إذا تعددت حد سماوي يعرف به عددها،

فكان عدد الشهور موافقاً لعدد البروج، جعلت السنة اثني عشر شهراً بعدد البروج التي تكمل بدور الشمس فيها سنة شمسية، فإذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية. وبهذا كله يتبين معنى قوله: ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]. فإن عدد شهور السنة وعدد السنة بعد السنة إنما أصله بتقدير القمر منازل. وكذلك معرفة الحساب؛ فإن حساب بعض الشهور لما يقع فيه من الآجال ونحوها إنما يكون بالهلال.

٤٠ من عرف ما دخل على أهل الكتابين والصابئين والمجوس وغيرهم في أعيادهم وعباداتهم وتواريخهم، وغير ذلك من أمورهم؛ من الاضطراب والخرج وغير ذلك من المفسد: ازداد شكره على نعمة الإسلام، مع اتفاقهم أن الأنبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك، وإنما دخل عليهم ذلك من جهة المتفلسفة الصابئة، الذين أدخلوا في ملتهم وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله. فلهذا ذكرنا ما ذكرناه حفظاً لهذا الدين عن إدخال المفسدين، فإن هذا مما يخاف تغييره، فإنه قد كانت العرب في جاهليتها قد غيرت ملة إبراهيم بالنسيء الذي ابتدعته، فرادت به في السنة شهراً جعلتها كبيراً؛ لأغراض/لهم، وغيروا به ميقات الحج والأشهر الحرم، حتى كانوا يحجون تارة في المحرم، وتارة في صفر، حتى يعود الحج إلى ذي الحجة، حتى بعث الله المقيم لملة إبراهيم، فوافى حجه ﷺ حجة الوداع، وقد استدار الزمان كما كان، ووقعت حجته في ذي الحجة، فقال في خطبته المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان». وكان قبل ذلك الحج لا يقع في ذي الحجة، حتى حجة أبي بكر سنة تسع كان في ذي القعدة. وهذا من أسباب تأخير النبي ﷺ الحج. وأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الْدِينُ الْقَائِمُ﴾ [التوبة: ٣٦]. فأخبر الله أن هذا هو الدين القيم؛ ليبين أن ما سواه من أمر النسيء، وغيره من عادات الأمم ليس قيماً؛ لما يدخله من الانحراف والاضطراب.

٤١ نظير الشهر والسنة؛ اليوم والأسبوع، فإن اليوم طبيعي من طلوع الشمس إلى غروبها. وأما الأسبوع فهو عددي، من أجل الأيام الستة التي خلق الله فيها السموات والأرض ثم استوى على العرش. فوقع التعديل بين الشمس والقمر باليوم والأسبوع

بسير الشمس، والشهر والسنة بسير القمر، وبهما يتم الحساب. وبهذا قد يتوجه قوله: ﴿لِنَعْلَمُوا﴾ إلى ﴿جَعَلَ﴾ فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله. (١٤٢/٢٥ - ١٤٣)

٤٢ قوله: ﴿الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن]. فقد قيل: هو من الحساب. وقيل: بحسبان كحسبان الرجا، وهو دوران الفلك. فإن هذا مما لا خلاف فيه؛ بل قد دل الكتاب والسنة، وأجمع علماء الأمة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب: من أن الأفلاك مستديرة لا مسطحة. (١٤٢/٢٥)

٤٣ لا خلاف بين المسلمين أنه إذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسبت الشهور كلها هلالية: مثل أن يصوم للكفارة في هلال المحرم، أو يتوفى زوج المرأة في هلال المحرم، أو يولي من امرأته في هلال المحرم، أو يبيعه في هلال المحرم إلى شهرين أو ثلاثة. فإن جميع الشهور تحسب بالأهلة، وإن كان بعضها أو جميعها ناقصًا. فأما إن وقع مبدأ الحكم في أثناء الشهر، فقد قيل: تحسب الشهور كلها بالعدد، بحيث لو باعه إلى سنة في أثناء المحرم عد ثلاثمائة وستين يومًا، وإن كان إلى ستة أشهر عد مائة وثمانين يومًا، فإذا كان المبتدأ منتصف المحرم كان المنتهى العشرين من المحرم. وقيل: بل يكمل الشهر بالعدد والباقي بالأهلة. وهذان القولان روايتان عن أحمد وغيره، وبعض الفقهاء يفرق في بعض الأحكام. (١٤٣/٢٥)

٤٤ الصواب الذي عليه عمل المسلمين قديمًا وحديثًا: أن الشهر الأول إن كان كاملاً كمل ثلاثين يومًا، وإن كان ناقصًا جعل تسعة وعشرين يومًا. فمتى كان الإيلاء في منتصف المحرم كملت الأشهر الأربعة في منتصف جمادى الأولى، وهكذا سائر الحساب. وعلى هذا القول فالجميع بالهلال ولا حاجة إلى أن نقول بالعدد. (١٤٤/٢٥)

٤٥ عامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة: فإن كان مبدؤه هلال المحرم كان منتهاه هلال المحرم؛ سلخ ذي الحجة عندهم. وإن كان مبدؤه عاشر المحرم؛ كان منتهاه عاشر المحرم أيضًا. لا يعرف المسلمون غير ذلك، ولا يبنون إلا عليه، ومن أخذ ليزيد يومًا لنقصان الشهر الأول كان قد غير عليهم ما فطروا عليه من المعروف، وأتاهم بمنكر لا يعرفونه. فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء، ونبهنا عليه ليحذر الوقوع فيه، وليعلم به حقيقة قوله: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ

للناس ﴿البقرة: ١٨٩﴾. وأن هذا العموم محفوظ عظيم القدر لا يستثنى منه شيء. (١٤٥/٢٥)

٤٦ سائر روايات ابن عمر التي فيها: «الشهر تسع وعشرون» عني بها أحد شيتين: إما أن الشهر/ قد يكون تسعة وعشرين، ردًا على من يتهم أن الشهر المطلق هو ثلاثون، كما توهم من توهم من المتقدمين، وتبعهم على ذلك بعض الفقهاء في الشهر العددي، فيجعلونه ثلاثين يومًا بكل حال. وعارضهم قوم فقالوا: الشهر تسعة وعشرون، واليوم الآخر زيادة. وهذا المعنى هو الذي صرح به النبي ﷺ فقال: «الشهر هكذا وهكذا، والشهر هكذا وهكذا»؛ يعني: مرة ثلاثين، ومرة تسعة وعشرين. فمن جزم بكونه ثلاثين أو تسعة وعشرين فقد أخطأ. والمعنى الثاني: أن يكون أراد أن عدد الشهر اللازم الدائم هو تسعة وعشرون، فأما الزائد فأمر جائز يكون في بعض الشهور، ولا يكون في بعضها. والمقصود: أن التسعة والعشرين يجب عددها واعتبارها بكل حال في كل وقت، فلا يشرع الصوم بحال حتى يمضي تسعة وعشرون من شعبان، ولا بد أن يصام في رمضان تسعة وعشرون؛ لا يصام أقل منها بحال. وهذا المعنى هو الذي يفسر به رواية أيوب عن نافع: «إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه»؛ أي: إنما الشهر اللازم الدائم الواجب تسعة وعشرون.

٤٧ قد قيل: إن ذلك قد يكون إشارة إلى شهر بعينه، لا إلى جنس الشهر؛ أي: إنما ذلك الشهر تسعة وعشرون؛ كأنه الشهر الذي آلى فيه من أزواجه، لكن هذا يدفعه قوله عقبه: «فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأقدروا له». فهذا يبين أنه ذكر هذا لبيان الشرع العام المتعلق بجنس الشهر، لا لشهر معين، فإنه قد بين أنه ذكر هذا لأجل الصوم. فلو أراد شهرًا بعينه قد علم أنه تسعة وعشرون؛ لكان إذا علم أن ذلك الشهر تسع وعشرون، لم يفترق الحال بين الغم وعدمه، ولم يقل: «فلا تصوموا حتى تروه»؛ ولأنه لا يعلم ذلك إلا وقد روي هلال الصوم، وحينئذٍ فلا يقال: «فإن غم عليكم». ولذلك حمل الأئمة كالإمام أحمد قوله المطلق على أنه لجنس الشهر، لا لشهر معين، وبنوا عليه أحكام الشريعة.

(١٥٤/٢٥)

٤٨ عن الوليد بن عقبة قال: صمنا على عهد علي رضي الله عنه ثمان/ وعشرين، فأمرنا علي أن نتمها يوماً. أبو عبد الله ^(١) - رحمة الله عليه - يقول: العمل على هذا الشهر؛ لأن هكذا وهكذا وتسعة وعشرون، فمن صام هذا الصوم قضى يوماً ولا كفارة عليه. وبما ذكرناه يتبين الجواب عما روي عن عائشة في هذا قالت: «يرحم الله أبا عبد الرحمن، وظاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً فنزل لتسع وعشرين. فقليل له فقال: إن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين». فعائشة رضي الله عنها ردت ما أفهموها عن ابن عمر، أو ما فهمته هي، من أن الشهر لا يكون إلا تسعاً وعشرين. وابن عمر لم يرد هذا؛ بل قد ذكرنا عنه الروايات الصحيحة: بأن الشهر يكون مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين. فثبت بذلك أن ابن عمر روى أن الشهر يكون تارة كذلك، وتارة كذلك. وما رواه: إما أن يكون موافقاً لما روته عائشة أيضاً: من أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين. وإما أن يكون معناه: أن الشهر اللازم الدائم الواجب هو تسعة وعشرون. ومن كلام العرب وغيرهم: أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها: تارة لانتفاء ذاته، وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده. ويحصرن الشيء في غيره: تارة لانحصار جميع الجنس منه، وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه. ثم إنهم تارة/ يعيدون النفي إلى المسمى. وتارة يعيدون النفي إلى الاسم، وإن كان ثابتاً في اللغة، إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم منتفياً عنه ثابتاً لغيره. (١٥٤/٢٥ - ١٥٦)

٤٩ قوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]. فنفي عنهم مسمى الشيء، مع أنه في الأصل شامل لكل موجود من حق وباطل؛ لما كان ما لا يفيد ولا منفعة فيه يؤول إلى الباطل الذي هو العدم، فيصير بمنزلة المعدوم؛ بل ما كان المقصود منه إذا لم يحصل مقصوده؛ كان أولى بأن يكون معدوماً من المعدوم المستمر عدمه؛ لأنه قد يكون فيه ضرر. فمن قال الكذب فلم يقل شيئاً، ومن لم يعمل بما ينفعه فلم يعمل شيئاً. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الكهان قال: «ليسوا بشيء». (١٥٦/٢٥)

٥٠ يقال أيضاً لمن خرج عن موجب الإنسانية في الأخلاق ونحوها: هذا ليس بأدمي ولا إنسان؛ ما فيه إنسانية ولا مروءة، هذا حمار أو كلب، كما يقال ذلك لمن

(١) الإمام أحمد.

اتصف بما هو/ فووقه من حدود الإنسانية. كما قلن ليوسف: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف]. (١٥٧ - ١٥٦/٢٥)

٥١ لعل بعض من لم يعد أيام الشهر يتوهم أن السنة ثلاثمائة وستون يومًا، وأن كل شهر ثلاثون يومًا، فقال ﷺ: الشهر الثابت اللازم الذي لا بد منه تسع وعشرون. وزيادة اليوم قد تدخل فيه وقد تخرج منه، كما يقول: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله. فهذا هو الذي لا بد منه، وما زاد على ذلك فقد يجب على الإنسان، وقد يموت قبل الكلام، فلا يكون الإسلام في حقه إلا ما تكلم به. (١٦٠/٢٥)

٥٢ إيلاء النبي ﷺ كان فيما بين الهلالين، فلما مضى تسع وعشرون أخبره جبريل أن الشهر تم لتسع وعشرين؛ لأن الشهر الذي آلى فيه كان تسعًا وعشرين. وكان النبي ﷺ يظن أن عليه إكمال العدة ثلاثين. فأخبره جبرائيل بأنه تم شهر إيلائه لتسع وعشرين. ولو كان الإيلاء في أول الهلال لم يحتج إلى أن يخبره جبرائيل بذلك؛ لأنه إذا روي لتمام تسع وعشرين يعلم أنه قد تم، فإن هذا أمر ظاهر لا شبهة فيه حتى يخبره به جبرائيل. (١٦٢/٢٥)

٥٣ قوله: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» هو خبر/ تضمن نهيًا، فإنه أخبر أن الأمة التي اتبعته هي الأمة الوسط أمية لا تكتب ولا تحسب. فمن كتب أو حسب أو لم يكن من هذه الأمة في هذا الحكم؛ بل يكون قد اتبع غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الأمة، فيكون قد فعل ما ليس من دينها، والخروج عنها محرم منهي عنه، فيكون الكتاب والحساب المذكوران محرمين منهيًا عنهما. (١٦٤ - ١٦٥/٢٥)

٥٤ إن قيل: فلم لا يجوز أن يكون هذا إخبارًا محضًا: أنهم لا يفعلون ذلك، وليس عليهم أن يفعلوه؛ إذ لهم طريق آخر غيره، ولا يكون فيه دليل على أن الكتاب والحساب منهي عنه؛ بل على أنه ليس بواجب. فإن الأمية صفة نقص ليست صفة كمال، فصاحبها بأن يكون معذورًا أولى من أن يكون ممدوحًا. قيل: لا يجوز هذا؛ لأن الأمة التي بعثه الله إليها فيهم من يقرأ ويكتب كثيرًا، كما كان في أصحابه وفيهم من يحسب. وقد بعث ﷺ بالفرائض التي فيها من الحساب ما فيها، وقد ثبت عنه ﷺ أنه لما قدم عامله على الصدقة ابن التُّبَيْيَّة حاسبه. وكان له كُتَّاب عدة - كأبي

بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد ومعاوية - يكتبون الوحي، ويكتبون العهود، ويكتبون كتبه إلى الناس. (١٦٦/٢٥)

«الأمي» هو في الأصل منسوب إلى «الأمة» التي هي جنس الأميين، وهو من لم يتميز عن الجنس بالعلم المختص: من قراءة أو كتابة، كما يقال: «عامي» لمن كان من العامة، غير متميز عنهم بما يختص به غيرهم من علوم. وقد قيل: إنه نسبة إلى «الأم»؛ أي: هو الباقي على ما عودته أمه من المعرفة والعلم ونحو ذلك. ثم التميز الذي يخرج به عن الأمية العامة إلى الاختصاص: تارة يكون فضلاً وكماً في نفسه؛ كالتميز عنهم بقراءة القرآن وفهم معانيه. وتارة يكون بما يتوصل به إلى الفضل والكمال؛ كالتميز عنهم بالكتابة وقراءة المكتوب، فيمدح في حق من استعمله في الكمال، ويذم في حق من عطله، أو استعمله في الشر. ومن استغنى عنه بما هو أنفع له كان أكمل وأفضل، وكان تركه في حقه مع حصول المقصود به أكمل وأفضل. فإذا تبين أن التميز عن الأميين نوعان؛ فالأمة التي بعث فيها/ النبي ﷺ، وأولاهم العرب، وبواسطتهم حصلت الدعوة لسائر الأمم؛ لأنه إنما بعث بلسانهم، فكانوا أميين عامة، ليست فيهم مزية علم ولا كتاب ولا غيره، مع كون فطرتهم كانت مستعدة للعلم أكمل من استعداد سائر الأمم. بمنزلة أرض الحرث القابلة للزرع؛ لكن ليس لها من يقوم عليها، فلم يكن لهم كتاب يقرأونه منزل من عند الله كما لأهل الكتاب، ولا علوم قياسية مستنبطة كما للصابئة ونحوهم. وكان الخط فيهم قليلاً جداً، وكان لهم من العلم ما ينال بالفطرة التي لا يخرج بها الإنسان عن الأموة العامة؛ كالعلم بالصانع سبحانه، وتعظيم مكارم الأخلاق وعلم الأنواء والأنساب والشعر. فاستحقوا اسم الأمية من كل وجه. كما قال فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]. وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ إِسْلَامَةٌ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. فجعل الأميين مقابلين لأهل الكتاب، فالكتابي غير الأمي. (١٦٧/٢٥ - ١٦٨)

لما بعث فيهم ووجب عليهم اتباع ما جاء به من الكتاب، وتدبره وعقله والعمل به - وقد جعله تفصيلاً لكل شيء، وعلمهم نبههم كل شيء حتى الخراءة -: صاروا أهل كتاب وعلم؛ بل صاروا أعلم الخلق/ وأفضلهم في العلوم النافعة، وزالت عنهم الأمية المذمومة الناقصة، وهي عدم العلم والكتاب المنزل، إلى أن

علموا الكتاب والحكمة وأورثوا الكتاب، كما قال فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]. فكانوا أميين من كل وجه، فلما علمهم الكتاب والحكمة قال فيهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]. (١٦٨/٢٥ - ١٦٩)

صارت هذه الأمية: منها ما هو محرم. ومنها ما هو مكروه. ومنها ما هو نقص وترك الأفضل. فمن لم يقرأ الفاتحة، أو لم يقرأ شيئاً من القرآن تسميه الفقهاء في باب الصلاة «أمياً». ويقابلونه بالقارئ/ فيقولون: لا يصح اقتداء القارئ بالأمي. ويجوز أن يأتى بالأمي بالأمي. ونحو ذلك من المسائل، وغرضهم بالأمي هنا الذي لا يقرأ القراءة الواجبة، سواء كان يكتب أو لا يكتب، يحسب أو لا يحسب. فهذه الأمية منها ما هو ترك واجب يعاقب الرجل عليه، إذا قدر على التعلم فتركه. ومنها ما هو مذموم كالذي وصفه الله ﷻ عن أهل الكتاب حيث قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة]. فهذه صفة من لا يفقه كلام الله ويعمل به، وإنما يقتصر على مجرد تلاوته، كما قال الحسن البصري: «نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً». فـ«الأمي» هنا قد يقرأ حروف القرآن أو غيرها ولا يفقه؛ بل يتكلم في العلم بظاهر من القول ظناً. فهذا أيضاً «أمي» مذموم كما ذمه الله لنقص علمه الواجب، سواء كان فرض عين أم كفاية. ومنها ما هو الأفضل الأكمل؛ كالذي لا يقرأ من القرآن إلا بعضه، ولا يفهم منه إلا ما يتعلق به، ولا يفهم من الشريعة إلا مقدار الواجب/ عليه، فهذا أيضاً يقال له: «أمي». وغيره ممن أوتي القرآن علماً وعملاً أفضل منه وأكمل. فهذه الأمور المميزة للشخص عن الأمور التي هي فضائل وكمال، فقد واجب عيناً، أو واجب على الكفاية، أو مستحب. وهذه يوصف الله بها وأنبيأؤه مطلقاً، فإن الله عليم حكيم، جمع العلم والكلام النافع طلباً وخبراً وإرادة. وكذلك أنبيأؤه، ونبياً سيد العلماء والحكماء. (١٦٩/٢٥ - ١٧١)

الأمور المميزة التي هي وسائل وأسباب إلى الفضائل، مع إمكان الاستغناء عنها بغيرها: فهذه مثل الكتاب الذي هو الخط والحساب - فهذا إذا فقدتها مع أن فضيلته في نفسه لا تتم بدونها، وفقدتها نقص - إذا حصلها واستعان بها على كماله

وفضله؛ كالذي يتعلم الخط فيقرأ به القرآن، وكتب العلم النافعة، أو يكتب للناس ما ينتفعون به، كان هذا فضلاً في حقه وكمالاً. وإن استعان به على تحصيل ما يضره أو يضر الناس؛ كالذي يقرأ بها كتب الضلالة، ويكتب بها ما يضر الناس؛ كالذي يزور خطوط الأمراء والقضاة والشهود، كان هذا ضرراً في حقه وسيئة ومنقصة. ولهذا نهى عمر أن تعلم النساء الخط. / وإن أمكن أن يستغنى عنها بالكلية، بحيث ينال كمال العلوم من غيرها، وينال كمال التعليم بدونها، كان هذا أفضل له وأكمل. وهذه حال نبينا ﷺ الذي قال الله فيه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَدُّونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. فإن أميته لم تكن من جهة فقد العلم والقراءة عن ظهر قلب، فإنه إمام الأئمة في هذا. وإنما كان من جهة أنه لا يكتب ولا يقرأ مكتوباً. كما قال الله فيه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]. وقد اختلف الناس: هل كتب يوم الحديبية بخطه معجزة له؟ أم لم يكتب؟ وكان انتفاء الكتابة عنه - مع حصول أكمل مقاصدها بالمنع من طريقها - من أعظم فضائله وأكبر معجزاته، فإن الله علمه العلم بلا واسطة كتاب معجزة له. ولما كان قد دخل في الكتب من التحريف والتبديل، وعلم هو ﷺ أمته الكتاب والحكمة من غير حاجة منه إلى أن يكتب بيده. وأما سائر أكابر الصحابة - كالخلفاء الأربعة وغيرهم - فالغالب على كبارهم الكتابة لاحتياجهم إليها؛ إذ لم يؤت أحد منهم من الوحي ما أوتي، صارت أميته المختصة به كمالاً في حقه، من جهة الغنى بما هو أفضل منها وأكمل، ونقصاً في حق غيره من جهة فقدته الفضائل التي لا تتم إلا بالكتابة.

(١٧٢ - ١٧١/٢٥)

٥٩ من كتب مسير الشمس والقمر بحروف «أبجد» ونحوها، وحسب كم مضى من مسيرها، ومتى يلتقيان ليلة الاستسرار، ومتى يتقابلان ليلة الإبدار، ونحو ذلك، فليس في هذا الكتاب والحساب من الفائدة إلا ضبط المواقيت التي يحتاج الناس إليها في تحديد الحوادث والأعمال ونحو ذلك. كما فعل ذلك غيرنا من الأمم، فضببطوا مواقيتهم بالكتاب والحساب، كما يفعلونه بالجدول، أو بحروف الجمل.

(١٧٣/٢٥)

٦٠ إنا لا نحتاج في أمر الهلال إلى كتاب ولا حساب؛ إذ هو تارة كذلك، وتارة كذلك. والفارق بينهما هو الرؤية فقط، ليس بينها فرق آخر من كتاب ولا

حساب كما سنبينه. فإن أرباب الكتاب والحساب لا يقدرّون على أن يضبطوا الرؤية بضبط مستمر، وإنما يقربوا ذلك فيصيبون تارة، ويخطؤون أخرى. (١٧٤/٢٥ - ١٧٤)

٦١ الأمية المذكورة هنا صفة مدح وكمال من وجوه: **من جهة** الاستغناء عن الكتاب والحساب بما هو أبين منه وأظهر، وهو الهلال. **ومن جهة**: أن الكتاب والحساب هنا يدخلهما غلط. **ومن جهة**: أن فيهما تعبًا كثيرًا بلا فائدة، فإن ذلك شغل عن المصالح؛ إذ هذا مقصود لغيره لا لنفسه، وإذا كان نفي الكتاب والحساب عنهم للاستغناء عنه بخير منه، وللمفسدة التي فيه؛ كان الكتاب والحساب في ذلك نقصًا وعبثًا؛ بل سيئة وذنبًا. فمن دخل فيه فقد خرج عن الأمة الأمية فيما هو من الكمال والفضل السالم عن المفسدة، ودخل في أمر ناقص يؤديه إلى الفساد والاضطراب. وأيضًا فإنه جعل هذا وصفًا للأمة، كما جعلها وسطًا في قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. فالخروج عن ذلك اتباع غير سبيل المؤمنين. / وأيضًا فالشيء إذا كان صفة للأمة لأنه أصلح من غيره؛ ولأن غيره فيه مفسدة: كان ذلك مما يجب مراعاته، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره؛ لوجهين: لما فيه من المفسدة. ولأن صفة الكمال التي للأمة يجب حفظها عليها. فإن كان الواحد لا يجب عليه في نفسه تحصيل المستحبات، فإن كل ما شرع للأمة جميعًا صار من دينها، وحفظ مجموع الدين واجب على الأمة، فرض عين أو فرض كفاية. ولهذا وجب على مجموع الأمة حفظ جميع الكتاب، وجميع السنن المتعلقة بالمستحبات والرغائب، وإن لم يجب ذلك على أحادها. ولهذا أوجب على الأمة من تحصيل المستحبات العامة ما لا يجب على الأفراد. وتحصيله لنفسه: مثل الذي يؤم الناس في صلاته، فإنه ليس له أن يفعل دائمًا ما يجوز للمنفرد فعله؛ بل يجب عليه أن لا يطول الصلاة تطويلًا يضر من خلفه، ولا ينقصها عن سننها الراتبة: مثل قراءة السورتين الأوليين، وإكمال الركوع والسجود، ونحو ذلك. (١٧٥/٢٥ - ١٧٤)

٦٢ قال الفقهاء: إن الإمام المقيم بالناس حجهم عليه أن يأتي/بكمال الحج؛ من تأخير النفر إلى الثالث من منى، ولا يتعجل في النفر الأول، ونحو ذلك من سنن الحج التي لو تركها الواحد لم يأت، وليس للإمام تركها لأجل مصلحة عموم الحجيج من تحصيل كمال الحج وتمامه. ولهذا لما اجتمع على عهد رسول الله ﷺ عيدان، فشهد العيد ثم رخص في الجمعة قال: «إنا مجمعون». فقال أحمد في

المشهور عنه وغيره: إن على الإمام أن يقيم لهم الجمعة ليحصل الكمال لمن شهدهما، وإن جاز للأحاد الانصراف.

٦٣ الوجه الثاني: ما دلت عليه الأحاديث ما في قوله ﷺ: «لا تصوموا حتى تروه، ولا تفتروا حتى تروه» كما ثبت ذلك عنه من حديث ابن عمر، فنهى عن الصوم قبل رؤيته، وعن الفطر قبل/رؤيته. ولا يخلو النهي: إما أن يكون عاماً في الصوم فرضاً ونفلاً ونذرًا وقضاء. أو يكون المراد: فلا تصوموا رمضان حتى تروه. وعلى التقديرين فقد نهى أن يصام رمضان قبل الرؤية، والرؤية الإحساس والإبصار به. فمتى لم يره المسلمون كيف يجوز أن يقال: قد أخبر مخبر أنه يرى؟ وإذا رُوي كيف يجوز أن يقال: أخبر مخبر أنه لا يرى؟ وقد علم أن قوله: «فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفتروا حتى تروه» ليس المراد به أنه لا يصومه أحد حتى يراه بنفسه؛ بل لا يصومه أحد حتى يراه أو غيره. وفي الجملة: فهو من باب عموم النفي لا نفي العموم؛ أي: لا يصومه أحد حتى يُرى، أو حتى يعلم أنه قد رُوي، أو ثبت أنه قد رُوي.

٦٤ لو تبين أنه رُوي في مكان آخر: فهل يجب القضاء أو لا يجب مطلقاً؟ أم إذا كان دون مسافة القصر؟ أم إذا كانت الرؤية في الإقليم؟ أم إذا كان العمل واحداً؟ وهل تثبت الرؤية بقول الواحد؟ أم الاثنين مطلقاً؟ أم لا بد في الصحو من عدد كثير؟ هذا مما تنازع فيه المسلمون، فهذه المسائل التي تنازع فيها المسلمون التي تتعلق بيوم الثلاثين، وتفرع بسببها مسائل آخر لعموم البلوى بهذا الأمر، ولما فهموه من كلام الله ورسوله ورأوه من أصول شريعته، ولما بلغهم عن الصدر الأول، وهي من جنس المسائل التي تنازع فيها أهل الاجتهاد؛ بخلاف من خرج في ذلك إلى الأخذ بالحساب أو الكتاب؛ كالجداول وحساب التقويم والتعديل المأخوذ من سيرهما، وغير ذلك الذي صرح رسول الله ﷺ بنفيه عن أمته والنهي عنه. ولهذا ما زال العلماء يعدون من خرج إلى ذلك قد أدخل في الإسلام ما ليس منه، فيقابلون هذه الأقوال بالإنكار الذي يقابل به أهل البدع، وهؤلاء الذين ابتدعوا فيه ما يشبه بدع أهل الكتاب والصابئة أنواع: قوم منتسبة إلى الشيعة من الإسماعيلية وغيرهم، يقولون بالعدد دون الرؤية. ومبدأ خروج هذه البدعة من الكوفة. فمنهم من يعتمد على جدول يزعمون أن جعفرًا الصادق دفعه إليهم، ولم يأت به إلا عبد الله بن

معاوية، ولا يختلف أهل المعرفة من الشيعة وغيرهم أن هذا كذب مختلق على جعفر، اختلقه عليه عبد الله هذا. وقد ثبت بالنقل المرضي عن جعفر وعامة أئمة أهل البيت ما عليه المسلمون، وهو قول أكثر عقلاء الشيعة. / ومنهم من يعتمد على أن رابع رجب أول رمضان، أو على أن خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر. ومنهم من يروي عن النبي ﷺ حديثاً لا يعرف في شيء من كتب الإسلام، ولا رواه عالم قط: أنه قال: «يوم صومكم يوم نحركم». وغالب هؤلاء يوجبون أن يكون رمضان تاماً، ويمنعون أن يكون تسعة وعشرين. ومنهم من يعتمد على رؤيته بالمشرق قبل الاستسرار، فيوجبون استسارته ليلتين ويقولون: أول يوم يرى في أوله فهو من الشهر الماضي، واليوم يكون اليوم الذي لا يرى في طرفيه، ثم اليوم الذي يرى في آخره هو أول الشهر الثاني، ويجعلون مبدأ الشهر قبل رؤية الهلال، مع العلم بأن الهلال يستسر لليلة تارة، وليلتين أخرى، وقد يستسر ثلاث ليال.

(١٧٨/٢٥ - ١٨٠)

٦٥ أما الذين يعتمدون على حساب الشهور وتعديلها: فيعتبرونه برمضان الماضي، أو برجب، أو يضعون جدولاً يعتمدون عليه، فهم مع مخالفتهم لقوله ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب». إنما عمدتهم/ تعديل سير النيرين، والتعديل أن يأخذ أعلى سيرهما وأدناه، فيأخذ الوسط منه ويجمعه. ولما كان الغالب على شهور العام أن الأول ثلاثون والثاني تسعة وعشرون؛ كان جميع أنواع هذا الحساب والكتاب مبنية على أن الشهر الأول ثلاثون والثاني تسعة وعشرون، والسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون. ويحتاجون أن يكتبوا في كل عدة من السنين زيادة يوم تصير فيه السنة ثلاثمائة وخمسة وخمسين يوماً، يزيدونه في ذي الحجة - مثلاً -، فهذا أصل عدتهم. وهذا القدر موافق في أكثر الأوقات؛ لأن الغالب على الشهور هكذا، ولكنه غير مطرد، فقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر ثلاثين، وقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر تسعة وعشرين، فينتقض كتابهم وحسابهم، ويفسد دينهم الذي ليس بقيم. وهذا من الأسباب الموجبة لثلا يعمل بالكتاب والحساب في الأهلة. فهذه طريقة هؤلاء المبتدعة المارقين الخارجين عن شريعة الإسلام، الذين يحسبون ذلك الشهر بما قبله من الشهور: إما في جميع السنين أو بعضها، ويكتبون ذلك.

(١٨٠/٢٥ - ١٨١)

٦٦ أما الفريق الثاني: فقوم من فقهاء البصريين ذهبوا إلى أن قوله: «فاقدروا

له» تقدير حساب بمنازل القمر. وقد روي عن محمد بن سيرين قال: «خرجت في اليوم الذي شك فيه، فلم أدخل على أحد يؤخذ عنه العلم إلا وجدته يأكل، إلا رجلاً كان يحسب ويأخذ بالحساب، ولو لم يعلمه كان خيراً له». وقد قيل: إن الرجل مطرف بن عبد الله بن الشخير، وهو رجل جليل القدر، إلا أن هذا إن صح عنه فهي من زلات العلماء. وقد حكى هذا القول عن أبي العباس بن سريج أيضاً، وحكاه بعض المالكية عن الشافعي: أن من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر، لم يتبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة، وغم عليه جاز له أن يعتقد الصيام وبيته ويجزئه. وهذا باطل عن الشافعي لا أصل له عنه؛ بل المحفوظ عنه خلاف ذلك كمذهب الجماعة. وإنما كان قد حكى ابن سريج - وهو كان من أكابر أصحاب الشافعي - نسبة ذلك إليه؛ إذ كان هو القائم بنصر مذهبه. واحتجاج هؤلاء بحديث ابن عمر في غاية الفساد، مع أن ابن عمر هو الراوي عن النبي ﷺ: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب». فكيف يكون موجب حديثه العمل بالحساب. وهؤلاء يحسبون مسيره في ذلك الشهر ولياليه، وليس لأحد منهم طريقة منضبطة أصلاً؛ بل أية طريقة سلكوها فإن الخطأ واقع فيها أيضاً، فإن الله سبحانه لم يجعل لمطلع الهلال حساباً مستقيماً؛ بل لا يمكن أن يكون إلى رؤيته/ طريق مطرد إلا الرؤية. وقد سلكوا طرقاً كما سلك الأولون منهم من لم يضبطوا سيره إلا بالتعديل الذي يتفق الحساب على أنه غير مطرد. وإنما هو تقريب مثل أن يقال: إن رؤي صبيحة ثمان وعشرين فهو تام، وإن لم ير صبيحة ثمان فهو ناقص. وهذا بناء على أن الاستمرار لليلتين، وليس بصحيح؛ بل قد يستمر ليلة تارة، وثلاث ليال أخرى. وهذا الذي قالوه إنما هو بناء على أنه كل ليلة لا يمكن في المنزلة إلا ستة أسابيع ساعة؛ لا أقل ولا أكثر. فيغيب ليلة السابع نصف الليل، ويطلع ليلة أربعة عشر من أول الليل إلى طلوع الشمس، وليلة الحادي والعشرين يطلع من نصف الليل، وليلة الثامن والعشرين إن استمر فيها نقص، وإلا كمل. وهذا غالب سيره وإلا فقد يسرع ويبطئ.

٦٧ أما العقل: فاعلم أن المحققين من أهل الحساب كلهم متفقون على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب، بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة، أو لا يرى البتة على وجه مطرد، وإنما قد يتفق ذلك، أو لا يمكن بعض الأوقات؛ ولهذا كان المعتنون

بهذا الفن من الأمم: الروم والهند والفرس والعرب وغيرهم؛ مثل بطليموس الذي هو مقدم هؤلاء، ومن بعدهم قبل الإسلام وبعده، لم ينسبوا إليه في الرؤية حرفاً واحداً، ولا حدوده كما حدوا اجتماع القرصين، وإنما تكلم به قوم منهم في أبناء الإسلام: مثل/كوشيار الديلمي، وعليه وعلى مثله يعتمد من تكلم في الرؤية منهم. وقد أنكر ذلك عليه حذاقهم؛ مثل أبي علي المروزي القطان وغيره، وقالوا: إنه تشوق بذلك عند المسلمين، وإلا فهذا لا يمكن ضبطه. ولعل من دخل في ذلك منهم كان مرموقاً بنفاق، فما النفاق من هؤلاء ببعيد، أو يتقرب به إلى بعض الملوك الجهال، ممن يحسن ظنه بالحساب مع انتسابه إلى الإسلام. (١٨٣/٢٥ - ١٨٤)

٦٨ بيان امتناع ضبط ذلك: أن الحاسب إنما يقدره على ضبط شبح الشمس والقمر وجريهما، أنهما يتحاذيان في الساعة الفلانية في البرج الفلاني، في السماء المحاذي للمكان الفلاني من الأرض، سواء كان الاجتماع من ليل أو نهار، وهذا الاجتماع يكون بعد الاستسرار وقبل الاستهلال، فإن القمر يجري في منازل الثمانية والعشرين، كما قدره الله منازل، ثم يقرب من الشمس فيستسر ليلة أو ليلتين؛ لمحاذاته لها، فإذا خرج من تحتها جعل الله فيه النور، ثم يزداد النور كلما بعد عنها إلى أن يقابلها ليلة الإبدار، ثم ينقص كلما قرب منها إلى أن يجامعها. ولهذا يقولون: الاجتماع والاستقبال، ولا يقدر أن يقولوا: الهلال وقت المفارقة على كذا. يقولون: الاجتماع وقت الاستسرار والاستقبال وقت الإبدار/ومن معرفة الحساب الاستسرار والإبدار الذي هو الاجتماع والاستقبال، فالناس يعبرون عن ذلك بالأمر الظاهر من الاستسرار الهلالي في آخر الشهر، وظهوره في أوله وكمال نوره في وسطه. والحساب يعبرون بالأمر الخفي من اجتماع القرصين الذي هو وقت الاستسرار، ومن استقبال الشمس والقمر الذي هو وقت الإبدار، فإن هذا يضبط بالحساب.

٦٩ أما الإهلال: فلا له عندهم من جهة الحساب ضبط؛ لأنه لا يضبط بحساب يعرف كما يعرف وقت الكسوف والخسوف، فإن الشمس لا تكسف في سنة الله التي جعل لها إلا عند الاستسرار إذا وقع القمر بينها وبين أبصار الناس على محاذاة مضبوطة. وكذلك القمر لا يخسف إلا في ليالي الإبدار على محاذاة مضبوطة؛ لتحول الأرض بينه وبين الشمس. فمعرفة الكسوف والخسوف لمن صح

حسابه مثل معرفة كل أحد أن ليلة الحادي والثلاثين من الشهر لا بد أن يطلع الهلال، وإنما يقع الشك ليلة الثلاثين، فنقول: الحاسب غاية ما يمكنه إذا صح حسابه أن يعرف - مثلاً - أن القرصين اجتمعاً في الساعة الفلانية، وأنه عند غروب الشمس يكون قد فارقتها القمر: إما بعشر درجات - مثلاً - أو أقل أو أكثر. والدرجة هي جزء من ثلاثمائة وستين جزءاً من الفلك. / فإنهم قسموه اثني عشر قسمًا سموها: «الداخل»: كل برج اثنا عشر درجة، وهذا غاية معرفته، وهي بتحديدكم بينهما من البعد في وقت معين، في مكان معين. هذا الذي يضبطه بالحساب، أما كونه يرى أو لا يرى، فهذا أمر حسي طبيعي ليس هو أمرًا حسابيًا رياضيًا. وإنما غايته أن يقول: استقرأنا أنه إذا كان على كذا وكذا درجة يرى قطعًا، أو لا يرى قطعًا. فهذا جهل وغلط؛ فإن هذا لا يجري على قانون واحد لا يزيد ولا ينقص في النفي والإثبات؛ بل إذا كان بعده مثلاً عشرين درجة فهذا يرى ما لم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى، وأما ما حول العشرة فالأمر فيه يختلف باختلاف أسباب الرؤية من وجوه: **أحدها:** أنها تختلف؛ وذلك لأن الرؤية تختلف لحدة البصر وكلاله، فمع دقته يراه البصر الحديد دون الكليل، ومع توسطه يراه غالب الناس، وليست أبصار الناس محصورة بين حاصرين، ولا يمكن أن يقال يراه غالب الناس ولا يراه غالبهم؛ لأنه لو رآه اثنان علق الشارع الحكم بهما بالإجماع، وإن كان الجمهور لم يروه. فإذا قال: لا يرى بناء على ذلك كان مخطئاً في حكم الشرع. وإن قال: يرى، بمعنى أنه يراه البصر الحديد، فقد لا يتفق فيمن يتراءى له من يكون بصره حديدًا، / فلا يلتفت إلى إمكان رؤية من ليس بحاضر. **السبب الثاني:** أن يختلف بكثرة المترئين وقتهم، فإنهم إذا كثروا كان أقرب أن يكون فيهم من يراه؛ لحدة بصره وخبرته بموضع طلوعه والتحديد نحو مطلعته. وإذا قلوا: فقد لا يتفق ذلك، فإذا ظن أنه يرى قد يكونون قليلاً فلا يمكن أن يروه. وإذا قال: لا يرى، فقد يكون المترءون كثيرًا فيهم من فيه قوة على إدراك ما لم يدركه غيره. (١٨٥/٢٥ - ١٨٧)

٧٠ السبب الثالث: أنه يختلف باختلاف مكان الترائي، فإن من كان أعلى مكاناً في منارة، أو سطح عال أو على رأس جبل، ليس بمنزلة من يكون على القاع الصفصف أو في بطن واد. كذلك قد يكون أمام أحد المترئين بناء أو جبل أو نحو ذلك، يمكن معه أن يراه غالبًا وإن منعه أحياناً. وقد يكون لا شيء أمامه. فإذا قيل:

يُرى مطلقاً لم يره المنخفض ونحوه. وإذا قيل: لا يُرى، فقد يراه المرتفع ونحوه، والرؤية تختلف بهذا اختلافاً ظاهراً. (١٨٧/٢٥)

٧١ السبب الرابع: أنه يختلف باختلاف وقت الترائي، وذلك أن عادة الحُساب أنهم يخبرون ببعده وقت غروب الشمس، وفي تلك/الساعة يكون قريباً من الشمس، فيكون نوره قليلاً، وتكون حمرة شعاع الشمس مانعاً له بعض المنع، فكلما انخفض إلى الأفق بُعد عن الشمس، فيقوى شرط الرؤية ويبقى مانعها، فيكثر نوره ويبعد عن شعاع الشمس. فإذا ظن أنه لا يرى وقت الغروب أو عقبه، فإنه يرى بعد ذلك، ولو عند هوبه في المغرب. وإن قال: إنه يضبط حاله من حين وجوب الشمس إلى حين وجوبه، فإنما يمكنه أن يضبط عدد تلك الدرجات؛ لأنه يبقى مرتفعاً بقدر ما بينهما من البعد، أما مقدار ما يحصل فيه من الضوء وما يزول من الشعاع المانع له، فإن بذلك تحصل الرؤية بضبطه على وجه واحد - يصح مع الرؤية دائماً أو يمتنع دائماً - فهذا لا يقدر عليه أبداً، وليس هو في نفسه شيئاً منضبطاً خصوصاً. (١٨٧/٢٥ - ١٨٨)

٧٢ السبب الخامس: صفاء الجو وكدره؛ لست أعني: إذا كان هناك حائل يمنع الرؤية كالغيم والقطر الهائج من الأدخنة والأبخرة، وإنما إذا كان الجو بحيث يمكن فيه رؤيته، أمكن من بعض إذا كان الجو صافياً من كل كدر، في مثل ما يكون في الشتاء عقب الأمطار في البرية الذي ليس فيه بخار؛ بخلاف ما إذا كان في الجو بخار بحيث لا يمكن/فيه رؤيته؛ كنحو ما يحصل في الصيف بسبب الأبخرة والأدخنة، فإنه لا يمكن رؤيته في مثل ذلك، كما يمكن في مثل صفاء الجو. وأما صحة مقابله ومعرفة مطلعته ونحو ذلك، فهذا من الأمور التي يمكن المترائي أن يتعلمها أو يتحراه، فقد يقال: هو شرط الرؤية كالتحديق نحو المغرب خلف الشمس، فلم نذكره في أسباب اختلاف الرؤية، وإنما ذكرنا ما ليس في مقدور المترائين الإحاطة؛ من صفة الأبصار وأعدادها، ومكان الترائي وزمانه وشفاء الجو وكدره. فإذا كانت الرؤية حكماً تشترك فيه هذه الأسباب التي ليس شيء منها داخلياً في حساب الحاسب، فكيف يمكنه مع ذلك يخبر خبراً عاماً: أنه لا يمكن أن يراه أحد حيث رآه، على سبع أو ثمان درجات أو تسع؟ أم كيف يمكنه يخبر خبراً جزئياً: أنه يُرى إذا كان على تسعة أو عشرة مثلاً؟ ولهذا تجدهم مختلفين في قوس الرؤية: كم ارتفاعه؟ منهم من يقول: تسعة ونصف. (١٨٧/٢٥ - ١٨٩)

٧٣ تبين بهذا البيان: أن خبرهم بالرؤية من جنس خبرهم بالأحكام وأضعف؛ وذلك أنه هب أنه قد ثبت أن الحركات العلوية سبب الحوادث الأرضية، فإن هذا القدر لا يمكن المسلم أن يجزم بنفيه؛ إذ الله سبحانه جعل بعض المخلوقات أعيانها وصفاتها وحركاتها سبباً لبعض، وليس في هذا ما يحيله شرع ولا عقل، لكن المسلمون قسمان: منهم من يقول: هذا لا دليل على ثبوته، فلا يجوز القول به، فإنه قول بلا علم. وآخر يقول: بل هو ثابت في الجملة؛ لأنه قد عرف بعضه بالتجربة؛ ولأن الشريعة دلت على ذلك بقوله ﷺ: «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، لكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده». والتخويف إنما يكون بوجود سبب الخوف، فعلم أن كسوفهما قد يكون سبباً لأمر مخوف. وقوله: «لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته» ردّ لما توهمه بعض الناس، فإن الشمس خسفت يوم موت إبراهيم، فاعتقد بعض الناس أنها خسفت من أجل موته تعظيماً لموته، وأن موته سبب خسوفها فأخبر النبي ﷺ أنه لا ينخسف لأجل أنه مات أحد، ولا لأجل أنه حيي أحد.

٧٤ في «الصحيحين» عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار أنهم كانوا عند النبي ﷺ فرمى بنجم فاستنار فقال: «ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية؟» فقالوا: كنا نقول: ولد الليلة عظيم أو مات عظيم. فقال: «إنه لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن الله إذا قضى بالقضاء سبح حملة العرش» الحديث. فأخبر النبي ﷺ أن الشهب التي يرمم بها لا يكون عن سبب حدث في الأرض، وإنما يكون عن أمر حدث في السماء، وأن الرمي بها لطرد الشياطين المسترقة. (١٩١/٢٥)

٧٥ الشمس والقمر هما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده، كما قال الله: ﴿وَمَا رُسُلُ بِالْأَيْتِ إِلَّا تَخَوِّفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]. فعلم أن هذه الآيات السماوية قد تكون سبب عذاب؛ ولهذا شرع النبي ﷺ عند وجود سبب الخوف ما يدفعه من الأعمال الصالحة، فأمر بصلاة الكسوف - الصلاة الطويلة - وأمر بالعتق والصدقة، وأمر بالدعاء والاستغفار، كما قال ﷺ: «إن البلاء والدعاء ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض». فالدعاء ونحوه يدفع البلاء النازل من السماء. (١٩٢/٢٥)

٧٦ إن قلت: من عوام الناس - وإن كان منتسباً إلى علم - من يجزم بأن الحركات العلوية ليست سبباً لحدوث أمر ألبته، وربما اعتقد أن تجويز ذلك وإثباته

من جملة التنجيم المحرم، الذي قال فيه النبي ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد». رواه أبو داود وغيره. وربما احتج بعضهم بما فهمه من قوله: «لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته» واعتقد أن العلة هنا هي العلة الغائية؛ أي: لا يكسفان ليحدث عن ذلك موت أو حياة؟ قلت: قول هذا جهل؛ لأنه قول بلا علم، وقد حرم الله على الرجل أن ينفي ما ليس له به علم، وحرم عليه أن يقول على الله ما لا يعلم، وأخبر أن الذي يأمر بالقول بغير علم هو الشيطان، فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]. وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. فإنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا قال أحد من أهل العلم ذلك، ولا في العقل، وما يعلم بالعقل ما يعلم به نفي ذلك، وإنما نفي ذلك جزماً بغير^(١) مثل نفي بعض الجهال أن تكون الأفلاك مستديرة: فمنهم من ينفي ذلك جزماً. ومنهم من ينفي الجزم به على كل أحد، وكلاهما جهل. فمن أين له نفي ذلك، أو نفي العلم به عن جميع الخلق، ولا دليل له على ذلك إلا ما قد يفهمه بفهمه الناقص.

٧٧ ثبت بالكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة: أن الأفلاك مستديرة، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَلِيلٌ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧]. وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ أَلِيلٌ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَلِيلٌ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٤]. قال ابن عباس: «في فلكة مثل فلكة المغزل». وهكذا هو في لسان العرب، الفلك: الشيء المستدير. ومنه يقال: تفلك ثدي الجارية: إذا استدار. قال تعالى: ﴿يَكْوَرُ أَلِيلٌ عَلَى النَّهَارِ وَيَكْوَرُ النَّهَارُ عَلَى أَلِيلٍ﴾ [الزمر: ٥]. والتكوير هو التدوير. ومنه قيل: كار العمامة وكورها: إذا أدارها. ومنه قيل: للكرة كرة، وهي الجسم المستدير. ولهذا يقال: للأفلاك كروية الشكل؛ لأن أصل الكرة كورة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وكورت الكرة إذا دورتها، ومنه الحديث: «إن الشمس والقمر يكوران يوم القيامة/ كأنهما ثوران في نار جهنم». وقال تعالى: ﴿الشَّمْسُ

(١) كذا في الأصل. وفي الكلام سقط كأنه والله أعلم: «بغير علم».

وَالْفَمْرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٤٦٣﴾ [الرحمن]. مثل حسان الرحا. وقال: ﴿مَا تَرَىٰ فِي حَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ﴾ [الملك: ٣]. وهذا إنما يكون فيما يستدير من أشكال الأجسام، دون المضلعات من المثلث أو المربع أو غيرهما، فإنه يتفاوت؛ لأن زواياه مخالفة لقوائمه، والجسم المستدير متشابه الجوانب والنواحي، ليس بعضه مخالفاً لبعض.

(١٩٤ - ١٩٣/٢٥)

٧٨ في «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ الْجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدُوسَ، فَإِنَّهَا أَعْلَى الْجَنَّةِ وَأَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ». فقد أخبر أن الفردوس هي الأعلى والأوسط، وهذا لا يكون إلا في الصورة المستديرة، فأما المربع ونحوه فليس أوسطه أعلاه؛ بل هو متساو. وأما إجماع العلماء، فقال إياس بن معاوية - الإمام المشهور قاضي البصرة من التابعين -: «السماء على الأرض مثل القبة». وقال الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي - من أعيان العلماء المشهورين بمعرفة الآثار والتصانيف الكبار في فنون العلوم الدينية من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد -: لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة، وأنها تدور بجميع ما فيها من الكواكب؛ كدورة الكرة على قطبين ثابتين غير متحركين: أحدهما في ناحية الشمال، والآخر في ناحية الجنوب. قال: ويدل على ذلك: أن الكواكب جميعها تدور من المشرق، تقع قليلاً على ترتيب واحد في حركاتها ومقادير أجزائها إلى أن تتوسط السماء، ثم تنحدر على ذلك الترتيب؛ كأنها ثابتة في كرة تديرها جميعها دوراً واحداً. قال: وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة. قال: ويدل عليه: أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد؛ بل على المشرق قبل المغرب. قال: فكرة الأرض مثبتة في وسط كرة السماء؛ كالنقطة في الدائرة. يدل على ذلك: أن جرم كل كوكب يرى في جميع نواحي السماء على قدر واحد، فيدل ذلك على بعد ما بين السماء والأرض من جميع الجهات بقدر واحد، فاضطرار أن تكون الأرض وسط السماء.

(١٩٦ - ١٩٤/٢٥)

٧٩ قد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية، من أن العرش سقف الجنة، وأن الله على عرشه، مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة: متناقض، أو

مقتضى أن يكون الله تحت بعض خلقه، كما احتج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله فوق العرش باستدارة الأفلاك، وأن ذلك مستلزم كون الرب أسفل. وهذا من غلطهم في تصور الأمر، ومن علم أن الأفلاك مستديرة، وأن المحيط الذي هو السقف هو أعلى عليين، وأن المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه، وهو قعر الأرض هو «سجين» و«أسفل سافلين»؛ علم من مقابلة الله بين أعلى عليين وبين سجين، مع أن المقابلة إنما تكون في الظاهر بين العلو والسفل، أو بين السعة والضيق؛ وذلك لأن العلو مستلزم للسعة والضيق مستلزم للسفل. وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقاً، لا يتصور أن تكون تحتها قط، وإن كانت مستديرة محيطية، وكذلك كلما علا كان أرفع وأشمل.

(١٩٦/٢٥)

٨٠ الجبهة قسمان: قسم ذاتي. وهو العلو والسفل فقط. وقسم إضافي: وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته، فما أمامه/يقال له: أمام. وما خلفه يقال له: خلف. وما عن يمينه يقال له: اليمين. وما عن يسره يقال له: اليسار. وما فوق رأسه يقال له: فوق. وما تحت قدميه يقال له: تحت. وذلك أمر إضافي. أرايت لو أن رجلاً علق رجله إلى السماء ورأسه إلى الأرض، أليست السماء فوقه وإن قابلها برجليه، وكذلك النملة أو غيرها لو مشى تحت السقف مقابلاً له برجليه وظهره إلى الأرض؛ لكان العلو محاذياً لرجليه، وإن كان فوقه. وأسفل سافلين ينتهي إلى جوف الأرض. والكواكب التي في السماء وإن كان بعضها محاذياً لرؤوسنا، وبعضها في النصف الآخر من الفلك، فليس شيء منها تحت شيء؛ بل كلها فوقنا في السماء. ولما كان الإنسان إذا تصور هذا يسبق إلى وهمه السفل الإضافي، كما احتج به الجهمي الذي أنكر علو الله على عرشه، وخيل على من لا يدري أن من قال: «إن الله فوق العرش»، فقد جعله تحت نصف المخلوقات، أو جعله فلماً آخر، تعالى الله عما يقول الجاهل. فمن ظن أنه لازم لأهل الإسلام من الأمور التي لا تليق بالله، ولا هي لازمة؛ بل هذا يصدقه الحديث الذي رواه أحمد في «مسنده» من حديث الحسن عن أبي هريرة، ورواه الترمذي في حديث الإدلاء، فإن الحديث يدل على أن الله فوق العرش، ويدل على إحاطة العرش كونه سقف المخلوقات. ومن تأوله على قوله: هبط على علم الله، كما فعل الترمذي، لم يدر كيف الأمر. ولكن لما كان من أهل السنة، وعلم أن الله فوق العرش، ولم يعرف صورة المخلوقات، وخشي أن يتأوله الجهمي أنه مختلط بالخلق، قال هكذا، وإلا فقول رسول الله ﷺ كله حق يصدق بعضه بعضاً. (١٩٦/٢٥ - ١٩٨)

٨١ إذا تبين أننا نعرف ما قد عرف من استدارة الأفلاك؛ علم أن المنكر له مخالف لجميع الأدلة، لكن المتوقف في ذلك قبل البيان فعل الواجب، وكذلك لم يزل يستفيد ذلك من جهة لا يثق بها. فإن النبي ﷺ قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم». وأن كون بعض الحركات العالية سبب لبعض الحوادث مما لا ينكر؛ بل إما أن يقبل، أو لا يرد. (١٩٨/٢٥)

٨٢ القول بالأحكام النجومية باطل عقلاً محرم شرعاً، وذلك أن حركة الفلك وإن كان لها أثر ليست مستقلة؛ بل تأثير الأرواح وغيرها/ من الملائكة أشد من تأثيره، وكذلك تأثير الأجسام الطبيعية التي في الأرض، وكذلك تأثير قلوب آدميين بالدعاء وغيره، من أعظم المؤثرات باتفاق المسلمين، وكالصائبة المشتغلين بأحكام النجوم وغيرهم من سائر الأمم، فهو في الأمر العام جزء السبب، وإن فرضنا أنه سبب مستقل أو أنه مستلزم لتمام السبب؛ فالعلم به غير ممكن لسرعة حركته. وإن فرض العلم به فمحل تأثيره لا ينضب؛ إذ ليس تأثير خسوف الشمس في الإقليم الفلاني بأولى من الإقليم الآخر. وإن فرض أنه سبب مستقل قد حصل بشروطه وعلم به، فلا ريب أن ما يصغر من الأعمال الصالحة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وصلة الأرحام، ونحو ذلك مما أمرت به الشريعة يعارض مقتضى ذلك السبب؛ ولهذا أمرنا النبي ﷺ بالصلاة والدعاء والاستغفار والعق و الصدقة عند الخسوف. وأخبر أن الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض. والمنجمون يعترفون بذلك، حتى قال كبيرهم «بطليموس»: ضجيج الأصوات في هياكل العبادات بفنون الدعوات من جميع اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك الدائرات. فصار ما جاءت به الشريعة إن حدث سبب خير؛ كان ذلك الصلاة والزكاة يقويه ويؤيده، وإن حدث سبب شر؛ كان ذلك العمل يدفعه. (١٩٨/٢٥ - ١٩٩)

٨٣ استخارة العبد لربه إذا هم بأمر كما/ أمر النبي ﷺ بقوله: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين» الحديث، فهذه الاستخارة لله العليم القدير خالق الأسباب والمسببات، خير من أن يأخذ الطالع فيما يريد فعله. فإن الاختيار غايته تحصيل سبب واحد من أسباب النجاح إن صح. والاستخارة أخذ للنجاح من جميع طرقه، فإن الله يعلم الخيرة: فإما أن يشرح صدر الإنسان وييسر الأسباب، أو يعسرها ويصرفه عن ذلك. (١٩٩/٢٥ - ٢٠٠)

٨٤ قال النبي ﷺ: «من أتى عرّافاً فسأله» الحديث، رواه مسلم من حديث صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي ﷺ. و«العراف» يعم المنجم وغيره: إما لفظاً، وإما معنى. وقال ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد». رواه أبو داود وابن ماجه. فقد تبين تحريم الأخذ بأحكام النجوم علماً أو عملاً من جهة الشرع. وقد بينا من جهة العقل أن ذلك أيضاً متعذر في الغالب؛ لأن أسباب الحوادث وشروطها وموانعها لا تضبط بضبط حركة بعض الأمور، وإنما يتفق الإصابة في ذلك إذا كان بقية الأسباب موجودة، والموانع مرتفعة، لا أن ذلك عن دليل مطرد لازماً أو غالباً. وحذاق المنجمين يوافقون على ذلك، ويعرفون أن طالع البلاد لا/يستقيم الحكم به غالباً؛ لمعارضة طالع لوقت، وغيره من الموانع. ويقولون: إن الأحكام مبناها على الحدس والوهم. فبين لهم أن قولهم في رؤية الهلال وفي الأحكام من باب واحد، يعلم بأدلة العقول امتناع ضبط ذلك، ويعلم بأدلة الشريعة تحريم ذلك، والاستغناء عما نظن من منفعته بما بعث الله به محمداً ﷺ من الكتاب والحكمة. ولهذا قال من قال: إن كلام هؤلاء بين علوم صادقة لا منفعة فيها - ونعوذ بالله من علم لا ينفع - وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وأن بعض الظن إثم. ولقد صدق؛ فإن الإنسان الحاسب إذا قتل نفسه في حساب الدقائق والثواني كان غايته ما لا يفيد. وإنما تعبوا عليه لأجل الأحكام، وهي ظنون كاذبة. أما الكلام في الشرعيات: فإن كان علماً كان فيه منفعة الدنيا والآخرة، وإن كان ظناً - مثل الحكم بشهادة الشاهدين أو العمل بالدليل الظني الراجح - فهو عمل بعلم، وهو ظن يثاب عليه في الدنيا والآخرة. (٢٥٠/٢٥٠ - ٢٠١)

٨٥ يصومون التاسع^(١) في الظاهر المعروف عند الجماعة، وإن كان في نفس الأمر يكون عاشراً، ولو قدر ثبوت تلك الرؤية، فإن في «السنن» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون». أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس». رواه الترمذي. وعلى هذا العمل عند أئمة المسلمين كلهم. فإن الناس لو وقفوا

(١) من ذي الحجة إذا رآه بعض أهل البلد، لكن لم يثبت رؤيته عند الحاكم.

بعرفة في اليوم العاشر خطأ أجزاءهم الوقوف/ بالاتفاق، وكان ذلك اليوم يوم عرفة في حقهم. ولو وقفوا الثامن خطأ ففي الأجزاء نزاع. والأظهر صحة الوقوف أيضاً، وهو أحد القولين في مذهب مالك، ومذهب أحمد وغيره. (٢٠٢/٢٥ - ٢٠٣)

٨٦ المنفرد برؤية هلال شوال لا يفطر علانية باتفاق العلماء، إلا أن يكون له عذر يبيح الفطر؛ كمرض وسفر. وهل يفطر سراً؟ على قولين للعلماء، أصحهما لا يفطر سراً، وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور في مذهبهما. وفيهما قول أنه يفطر سراً؛ كالمشهور في مذهب أبي حنيفة/ والشافعي. وقد روي أن رجلين في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأيا هلال شوال فأفطر أحدهما ولم يفطر الآخر، فلما بلغ ذلك عمر قال للذي أفطر: «لولا صاحبك لأوجعتك ضرباً». والسبب في ذلك أن الفطر يوم يفطر الناس، وهو يوم العيد، والذي صامه المنفرد برؤية الهلال ليس هو يوم العيد الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صومه، فإنه نهى عن صوم يوم الفطر ويوم النحر. وقال: «أما أحدهما فيوم فطركم من صومكم، وأما الآخر فيوم تأكلون فيه من نسككم». فالذي نهى عن صومه هو اليوم الذي يفطره المسلمون وينسك فيه المسلمون. (٢٠٤/٢٥ - ٢٠٥)

٨٧ لو انفرد برؤية ذي الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس في اليوم الذي هو في الظاهر الثامن، وإن كان بحسب رؤيته هو التاسع، وهذا لأن في انفراد الرجل في الوقوف والذبح من مخالفة الجماعة ما في إظهاره للفطر. وأما صوم يوم التاسع في حق من رأى الهلال، أو أخبره ثقتان أنهما رأيا الهلال، وهو العاشر بحسب ذلك، ولم يثبت ذلك عند العامة، وهو العاشر بحسب الرؤية الخفية، فهذا يخرج على ما تقدم. / فمن أمره بالصوم يوم الثلاثين الذي هو بحسب الرؤية الخفية من شوال، ولم يأمره بالفطر سراً سوغ له صوم هذا اليوم واستحبه؛ لأن هذا هو يوم عرفة، كما أن ذلك من رمضان. وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة والاعتبار. ومن أمره بالفطر سراً لرؤيته، نهاه عن صوم هذا اليوم عند هذا القائل؛ كهلال شوال الذي انفرد برؤيته. (٢٠٥/٢٥ - ٢٠٦)

٨٨ إن قيل: قد يكون الإمام الذي فوض إليه إثبات الهلال مقصراً لرده شهادة العدول: إما لتقصيره في البحث عن عدالتهم، وإما رد شهادتهم لعداوة بينه وبينهم، أو غير ذلك من الأسباب التي ليست بشرعية، أو لاعتماده على قول المنجم الذي

زعم أنه لا يرى. قيل: ما يثبت من الحكم لا يختلف الحال فيه بين الذي يؤتم به في رؤية الهلال، مجتهداً مصيباً كان أو مخطئاً أو مفرطاً، فإنه إذا لم يظهر الهلال ويشتهر بحيث يتحرى الناس فيه - وقد ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ قال في الأئمة: «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم» - فخطؤه وتفريطه عليه لا على المسلمين الذين لم يفرطوا ولم يخطئوا. (٢٠٦/٢٥)

٨٩ لا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة: أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم، كما ثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». والمعتمد على الحساب في الهلال، كما أنه ضال في الشريعة مبتدع في الدين، فهو مخطئ في العقل وعلم الحساب، فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي. (٢٠٧/٢٥)

٩٠ حصة الفجر في زمان الشتاء أطول منها في زمان الصيف، والآخذ بمجرد القياس الحسابي يشكل عليه ذلك؛ لأن حصة الفجر عنده تتبع النهار. (٢٠٨/٢٥)

٩١ الفطر للمسافر جائز باتفاق المسلمين، سواء كان سفر حج أو جهاد أو تجارة، أو نحو ذلك من الأسفار التي لا يكرهها الله ورسوله. وتنازعا في سفر المعصية؛ كالذي يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك، على قولين مشهورين، كما تنازعا في قصر الصلاة. (٢٠٩/٢٥)

٩٢ يجوز الفطر للمسافر باتفاق الأمة، سواء كان قادراً على الصيام أو عاجزاً، وسواء شق عليه الصوم أو لم يشق، بحيث لو كان مسافراً في الظل والماء ومعه من يخدمه؛ جاز له الفطر والقصر. (٢١٠/٢٥)

٩٣ من قال: إن الفطر لا يجوز إلا لمن عجز عن الصيام فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل. وكذلك من أنكر على المفطر فإنه يستتاب من ذلك. ومن قال: إن المفطر عليه إثم فإنه يستتاب من ذلك، فإن هذه الأحوال خلاف كتاب الله، وخلاف سنة رسول الله ﷺ وخلاف إجماع الأمة. (٢١٠/٢٥)

٩٤ لم تتنازع الأمة في جواز الفطر للمسافر؛ بل تنازعا في جواز الصيام للمسافر، فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في السفر كالمفطر في الحضر، وأنه إذا صام لم يجزه؛ بل عليه أن يقضي، ويروى هذا عن عبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهما من السلف، وهو مذهب أهل الظاهر. وفي «الصحيحين»

عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصوم في السفر». لكن مذهب الأئمة الأربعة أنه يجوز للمسافر أن يصوم وأن يفطر، كما في «الصحيحين» عن أنس قال: «كنا نسافر مع النبي ﷺ في رمضان فمننا الصائم ومننا المفطر، فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم». وقد قال الله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وفي «المسند» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته». وفي «الصحيح»: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إني رجل أكثر الصوم أفصوم في السفر؟ فقال: «إن أفطرت فحسن، وإن صمت فلا بأس». وفي حديث آخر: «خياركم الذين في السفر يقصرون ويفطرون». (٢١١ - ٢١٠/٢٥)

٩٥ إذا سافر في أثناء يوم فهل يجوز له الفطر؟ على قولين مشهورين للعلماء، هما روايتان عن أحمد. **أظهرهما:** أنه يجوز ذلك، كما ثبت في «السنن» أن من الصحابة من كان يفطر إذا خرج من يومه، ويذكر أن ذلك سنة النبي ﷺ. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: «أنه نوى الصوم في السفر، ثم إنه دعا بماء فأفطر والناس ينظرون إليه». وأما اليوم الثاني: فيفطر فيه بلا ريب، وإن كان مقدار سفره يومين في مذهب جمهور الأئمة والأئمة.

٩٦ إذا قدم المسافر في أثناء يوم، ففي وجوب الإمساك عليه نزاع مشهور بين العلماء؛ لكن عليه القضاء سواء أمسك أو لم يمسك. (٢١٢/٢٥)

٩٧ يفطر من عادته السفر إذا كان له بلد يأوي إليه؛ كالتاجر الجلاب الذي يجلب الطعام وغيره من السلع، وكالمكاري الذي يكرى دوابه من الجلاب وغيرهم. وكالبريد الذي يسافر في مصالح المسلمين ونحوهم. وكذلك الملاح الذي له مكان في البر يسكنه. فأما من كان معه في السفينة امرأته وجميع مصالحه ولا يزال مسافراً، فهذا لا يقصر ولا يفطر. وأهل البادية - كأعراب العرب والأكراد والترك وغيرهم - الذين يشتون في مكان ويصيفون في مكان، إذا كانوا في حال ظعنهم من المشتى إلى المصيف ومن المصيف إلى المشتى؛ فإنهم يقصرون. وأما إذا نزلوا بمشتاهم ومصيفهم لم يفطروا ولم يقصروا، وإن كانوا يتبعون المراعي. (٢١٣/٢٥)

٩٨ أما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين، وإن لم يكن عليه مشقة، والفطر له أفضل. وإن صام جاز عند أكثر العلماء. **ومنهم** من يقول: لا يجزئه. (٢١٤/٢٥)

٩٩ التكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين، فعامة المسلمين إنما يصومون بالنية، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء. (٢١٤/٢٥)

١٠٠ إذا غاب جميع القرص أفطر الصائم، ولا عبرة بالحمرة الشديدة الباقية في الأفق./ وإذا غاب جميع القرص ظهر السواد من المشرق، كما قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم». (٢١٥/٢٥ - ٢١٦)

١٠١ إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر، كما كان بلال يؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبي ﷺ، وكما يؤذن المؤذنون في دمشق وغيرها قبل طلوع الفجر، فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمن يسير. وإن شك: هل طلع الفجر أو لم يطلع؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين الطلوع، ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر، ففي وجوب القضاء نزاع. والأظهر: أنه لا قضاء عليه، وهو الثابت عن عمر، وقال به طائفة/ من السلف والخلف. والقضاء هو المشهور في مذهب الفقهاء الأربعة. (٢١٦/٢٥ - ٢١٧)

١٠٢ إن كان الصوم يوجب له مثل هذا المرض^(١) فإنه يفطر ويقضي، فإن كان هذا يصيبه في أي وقت صام كان عاجزاً عن الصيام، فيطعم عن كل يوم مسكيناً. (٢١٧/٢٥)

١٠٣ إن كانت الحامل تخاف على جنينها فإنها تفطر وتقضي عن كل يوم يوماً، وتطعم عن كل يوم مسكيناً رطلاً من خبز بأدمه. (٢١٨/٢٥)

فصل: فيما يفطر الصائم وما لا يفطره

١٠٤ فيما يفطر الصائم وما لا يفطره، وهذا نوعان: منه ما يفطر بالنص والإجماع، وهو الأكل والشرب والجماع، قال تعالى: ﴿فَأَكْفَنَ بَشْرُوهُنَّ وَابْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فأذن في المباشرة، فعقل من ذلك: أن المراد الصيام من المباشرة والأكل والشرب. ولما قال أولاً: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا

(١) يغمى عليه كلما صام ويزيد ويخبط فيبقى أياماً لا يفيق.

كُنِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿البقرة: ١٨٣﴾. كان معقولاً عندهم أن الصيام هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع. ولفظ «الصيام» كانوا يعرفونه قبل الإسلام ويستعملونه، كما في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: «أن يوم عاشوراء كان يوماً تصومه قريش في الجاهلية». وقد ثبت عن غير واحد أنه قبل أن يفرض شهر رمضان، أمر بصوم يوم عاشوراء، وأرسل منادياً ينادي بصومه. فعلم أن مسمى هذا الاسم كان معروفاً عندهم.

١٠٥ ثبت بالسُّنَّةِ واتفاق المسلمين أن دم الحيض ينافي الصوم، فلا تصوم الحائض لكن تقضي الصيام.

١٠٦ ثبت بالسُّنَّةِ أيضاً من حديث لقيط بن صبرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»، فدل على أن إنزال الماء من الأنف يفطر الصائم، وهو قول جماهير العلماء.

١٠٧ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقض». وهذا الحديث لم يثبت عند طائفة من أهل العلم؛ بل قالوا: هو من قول أبي هريرة. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل قال: ليس من ذا شيء. قال الخطابي: يريد أن الحديث غير محفوظ. وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عنه فلم يعرفه إلا عن عيسى بن يونس. قال: وما أراه محفوظاً. قال: وروى يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم. قال الخطابي: وذكر أبو داود: أن حفص بن غياث رواه عن هشام كما رواه عيسى بن يونس. قال: ولا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً فعليه القضاء، ولكن اختلفوا في الكفارة، فقال عامة أهل العلم: ليس عليه غير القضاء. وقال عطاء: عليه القضاء والكفارة، وحكي عن الأوزاعي، وهو قول أبي ثور. قلت: وهو مقتضى إحدى الروايتين عن أحمد في إيجابه الكفارة على المحتجم، فإنه إذا أوجبها على المحتجم فعلى المستقيء أولى، لكن ظاهر مذهبه أن الكفارة لا تجب بغير الجماع؛ كقول الشافعي. والذين لم يثبتوا هذا الحديث لم يبلغهم من وجه يعتمدونه، وقد أشاروا إلى علته، وهو انفراد عيسى بن يونس، وقد ثبت أنه لم ينفرد به؛ بل وافقه عليه حفص بن غياث، والحديث الأخير يشهد له، وهو ما رواه

أحمد وأهل السنن؛ كالترمذي عن أبي الدرداء: «أن النبي ﷺ قاء فأفطر» فذكرت ذلك لثوبان فقال: «صدق؛ أنا صببت له وضوءاً». لكن لفظ أحمد: «أن رسول الله ﷺ قاء فتوضأ». رواه أحمد عن حسين المعلم. قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يجوده. وقال الترمذي: حديث حسين أرجح شيء في هذا الباب، وهذا قد استدل به على وجوب الوضوء من القيء، ولا يدل على ذلك. فإنه إذا أراد بالوضوء الوضوء الشرعي فليس فيه إلا أنه توضأ، والفعل المجرد لا يدل على الوجوب؛ بل يدل على أن الوضوء من ذلك مشروع. فإذا قيل: إنه مستحب؛ كان فيه عمل بالحديث. (٢٢٢/٢٥ - ٢٢٣)

١٠٨ ما روي عن بعض الصحابة من الوضوء من الدم الخارج، ليس في شيء منه دليل على الوجوب؛ بل يدل على الاستحباب، وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوب ذلك، كما قد بسط في موضعه؛ بل قد روى الدارقطني وغيره عن حميد عن أنس قال: «احتجم رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه». ورواه ابن الجوزي في «حجة المخالف» ولم يضعفه، وعادته الجرح بما يمكن. (٢٢٣/٢٥)

١٠٩ الحديث الذي يروى: «ثلاث لا تفطر: القيء والحجامة والاحتلام». وفي لفظ: «لا يفطرن؛ لا من قاء، ولا من احتلم، ولا من احتجم»، فهذا إسناده الثابت ما رواه الثوري وغيره عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ. هكذا رواه أبو داود، وهذا الرجل لا يعرف. وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي ﷺ. لكن عبد الرحمن ضعيف عند أهل العلم بالرجال. قلت: روايته عن زيد من وجهين مرفوعاً لا يخالف روايته/المرسلة؛ بل يقويها، والحديث ثابت عن زيد بن أسلم؛ لكن هذا فيه: «إذا ذرعه القيء». (٢٢٣/٢٥ - ٢٢٤)

١١٠ أما حديث الحجامة فإما أن يكون منسوخاً، وإما أن يكون ناسخاً لحديث ابن عباس: «أنه احتجم وهو محرم صائم» أيضاً. ولعل فيه القيء إن كان متناولاً للاستقاء، هو أيضاً منسوخ. وهذا يؤيد أن النهي عن الحجامة هو المتأخر، فإنه إذا تعارض نصان ناقل وبقا على الاستصحاب، فالناقل هو الراجح في أنه الناسخ. ونسخ أحدهما يقوي نسخ قرينه. ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلاً، وقال يحيى بن معين: حديث

زيد بن أسلم ليس بشيء، ولو قدر صحته لكان المراد من ذرعه القيء، فإنه قرنه بالاحتلام، ومن احتلم بغير اختياره - كالنائم - لم يفطر باتفاق الناس. (٢٢٤/٢٥)

١١١ أما من استمنى فأنزل فإنه يفطر، ولفظ «الاحتلام»، إنما يطلق على من احتلم في منامه. (٢٢٤/٢٥)

١١٢ ظن طائفة أن القياس أن لا يفطر شيء من الخارج، وأن المستقيء إنما أفطر لأنه مظنة رجوع بعض الطعام. وقالوا: إن فطر الحائض على خلاف القياس. وقد بسطنا في الأصول أنه ليس في الشريعة/ شيء على خلاف القياس الصحيح. (٢٢٥ - ٢٢٤/٢٥)

١١٣ إن قيل: فقد ذكرتم أن من أفطر عامداً بغير عذر كان فطره من الكبائر، وكذلك من فوت صلاة النهار إلى الليل عامداً من غير عذر، كان تفويته لها من الكبائر، وأنها ما بقيت تقبل منه على أظهر قولي العلماء، كمن فوت الجمعة ورمى الجمار، وغير ذلك من العبادات المؤقتة. وهذا قد أمره بالقضاء، وقد روي في حديث المجامع في رمضان أنه أمره بالقضاء؟ قيل: هذا إنما أمره بالقضاء؛ لأن الإنسان إنما يتقياً لعذر؛ كالمريض يتداوى بالقيء، أو يتقياً لأنه أكل ما فيه شبهة، كما تقياً أبو بكر من كسب المتكهن. وإذا كان المتقيئ معذوراً كان ما فعله جائزاً، وصار من جملة المرضى الذين يقضون، ولم يكن من أهل الكبائر الذين أفطروا بغير عذر. وأما أمره للمجامع بالقضاء فضعيف، ضعفه غير واحد من الحفاظ. وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة، ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أهمله هؤلاء كلهم، وهو حكم شرعي يجب بيانه، ولما لم يأمره به دل على أن القضاء لم يبق مقبولاً منه. وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر، لم يكن ناسياً ولا جاهلاً. (٢٢٦ - ٢٢٥/٢٥)

١١٤ المجامع الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، ويذكر ثلاث روايات عنه: **إحداها:** لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين. **والثانية:** عليه القضاء بلا كفارة، وهو قول مالك. **والثالثة:** عليه الأمران، وهو المشهور عن أحمد، والأول أظهر. (٢٢٦/٢٥)

١١٥ ثبت بدلالة الكتاب والسنة: أن من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً لم

يؤاخذ الله بذلك، وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله، فلا يكون عليه إثم، ومن لا إثم عليه لم يكن عاصياً ولا مرتكباً لما نهى عنه، وحينئذ فيكون قد فعل ما أمر به، ولم يفعل ما نهى عنه. ومثل هذا لا يبطل عبادته، إنما يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به، أو فعل ما حظر عليه. (٢٢٦/٢٥)

١١٦ الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات؛ لا ناسياً ولا مخطئاً؛ لا الجماع ولا غيره. وهو أظهر قولي الشافعي. (٢٢٦/٢٥)

١١٧ أما الكفارة والفدية فتلك وجبت لأنها بدل المتلف، من جنس ما يجب ضمان المتلف بمثله، كما لو أتلفه صبي أو مجنون أو نائم ضمنه بذلك. وجزاء الصيد إذا وجب على الناسي والمخطئ فهو من هذا الباب، بمنزلة دية المقتول خطأ، والكفارة الواجبة بقتله خطأ بنص القرآن وإجماع المسلمين. وأما سائر المحظورات فليست من هذا الباب، وتقليم الأظفار وقص الشارب والترفة المنافي للتفت كالطيب واللباس. ولهذا كانت فديتها من جنس فدية المحظورات، ليست بمنزلة الصيد المضمون بالبدل. فأظهر الأقوال في الناسي والمخطئ، إذا فعل محظوراً ألا يضمن من ذلك إلا الصيد. وللناس فيه أقوال هذا **أحدها**: وهو قول أهل الظاهر. **والثاني**: يضمن الجميع مع النسيان؛ كقول أبي حنيفة وإحدى الروايات عن أحمد، واختاره القاضي وأصحابه. **والثالث**: يفرق بين ما فيه إتلاف؛ كقتل الصيد والحلق والتقليم، وما ليس فيه إتلاف؛ كالطيب واللباس، وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية، واختارها طائفة من أصحابه. وهذا القول أجود من/غيره؛ لكن إزالة الشعر والظفر ملحق باللباس والطيب لا بقتل الصيد، هذا أجود. **والرابع**: إن قتل الصيد خطأ لا يضمنه، وهو رواية عن أحمد. فخرجوا عليه الشعر والظفر بطريق الأولى. وكذلك طرد هذا: أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو مخطئاً فلا قضاء عليه، وهو قول طائفة من السلف والخلف. **ومنهم** من يفطر الناسي والمخطئ؛ كمالك. وقال أبو حنيفة: هذا هو القياس، لكن خالفه لحديث أبي هريرة في الناسي. **ومنهم** من قال: لا يفطر الناسي ويفطر المخطئ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد. فأبو حنيفة جعل الناسي موضع استحسان، وأما أصحاب الشافعي وأحمد فقالوا: النسيان لا يفطر؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه؛ بخلاف الخطأ فإنه يمكنه أن لا يفطر حتى يتيقن غروب الشمس، وأن يمسك إذا شك في طلوع الفجر. وهذا التفريق ضعيف، والأمر بالعكس. (٢٢٧/٢٥ - ٢٢٨)

١١٨ السُّنَّةُ للصائم أن يعجل الفطر ويؤخر السحور، ومع الغيم المطبق لا يمكن اليقين الذي لا يقبل الشك، إلا بعد أن يذهب وقت طويل جدًّا، يفوت مع المغرب/ ويفوت معه تعجيل الفطور، والمصلي مأمور بصلاة المغرب وتعجيلها، فإذا غلب على ظنه غروب الشمس أمر بتأخير المغرب إلى حد اليقين، فربما يؤخرها حتى يغيب الشفق وهو لا يستيقن غروب الشمس. وقد جاء عن إبراهيم النخعي وغيره من السلف، وهو مذهب أبي حنيفة: «أنهم كانوا يستحبون في الغيم تأخير المغرب، وتعجيل العشاء، وتأخير الظهر، وتقديم العصر». وقد نص على ذلك أحمد وغيره، وقد علل ذلك بعض أصحابه بالاحتياط لدخول الوقت، وليس كذلك؛ فإن هذا خلاف الاحتياط في وقت العصر والعشاء، وإنما سن ذلك لأن هاتين الصلاتين يجمع بينهما العذر، وحال الغيم حال عذر فأخرت الأولى من صلاتي الجمع، وقدمت الثانية لمصلحتين: **إحداهما**: التخفيف عن الناس حتى يصلوها مرة واحدة، لأجل خوف المطر كالجمع بينهما مع المطر. **والثانية**: أن يتيقن دخول وقت المغرب، وكذلك يجمع بين الظهر والعصر على أظهر القولين، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ويجمع بينهما للوحد الشديد والرياح الشديدة الباردة ونحو ذلك، في أظهر قولي العلماء، وهو قول مالك وأظهر القولين في مذهب أحمد. **الثاني**: أن الخطأ في تقديم العصر والعشاء أولى من الخطأ في تقديم الظهر والمغرب، فإن فعل هاتين قبل الوقت لا يجوز بحال؛ بخلاف تينك فإنه يجوز فعلهما في وقت الظهر والمغرب؛ لأن ذلك وقت لهما حال العذر، وحال الاشتباه حال عذر، فكان الجمع بين الصلاتين مع الاشتباه أولى من الصلاة مع الشك. وهذا فيه ما ذكره أصحاب المأخذ الأول من الاحتياط؛ لكنه احتياط مع تيقن الصلاة في الوقت المشترك، ألا ترى أن الفجر لم يذكروا فيها هذا الاستحباب، ولا في العشاء والعصر، ولو كان لعلم خوف الصلاة قبل الوقت لطردها في الفجر، ثم يطردها في العصر والعشاء. وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ بالتبكير بالعصر في يوم الغيم فقال: **«بكرُوا بالصلاة في يوم الغيم، فإنه من ترك صلاة العصر، فقد حبط عمله»**. (٢٢٨/٢٥ - ٢٣٠)

١١٩ إن قيل: فإذا كان يستحب أن يؤخر المغرب مع الغيم، فكذلك يؤخر الفطور. قيل: إنما يستحب تأخيرها مع تقديم العشاء بحيث يصليهما قبل مغيب الشفق، فأما تأخيرها إلى أن يخاف مغيب الشفق، فلا يستحب. ولا يستحب تأخير الفطور إلى هذه الغاية. (٢٣٠/٢٥)

في «صحيح البخاري» عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «أفطرنا يوماً من رمضان في غيم على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس». وهذا يدل على شيئين: على أنه لا يستحب مع الغيم التأخير إلى أن يتيقن الغروب؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك، ولم يأمرهم به النبي ﷺ، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع لله ولرسوله ممن جاء بعدهم. **والثاني:** لا يجب القضاء، فإن النبي ﷺ لو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك، كما نقل فطرهم، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به. فإن قيل: فقد قيل لهشام بن عروة: أمروا بالقضاء؟ قال: «أو بُد من القضاء؟» قيل: هشام قال ذلك برأيه لم يرو ذلك في الحديث، ويدل على أنه لم يكن عنده بذلك علم: أن معمرًا روى عنه قال: سمعت هشامًا قال: لا أدري أقضوا أم لا؟ ذكر هذا وهذا عنه البخاري، والحديث رواه عن أمه فاطمة بنت المنذر عن أسماء. وقد نقل هشام عن أبيه عروة: «أنهم لم يؤمروا بالقضاء». وعروة أعلم من ابنه. (٢٣٢/٢٥ - ٢٣٣)

إسحاق بن راهويه: وهو قرين أحمد بن حنبل ويوافقه في المذهب: أصوله وفروعه، وقولهما كثيرًا ما يجمع بينه، والكوسج سأل مسأله لأحمد وإسحاق، وكذلك حرب الكرمانى سأل مسأله لأحمد وإسحاق، وكذلك غيرهما؛ ولهذا يجمع الترمذي قول أحمد وإسحاق، فإنه روى قولهما من مسائل الكوسج. وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم وابن قتيبة وغير هؤلاء من أئمة السلف والسنة والحديث، وكانوا يتفقهون على مذهب أحمد وإسحاق، يقدمون قولهما على أقوال غيرهما، وأئمة الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم هم أيضًا من أتباعهما، وممن يأخذ العلم والفقه عنهما، وداود من أصحاب إسحاق. وقد كان أحمد بن حنبل إذا سئل عن إسحاق يقول: أنا أسأل/ عن إسحاق؟ إسحاق يسأل عني. والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن نصر المروزي وداود بن علي ونحو هؤلاء، كلهم فقهاء الحديث ﷺ أجمعين. (٢٣٢/٢٥ - ٢٣٣)

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وهذه الآية مع الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ تبين أنه مأمور بالأكل إلى أن يظهر الفجر، فهو مع الشك مأمور بالأكل. (٢٣٣/٢٥)

فصل: الكحل والحقنة وغيرها والخلاف فيه

١٢٣ أما الكحل والحقنة، وما يقطر في إحليله، ومداداة المأمومة والجائفة: فهذا مما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك. ومنهم من فطر بالجميع لا بالكحل. ومنهم من فطر بالجميع لا بالتقطير. ومنهم من لم يفطر بالكحل ولا بالتقطير، ويفطر بما سوى ذلك. / والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك، فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص العام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام، ويفسد الصوم بها؛ لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة، كما بلغوا سائر شرعه. فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ في ذلك؛ لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مراسلاً؛ علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك. والحديث المروي في الكحل ضعيف، رواه أبو داود في «السنن» ولم يروه غيره. ولا هو في مسند أحمد ولا سائر الكتب المعتمدة. قال أبو داود: حدثنا النفيلى، ثنا علي بن ثابت، حدثني عبد الرحمن بن النعمان، ثنا معبد بن هوزة عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «أنه أمر بالإئتمد المروح عند النوم». وقال: «ليتقه الصائم». قال أبو داود: وقال يحيى بن معين: هذا حديث منكر. (٢٣٣/٢٥ - ٢٣٤)

١٢٤ حديث معبد قد عورض بحديث ضعيف، وهو ما رواه الترمذي بسنده عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: اشتكيت عيني أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم». قال الترمذي: ليس بالقوي ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. (٢٣٤/٢٥ - ٢٣٥)

١٢٥ الذين قالوا: إن هذه الأمور تفتقر؛ كالحقنة ومداداة المأمومة والجائفة، لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس، وأقوى ما احتجوا به قوله: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». قالوا: فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله، وعلى القياس كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها، سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء، أو غيره من حشو جوفه. والذين استثنوا التقطير قالوا: التقطير لا ينزل إلى جوفه، وإنما يرشح رشحاً؛ فالداخل إلى إحليله كالداخل إلى فمه وأنفه. والذين استثنوا الكحل قالوا: العين ليست كالقيل والدبر، ولكن هي تشرب الكحل كما يشرب الجسم

الدهن والماء. والذين قالوا: الكحل يفطر، قالوا: إنه ينفذ إلى داخله حتى يتنخمه/ الصائم؛ لأن في داخل العين منفذاً إلى داخل الحلق. (٢٣٦/٢٥ - ٢٣٦)

١٢٦ إذا كان عمدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يجز إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة، لوجوه: **أحدها:** أن القياس وإن كان حجة - إذا اعتبرت شروط صحته - فقد قلنا في الأصول: إن الأحكام الشرعية كلها بينتها النصوص أيضاً، وإن دل القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية، فإذا علمنا بأن الرسول لم يحرم الشيء ولم يوجبه؛ علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب. وأن القياس المثبت لوجوبه وتحريمه فاسد، ونحن نعلم أنه ليس في الكتاب والسنة ما يدل على الإفطار بهذه الأشياء التي ذكرها بعض أهل الفقه، فعلمنا أنها ليست مفطرة. (٢٣٦/٢٥)

١٢٧ **الثاني:** أن الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولا بد أن تنقلها الأمة، فإذا انتفى هذا علم أن هذا ليس من دينه، وهذا كما يعلم أنه لم يفرض صيام شهر غير رمضان، ولا حج بيت غير البيت الحرام، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس، ولم يوجب الغسل في مباشرة المرأة بلا إنزال، ولا أوجب الوضوء من الفزع العظيم، وإن كان في مظنة خروج الخارج، ولا سن/الركعتين بعد الطواف بين الصفا والمروة، كما سن الركعتين بعد الطواف بالبيت. وبهذا يعلم أن المنى ليس بنجس؛ لأنه لم ينقل عن أحد بإسناد يحتج به أنه أمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى، مع عموم البلوى بذلك؛ بل أمر الحائض أن تغسل قميصها من دم الحيض مع قلة الحاجة إلى ذلك، ولم يأمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى. (٢٣٦/٢٥ - ٢٣٧)

١٢٨ الحديث الذي يرويه بعض الفقهاء: «يغسل الثوب من البول والغائط والمنى والمذي والدم» ليس من كلام النبي ﷺ، وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتج به، وإنما روي عن عمار وعائشة من قولهما. (٢٣٧/٢٥)

١٢٩ التوضؤ عند تحرك الشهوة من جنس التوضؤ عند الغضب، وهذا مستحب لما في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ». وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشيطان والنار، والوضوء يطفئها، فهو يطفى حرارة الغضب، والوضوء من هذا مستحب. (٢٣٨/٢٥ - ٢٣٩)

١٣٠ بول ما يؤكل لحمه وروثه ليس بنجس، فإن هذا مما تعم به البلوى، والقوم كانوا أصحاب إبل وغنم، يقعدون ويصلون في أمكنتها وهي مملوءة من أبعارها، فلو كانت بمنزلة المراحيض كانت تكون حشوشاً. وكان النبي ﷺ يأمرهم باجتنابها، وأن لا يلوثوا أبدانهم وثيابهم بها، ولا يصلون فيها. فكيف وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في مرابض الغنم، وأمر بالصلاة في مرابض الغنم، ونهى/ عن الصلاة في معاطن الإبل، فعلم أن ذلك ليس لنجاسة الأبقار؛ بل كما أمر بالتوضؤ من لحوم الإبل، وقال في الغنم: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ». وقال: «إن الإبل خلقت من جن، وإن على ذروة كل بعير شيطاناً» وقال: «الفخر والخيلاء في الفدادين أصحاب الإبل، والسكينة في أهل الغنم». فلما كانت الإبل فيها من الشيطنة ما لا يحبه الله ورسوله؛ أمر بالتوضؤ من لحمها، فإن ذلك يطفى تلك الشيطنة، ونهى عن الصلاة في أعطانها؛ لأنها مأوى الشياطين، كما نهى عن الصلاة في الحمام؛ لأنها مأوى الشياطين. فإن مأوى الأرواح الخبيثة أحق بأن تجتنب الصلاة فيه، وفي موضع الأجسام الخبيثة؛ بل الأرواح الخبيثة تحب الأجسام الخبيثة.

(٢٤٠ - ٢٣٩/٢٥)

١٣١ الحشوش محتضرة تحضرها الشياطين، والصلاة فيها أولى بالنهاي من الصلاة في الحمام ومعاطن الإبل، والصلاة على الأرض النجسة. ولم يرد في الحشوش نص خاص؛ لأن الأمر فيها كان أظهر عند المسلمين أن يحتاج إلى بيان؛ ولهذا لم يكن أحد من المسلمين يقعد في الحشوش ولا يصلي فيها، وكانوا ينتابون البرية لقضاء حوائجهم/ قبل أن تتخذ الكُنف في بيوتهم. وإذا سمعوا نهيه عن الصلاة في الحمام أو أعطان الإبل؛ علموا أن النهي عن الصلاة في الحشوش أولى وأحرى، مع أنه قد روي الحديث الذي فيه: «النهي عن الصلاة في المقبرة والمجزرة والمزيلة والحشوش وقارعة الطريق ومعاطن الإبل وظهر بيت الله الحرام». وأصحاب الحديث متنازعون فيه، وأصحاب أحمد فيه على قولين: منهم من يرى هذه من مواضع النهي. ومنهم من يقول: لم أجد في هذا الحديث، ولم أجد في كلام أحمد في ذلك إذناً ولا منعاً، مع أنه قد كره الصلاة في مواضع العذاب. نقله عنه ابنه عبد الله؛ للحديث المسند في ذلك عن علي الذي رواه أبو داود، وإنما نص على الحشوش وأعطان الإبل والحمام، وهذه الثلاثة هي التي ذكرها الخرقى وغيره.

والحكم في ذلك عند من يقول به قد يثبت بالقياس على موارد النص، وقد يثبت بالحديث، ومن فرق يحتاج إلى الطعن في الحديث وبيان الفارق. وأيضاً المنع قد يكون منع كراهة، وقد يكون منع تحريم. (٢٤٠/٢٤١ - ٢٤١)

١٣٢ الأحكام التي تعم بها البلوى لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً ولا بد أن تنقل الأمة ذلك. (٢٤١/٢٥)

١٣٣ معلوم أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى، كما تعم بالدهن والاعتسال والبخور والطيب. فلو كان هذا مما يفطر لبيته النبي ﷺ كما بين الإفطار بغيره، فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن. والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ وينعقد أجساماً، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلما لم يبين الصائم عن ذلك؛ دل على جواز تطيبه وتبخيره وادهانه، وكذلك اكتحاله. (٢٤٢/٢٥)

١٣٤ المسلمون في عهده ﷺ يجرح أحدهم: إما في الجهاد، وإما في غيره مأمومة وجائفة، فلو كان هذا يفطر لبيّن لهم ذلك، فلما لم يبين الصائم عن ذلك؛ علم أنه لم يجعله مفطراً. (٢٤٢/٢٥)

١٣٥ الوجه الثالث: إثبات التفطير بالقياس يحتاج إلى أن يكون القياس صحيحاً، وذلك: إما قياس علة بإثبات الجامع، وإما بإلغاء الفارق. فإما أن يدل دليل على العلة في الأصل فيعدى بها إلى الفرع، وإما أن يعلم أن لا فارق بينهما من الأوصاف المعتمدة في الشرع، وهذا القياس هنا منتف. وذلك أنه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر الذي جعله الله/ ورسوله مفطراً، هو ما كان واصلاً إلى دماغ أو بدن، أو ما كان داخلياً من منفذ، أو واصلاً إلى الجوف، ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله ورسوله، ويقولون: إن الله ورسوله إنما جعلوا الطعام والشراب مفطراً لهذا المعنى المشترك من الطعام والشراب، ومما يصل إلى الدماغ والجوف من دواء المأمومة والجائفة، وما يصل إلى الجوف من الكحل ومن الحقنة والتقطير في الإحليل، ونحو ذلك. وإذا لم يكن على تعليق الله ورسوله للحكم بهذا الوصف دليل؛ كان قول القائل: إن الله ورسوله إنما جعلوا هذا مفطراً لهذا قولاً بلا علم. وكان قوله: إن الله حرم على الصائم أن يفعل هذا قولاً بأن هذا حلال وهذا حرام بلا علم، وذلك يتضمن القول على الله بما

لا يعلم، وهذا لا يجوز. ومن اعتقد من العلماء أن هذا المشترك مناط الحكم، فهو بمنزلة من اعتقد صحة مذهب لم يكن صحيحًا، أو دلالة لفظ على معنى لم يردده الرسول، وهذا اجتهاد يثابون عليه، ولا يلزم أن يكون قولًا بحجة شرعية يجب على المسلم اتباعها.

١٣٦ الوجه الرابع: أن القياس إنما يصح إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم، إذا سبرنا أوصاف الأصل فلم يكن فيها ما يصلح للعلة إلا الوصف المعين، وحيث أثبتنا علة الأصل بالمناسبة، أو الدوران، أو الشبه المطرد عند من يقول به؛ فلا بد من السبر. فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجز أن يقول الحكم بهذا دون هذا. ومعلوم أن النص والإجماع أثبتا الفطر بالأكل والشرب والجماع والحيض، والنبي ﷺ قد نهى المتوضئ عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائمًا، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حججهم كما تقدم، وهو قياس ضعيف؛ وذلك لأن من نشق الماء بمنخره ينزل الماء إلى حلقة وإلى جوفه، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفمه، ويغذي بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب، فإنهما لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم وذلك غير معتبر؛ بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطرًا ولا جزءًا من المفطر لعدم تأثيره؛ بل هو طريق إلى الفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأمومة، فإن الكحل لا يغذي البتة، ولا يدخل أحد كحلًا إلى جوفه؛ لا من أنفه ولا فمه. وكذلك الحقنة لا تغذي؛ بل تستفرغ ما في البدن، كما لو شم شيئًا من المسهلات، أو فزع فزعًا أو جب استطلاق جوفه، وهي لا تصل إلى المعدة. والدواء الذي يصل إلى المعدة في مداواة الجائفة والمأمومة لا يشبه ما يصل إليها من غذائه.

(٢٤٤/٢٥ - ٢٤٥)

١٣٧ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]. وقال ﷺ: «الصوم جنة». وقال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فضيقوا مجاريه بالجوع بالصوم». فالصائم نهى عن الأكل والشرب؛ لأن ذلك سبب التقوي. فترك الأكل والشرب الذي يولد الدم الكثير الذي يجري فيه الشيطان، إنما يتولد من الغذاء، لا عن حقنة ولا كحل ولا ما يقطر في الذكر ولا ما يداوي به

المأمومة والجائفة، وهو متولد عما استنشق من الماء؛ لأن الماء مما يتولد منه الدم، فكان المنع منه من تمام الصوم. فإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثابت بالنص والإجماع، فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكره من الأوصاف/ معارض بهذه الأوصاف، والمعارضة تبطل كل نوع من الأقيسة، إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا.

١٣٨ الوجه الخامس: أنه ثبت بالنص والإجماع منع الصائم من الأكل والشرب والجماع وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم». ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب، وإذا أكل أو شرب اتسعت مجاري الشياطين؛ ولهذا قال: «فضيقوا مجاريه بالجوع» وبعضهم يذكر هذا اللفظ مرفوعاً. ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصدت الشياطين». فإن مجاري الشياطين الذي هو الدم ضاقت، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات التي بها تفتح أبواب الجنة، وإلى ترك المنكرات التي بها تفتح أبواب النار، وصدت الشياطين فضعفت قوتهم وعملهم بتصفيدهم، فلم يستطيعوا أن يفعلوا في شهر رمضان ما كانوا يفعلونه في غيره، ولم يقل إنهم قتلوا ولا ماتوا؛ بل قال: «صدت». والمصد من الشياطين قد يؤدي لكن هذا أقل وأضعف مما يكون في غير رمضان، فهو بحسب كمال الصوم ونقصه، فمن كان صومه كاملاً دفع الشيطان دفعاً لا يدفعه دفع الصوم الناقص. فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل/ والشرب، والحكم ثابت على وفقه، وكلام الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا المنع^(١) منتف في الحقنة والكحل وغير ذلك. فإن قيل: بل الكحل قد ينزل إلى الجوف ويستحيل دمًا. قيل: هذا كما قد يقال في البخار الذي يصعد من الأنف إلى الدماغ فيستحيل دمًا، وكالدهن الذي يشربه الجسم. والممنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة فيستحيل دمًا، ويتوزع على البدن. ونجعل هذا وجهًا **سادسًا**: فنقيس الكحل والحقنة ونحو ذلك على البخور والدهن ونحو ذلك؛ لجامع ما يشتركان فيه من أن ذلك ليس مما يتغذى به البدن، ويستحيل في المعدة دمًا. وهذا الوصف هو الذي أوجب أن لا تكون هذه الأمور

(١) كذا في الأصل، ولعل الأقرب (المعنى).

مفطرة، وهذا موجود في محل النزاع. والفرع قد يتجاذبه أصلان فيلحق كلاً منهما بما يشبهه من الصفات.

١٣٩ إن قيل: فالجماع مفطر وهذه العلة منتفية فيه. قيل: تلك أحكام ثابتة بالنص والإجماع فلا يحتاج إثباتها إلى القياس؛ بل يجوز أن يكون العلل مختلفة، فيكون تحريم الطعام والشراب والفطر بذلك لحكمة؛ وتحريم الجماع والفطر به لحكمة، والفطر بالحيض لحكمة، فإن الحيض لا يقال فيه: إنه يحرم، وهذا لأن المفطرات بالنص والإجماع لما انقسمت إلى أمور اختيارية تحرم على العبد؛ كالأكل والجماع، وإلى أمور لا اختيار له فيها؛ كدم الحيض، كذلك تنقسم عللها. فنقول: أما الجماع فإنه باعتبار أنه سبب إنزال المني يجري مجرى الاستقاء والحيض والاحتجام - كما سنبينه إن شاء الله تعالى - فإنه من نوع الاستفراغ لا الامتلاء كالأكل والشرب. ومن جهة أنه إحدى الشهوتين، فجرى مجرى الأكل والشرب، قد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن الله تعالى: «قال: الصوم لي وأنا أجزي/ به يدع شهوته وطعامه من أجلي». فترك الإنسان ما يشتهي لله هو عبادة مقصودة يثاب عليها، كما يثاب المحرم على ترك ما اعتاده من اللباس والطيب ونحو ذلك من نعيم البدن، والجماع من أعظم نعيم البدن وسرور النفس وانبساطها، هو يحرك الشهوة والدم والبدن أكثر من الأكل. فإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، والغذاء يبسط الدم الذي هو مجاريه، فإذا أكل أو شرب انبسطت نفسه إلى الشهوات وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادات، فهذا المعنى في الجماع أبلغ، فإنه يبسط إرادة النفس للشهوات ويضعف إرادتها عن العبادات أعظم؛ بل الجماع هو غاية الشهوات، وشهوته أعظم من شهوة الطعام والشراب، ولهذا أوجب على المجامع كفارة الظهار، فوجب عليه العتق أو ما يقوم مقامه بالسنة والإجماع؛ لأن هذا أغلظ، وداعيه أقوى، والمفسدة به أشد، فهذا أعظم الحكمتين في تحريم الجماع. وأما كونه يضعف البدن كالاستفراغ فذاك حكمة أخرى، فصار فيهما كالأكل والحيض وهو في ذلك أبلغ منهما، فكان إفساده الصوم أعظم من إفساد الأكل والحيض.

١٤٠ حكمة الحيض وجريان ذلك على وفق القياس، فنقول: إن الشرع جاء بالعدل في كل شيء، والإسراف في العبادات من الجور/ الذي نهى عنه الشارع،

وأمر بالاقتصاد في العبادات؛ ولهذا أمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور، ونهى عن الوصال وقال: «أفضل الصيام، وأعدل الصيام صيام داود عليه السلام، كان يصوم يوماً، ويفطر يوماً، ولا يفر إذا لاقى». فالعدل في العبادات من أكبر مقاصد الشارع؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٨٧]. فجعل تحريم الحلال من الاعتداء المخالف للعدل. وقال تعالى: ﴿فِي ظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِم طَبِيبَتٍ أُحْلَتَ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدَّ هُوَ عَنْهُ [النساء]. فلما كانوا ظالمين عوقبوا بأن حرمت عليهم الطبيبات؛ بخلاف الأمة الوسط العدل، فإنه أحل لهم الطبيبات وحرم عليهم الخبائث. وإذا كان كذلك فالصائم قد نهى عن أخذ ما يقويه ويغذيه من الطعام والشراب، فينهى عن إخراج ما يضعفه ويخرج مادته التي بها يتغذى، وإلا فإذا مُكِّن من هذا ضره، وكان متعدياً في عبادته لا عادلاً. والخارجات نوعان: نوع يخرج لا يقدر على الاحتراز منه أو على وجه لا يضره، فهذا لا يمنع منه؛ كالأخبثين فإن خروجهما لا يضره ولا يمكنه الاحتراز منه أيضاً. ولو استدعى خروجهما فإن خروجهما لا يضره؛ بل ينفعه. وكذلك إذا ذرعه القيء لا يمكنه الاحتراز منه، وكذلك الاحتلام/ في المنام لا يمكنه الاحتراز منه، وأما إذا استقاء فالقيء يخرج ما يتغذى به من الطعام والشراب المستحيل في المعدة، وكذلك الاستمنا مع ما فيه من الشهوة فهو يخرج المني الذي هو مستحيل في المعدة عن الدم، فهو يخرج الدم الذي يتغذى به، ولهذا كان خروج المني إذا أفرط فيه يضر الإنسان ويخرج أحمر. والدم الذي يخرج بالحيض فيه خروج الدم، والحائض يمكنها أن تصوم في غير أوقات الدم في حال لا يخرج فيها دمها، فكان صومها في تلك الحال صوماً معتدلاً لا يخرج فيه الدم الذي يقوي البدن الذي هو مادته، وصومها في الحيض يوجب أن يخرج فيه دمها الذي هو مادتها، ويوجب نقصان بدنها وضعفها وخروج صومها عن الاعتدال، فأمرت أن تصوم في غير أوقات الحيض؛ بخلاف المستحاضة، فإن الاستحاضة تعم أوقات الزمان وليس لها وقت تؤمر فيه بالصوم، وكان ذلك لا يمكن الاحتراز منه؛ كذرع القيء وخروج الدم بالجراح والدمامل والاحتلام، ونحو ذلك مما ليس له وقت محدد يمكن الاحتراز منه، فلم يجعل هذا منافياً للصوم كدم الحيض.

(٢٥١ - ٢٤٩/٢٥)

١٤١ العلماء متنازعون في الحجامة: هل تفطر الصائم أم لا؟ والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» كثيرة قد بينها الأئمة الحفاظ. وقد كره غير واحد من الصحابة الحجامة للصائم، وكان منهم من لا يحتجم إلا بالليل. وكان أهل البصرة إذا دخل شهر رمضان أغلقوا حوانيت الحجامين. والقول بأن الحجامة تفطر مذهب أكثر فقهاء الحديث؛ كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم. وأهل الحديث الفقهاء فيه العاملون به أخص الناس باتباع محمد ﷺ.

١٤٢ الذين لم يروا إفطار المحجوم احتجوا بما ثبت في «الصحيح»: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرّم». وأحمد وغيره طعنوا في هذه الزيادة، وهي قوله: «وهو صائم». وقالوا: الثابت أنه احتجم وهو محرّم.

١٤٣ الذي ذكره الإمام أحمد هو الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي ذكر حجامة الصائم، ولم يثبت إلا حجامة المحرم.

١٤٤ تأولوا أحاديث الحجامة بتأويلات ضعيفة كقولهم: كانا يفتابان. وقولهم: أفطر لسبب آخر. وأجود ما قيل ما ذكره الشافعي وغيره: أن هذا منسوخ، فإن هذا القول كان في رمضان، واحتجامة وهو محرّم كان بعد ذلك؛ لأن الإحرام بعد رمضان. وهذا أيضًا ضعيف؛ بل هو - صلوات الله عليه - أحرم سنة ست عام الحديبية بعمرة في ذي القعدة، وأحرم من العام القابل بعمرة القضية في ذي القعدة، وأحرم من العام الثالث سنة الفتح من الجعرانة في ذي القعدة بعمرة، وأحرم سنة عشر بحجة الوداع في ذي القعدة، فاحتجامة ﷺ وهو محرّم صائم لم يبين في أي الإحرامات كان. والذي يقوي أن إحرامه الذي احتجم فيه كان قبل فتح مكة قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» فإنه كان عام الفتح بلا ريب، هكذا في أجود الأحاديث. وروى أحمد بإسناده عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم في رمضان قال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وقال أحمد: أنبأنا إسماعيل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن الأشعث عن شداد بن أوس: أنه مر مع النبي ﷺ زمن الفتح على رجل محتجم بالبقيع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وقال الترمذي: سألت البخاري

فقال: ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد بن أوس، وحديث ثوبان. فقلت: وما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان عن أبي الأشعث عن شداد الحديثين جميعاً. قلت: وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديثين اللذين رواهما أبو قلابة. إلى أن قال: ومما يقوي أن الناسخ هو الفطر بالحجامة: أن ذلك رواه عنه خواص أصحابه الذين كانوا يباشرونه حضراً وسفراً، ويطلعون على باطن أمره، مثل بلال وعائشة، ومثل أسامة وثوبان مولياه، ورواه عنه الأنصار الذين هم بطانته، مثل رافع بن خديج وشداد بن أوس. قال أحمد: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع. وذكر أحاديث: «أفطر الحاجم والمحجوم». إلى أن قال: ثم اختلفوا على أقوال: /أحدها: يفطر المحجوم دون الحاجم، ذكره الخرقى؛ لكن المنصوص عن أحمد وجمهور أصحابه الإفطار بالأمرين، والنص دالٌّ على ذلك فلا سبيل إلى تركه. والثاني: أنه يفطر المحجوم الذي يحتجم ويخرج منه الدم، ولا يفطر بالافتصاد ونحوه؛ لأنه لا يسمى احتجماً. وهذا قول القاضي وأصحابه؛ فالتشريط في الأذان هل هو داخل في مسمى الحجامة؟ تنازع فيه المتأخرون، فبعضهم يقول: التشريط كالحجامة؛ كما يقوله شيخنا أبو محمد المقدسي، وعليه يدل كلام العلماء قاطبة، فليس منهم من خص التشريط بذكر، ولو كان عندهم لا يدخل في الحجامة لذكروه كما ذكروا الفصاد. فعلم أن التشريط عندهم من نوع الحجامة. وقال شيخنا أبو محمد: هذا هو الصواب. إلى أن قال: والرابع: وهو الصواب، واختاره أبو المظفر ابن هبيرة - الوزير العالم العادل - وغيره: أنه يفطر بالحجامة والفصاد ونحوهما؛ وذلك لأن المعنى الموجود في الحجامة موجود في الفصاد شرعاً وطبعاً، وحيث حض النبي ﷺ على الحجامة وأمر بها، فهو حض على ما في معناها من الفصاد وغيره؛ لكن الأرض الحارة تجتذب الحرارة فيها دم البدن، فيصعد إلى سطح الجلد فيخرج بالحجامة، والأرض الباردة يغور الدم فيها إلى العروق هرباً من البرد، فإن شبه الشيء منجذب إليه، كما تسخن الأجواف في الشتاء وتبرد في الصيف، فأهل البلاد الباردة لهم الفصاد وقطع العروق، كما للبلاد الحارة الحجامة، لا فرق بينهما في شرع ولا عقل.

(٢٥٦ - ٢٥٤ / ٢٥)

١٤٥ بينا أن الفطر بالحجامة على وفق الأصول والقياس، وأنه من جنس الفطر بدم الحيض والاستقاءة وبالاستمناء. وإذا كان كذلك؛ فبأي وجه أراد إخراج الدم أفطر، كما أنه بأي وجه أخرج القيء أفطر، سواء جذب القيء بإدخال يده، أو بشم ما يقيئه، أو وضع يده تحت بطنه واستخرج القيء، فتلك طرق لإخراج القيء، وهذه طرق لإخراج الدم. (٢٥٧/٢٥)

١٤٦ أما الحاجم فإنه يجتذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه، والهواء يجتذب ما فيها من الدم، فربما سعد مع الهواء شيء من الدم، ودخل في حلقة وهو لا يشعر، والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم/ بالمظنة، كما أن النائم الذي تخرج منه الريح ولا يدري يؤمر بالوضوء، فكذلك الحاجم يدخل شيء من الدم مع ريقه إلى بطنه وهو لا يدري. والدم من أعظم المفطرات، فإنه حرام في نفسه لما فيه من طغيان الشهوة والخروج عن العدل، والصائم أمر بحسم مادته. فالدم يزيد الدم فهو من جنس المحظور، فيفطر الحاجم لهذا، كما ينتقض وضوء النائم وإن لم يستيقن خروج الريح منه؛ لأنه يخرج ولا يدري، وكذلك الحاجم قد يدخل الدم في حلقة وهو لا يدري. وأما الشارط فليس بحاجم، وهذا المعنى منتف فيه فلا يفطر الشارط. وكذلك لو قدر حاجم لا يمص القارورة؛ بل يمتص غيرها، أو يأخذ الدم بطريق أخرى؛ لم يفطر. والنبي ﷺ كلامه خرج على الحاجم المعروف المعتاد. وإذا كان اللفظ عاماً - وإن كان قصده شخصاً بعينه - فيشترك في الحكم سائر النوع؛ للعادة الشرعية: من أن ما ثبت في حق الواحد من الأمة ثبت في حق الجميع. فهذا أبلغ، فلا يثبت بلفظه ما يظهر لفظاً ومعنى أنه لم يدخل فيه، مع بعده عن الشرع والعقل. (٢٥٨ - ٢٥٧/٢٥)

١٤٧ الشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع بالاتفاق، ولا قضاء عليه إذا استمر الشك. (٢٦٠/٢٥)

١٤٨ هذه المسألة^(١) فيها قولان للعلماء مشهوران: **أحدهما**: تجب، وهو قول جمهورهم؛ كمالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم. **والثاني**: لا تجب، وهو مذهب

(١) رجل أراد أن يواقع زوجته في رمضان، فأفطر بالأكل ثم جامع: فهل عليه كفارة؟ وما على الذي يفطر من غير عذر؟

الشافعي، وهذان القولان مبناهما على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم، أو من الصوم الصحيح بجماع، أو بجماع وغيره، على اختلاف المذاهب. فإن أبا حنيفة/ يعتبر الفطر بأعلى جنسه، ومالك يعتبر الفطر مطلقاً، فالنزاع بينهما إذا أفطر بابتلاع حصة أو نواة ونحو ذلك. وعن أحمد رواية أنه إذا أفطر بالحجامة كَفَّرَ كغيرها من المفطرات، بجنس الوطاء. فأما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة في ذلك. ثم تنازعوا: هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك، فلو أكل ثم جامع، أو أصبح غير ناو للصوم ثم جامع، أو جامع وكفر ثم جامع: لم يكن عليه كفارة؛ لأنه لم يطق في صوم صحيح. وأحمد في ظاهر مذهبه وغيره يقول: بل عليه كفارة في هذه الصور ونحوها؛ لأنه وجب عليه الإمساك في شهر رمضان، فهو صوم فاسد فأشبهه الإحرام الفاسد. وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته، فإذا أتى شيئاً منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح. وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان، إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد لأكل أو جماع أو عدم نية؛ فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام. فإذا تناول شيئاً منها كان عليه ما عليه في الصوم/الصحيح. وفي كلا الموضوعين عليه القضاء. وذلك لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضوعين؛ بل هي في هذا الموضوع أشد؛ لأنه عاص بفطره أولاً، فصار عاصياً مرتين، فكانت الكفارة عليه أوكد. ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى ألا يكفر أحد، فإنه لا يشاء أحد أن يجمع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ثم يجمع؛ بل ذلك أعون له على مقصوده، فيكون قبل الغداء عليه كفارة، وإذا تغدى هو وامراته ثم جامعها فلا كفارة عليه، وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله. (٢٦٠/٢٥ - ٢٦٢)

١٤٩ استقر في العقول والأديان أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ، وكلما قوى الشبه قويت. والكفارة فيها شوب العبادة وشوب العقوبة، وشرعت زاجرة وماحية، فبكل حال قوة السبب يقتضي قوة المسبب. ثم الفطر بالأكل لم يكن سبباً مستقلاً موجباً للكفارة، كما يقوله أبو حنيفة ومالك، فلا أقل أن يكون معيناً للسبب المستقل؛ بل/يكون مانعاً من حكمه، وهذا بعيد عن أصول الشريعة. ثم المجمع كثيراً ما يفطر قبل الإيلاج، فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان. (٢٦٢/٢٥ - ٢٦٣)

١٥٠ هذه المسألة^(١) فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم: **أحدها**: أن عليه القضاء والكفارة، وهو المشهور من مذهب أحمد. **والثاني**: أن عليه القضاء، وهو قول ثان في مذهب أحمد، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك. **والثالث**: لا قضاء عليه ولا كفارة. وهذا قول طوائف من السلف: كسعيد بن جبير ومجاهد والحسن وإسحاق وداود وأصحابه والخلف. وهؤلاء يقولون: من أكل معتقداً طلوع الفجر ثم تبين له أنه لم يطلع؛ فلا قضاء عليه. وهذا القول أصح الأقوال وأشبهها بأصول الشريعة، ودلالة الكتاب والسنة، وهو قياس أصول أحمد وغيره، فإن الله رفع المؤاخظة عن الناسي والمخطئ. وهذا مخطئ، وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، واستحب تأخير السحور، ومن فعل ما ندب إليه وأبيح له لم يفرط، فهذا أولى بالعدر من الناسي. (٢٦٤)

١٥١ يفسد الصوم بذلك^(٢) عند أكثر العلماء. (٢٦٥/٢٥)

١٥٢ إذا أفطر في رمضان مستحلاً لذلك^(٣)، وهو عالم بتحريمه استحلالاً له؛ وجب قتله. وإن كان فاسقاً عوقب عن فطره في رمضان بحسب ما يراه الإمام، وأخذ منه حد الزنا. وإن كان جاهلاً عرف بذلك وأخذ منه حد الزنا، ويرجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام. (٢٦٥/٢٥)

١٥٣ أما المضمضة والاستنشاق فمشروعان للصائم باتفاق العلماء. وكان النبي ﷺ والصحابة يتمضمضون ويستنشقون مع الصوم، لكن قال للقيظ بن صبرة: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». (٢٦٦/٢٥)

١٥٤ أما السواك فجائز بلا نزاع، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال على قولين مشهورين، هما روايتان عن أحمد. ولم يقم على كراهيته دليل شرعي يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك، وقياسه على دم الشهيد ونحوه ضعيف من وجوه. (٢٦٦/٢٥)

(١) رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل، ثم تبين أن الفجر قد طلع، فما يجب عليه؟

(٢) إذا قبل زوجته أو ضمها فأمدى.

(٣) جاء سؤال ذلك هكذا: «سئل: عمن أفطر في رمضان... إلخ». فلعل المحذوف من السؤال متعلق بالزنا في نهار رمضان.

١٥٥ ذوق الطعام يكره لغير حاجة؛ لكن لا يفطره. وأما للحاجة/ فهو كالمضمضة. (٢٦٦/٢٥ - ٢٦٧)

١٥٦ إن أمكنه تأخير الفساد أخره، وإن احتاج إليه لمرض افتصد وعليه القضاء في أحد قولي العلماء. (٢٦٨/٢٥)

١٥٧ إذا اتصل به المرض ولم يمكنه القضاء فليس على ورثته إلا الإطعام عنه. وأما الصلاة المكتوبة فلا يصلي أحد عن أحد، ولكن إذا صلى عن الميت واحد منهما تطوعاً وأهداه له، أو صام عنه تطوعاً وأهداه له؛ نفعه ذلك. (٢٦٩/٢٥)

❦ الاقتصاد في الأعمال ❦

١٥٨ المشروع المأمور به الذي يحبه الله ورسوله ﷺ هو الاقتصاد في العبادة، كما قال النبي ﷺ: «عليكم هدياً قاصداً، عليكم هدياً قاصداً». وقال: «إن هذا الدين متين، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فاستعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا» وكلاهما في «الصحيح». وقال أبي بن كعب: «اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة». فمتى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنعه عن فعل واجب أنفع له منها؛ كانت محرمة، مثل أن يصوم صوماً يضعفه عن الكسب الواجب، أو يمنعه عن العقل، أو الفهم الواجب، أو يمنعه عن الجهاد الواجب./ وكذلك إذا كانت توقعه في محل محرم لا يقاوم مفسدته ومصالحتها؛ مثل أن يخرج ماله كله ثم يستشرف إلى أموال الناس ويسألهم. وأما إن أضعفته عما هو أصلح منها وأوقعته في مكروهات، فإنها مكروهة. وقد أنزل الله تعالى في ذلك قوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا ءَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة]. فإنها نزلت في أقوام من الصحابة كانوا قد اجتمعوا وعزموا على التبتل للعبادة: هذا يسرد الصوم، وهذا يقوم الليل كله، وهذا يجتنب أكل اللحم، وهذا يجتنب النساء. فنهاهم الله ﷻ عن تحريم الطيبات من أكل اللحم والنساء، وعن الاعتداء: وهو الزيادة على الدين المشروع في الصيام والقيام والقراءة والذكر ونحو ذلك، والزيادة في التحريم على ما حرم، والزيادة في المباح على ما أبيح. ثم إنه أمرهم بعد هذا بكفارة ما عقده من اليمين على هذا التحريم والعدوان. (٢٧٢/٢٥ - ٢٧٣)

في «الصحاح» من غير وجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أنه كان قد جعل يصوم النهار، ويقوم الليل، ويقرأ القرآن في كل ثلاث، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك وقال: «لا تفعل؛ فإنك إذا فعلت ذلك، هجمت له العين، ونفثت له النفس»؛ أي: غارت العين، وملت النفس وسئمت. وقال له: «إن لنفسك عليك حقًا، وإن لزوجك عليك حقًا، وإن لزورك عليك حقًا، فأت كل ذي حق حقه». فبيّن له النبي ﷺ أن عليك أمورًا واجبة من حق النفس والأهل والزائرين، فليس لك أن تفعل ما يشغلك عن أداء هذه الحقوق الواجبة؛ بل أت كل ذي حق حقه. ثم أمره النبي ﷺ أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، وقال: «إنه يعدل صيام الدهر». وأمره أن يقرأ القرآن في كل شهر مرة، فقال: «إني أطيق أفضل من ذلك، ولم يزل يزيده حتى قال: «فصم يومًا وأفطر يومًا، فإن ذلك أفضل الصيام». قال: «إني أطيق أفضل/ من ذلك، قال: «لا أفضل من ذلك». وكان عبد الله بن عمرو لما كبر يقول: «يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ». وكان ربما عجز عن صوم يوم وفطر يوم، فكان يفطر أيامًا ثم يسرد الصيام أيامًا بقدرها؛ لئلا يفارق النبي ﷺ على حال ثم ينتقل عنها. وهذا لأن بدنه كان يتحمل ذلك، وإلا فمن الناس من إذا صام يومًا وأفطر يومًا شغله عما هو أفضل من ذلك، فلا يكون الصوم أفضل في حقه. وكان النبي ﷺ هكذا، فإنه كان أفضل من صوم داود، ومع هذا فقد ثبت عنه في «الصحاح» أنه سئل عمن يصوم الدهر فقال: «من صام الدهر فلا صام ولا أفطر». وسئل عمن يصوم يومين ويفطر يومًا فقال: «ومن يطيق ذلك». وسئل عمن يصوم يومًا ويفطر يومًا فقال: «وددت أني طوقت ذلك». وسئل عمن يصوم يومًا ويفطر يومًا فقال: «ذلك أفضل الصيام». فأخبر أنه ود أن يطيق صوم ثلث الدهر؛ لأنه كان له من الأعمال التي هي أوجب عليه وأحب إلى الله ما لا يطيق معه صوم ثلث الدهر. وكذلك ثبت عنه في «الصحاح»: أنه لما قرب من العدو في غزوة الفتح/ في رمضان أمر أصحابه بالفطر، فبلغه أن قومًا صاموا، فقال: «أولئك العصاة». وصلى على ظهر دابته مرة، وأمر من معه أن يصلوا على ظهور دوابهم، فوثب رجل عن ظهر دابته فصلى على الأرض، فقال النبي ﷺ: «مخالف خالف الله به»، فلم يمت حتى ارتد عن الإسلام. وقال ابن مسعود: «إني إذا صمت ضعفت عن قراءة القرآن، وقراءة القرآن أحب إلي».

(٢٧٤/٢٥ - ٢٧٦)

١٦٠ إذا عاهد الله على ذلك ونذره: فالأصل فيه ما أخرجاه في «الصحيحين» عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه». فإذا كان المنذور الذي عاهد الله يتضمن ضرراً غير مباح يفضي إلى ترك واجب أو فعل محرم؛ كان هذا معصية لا يجب الوفاء به؛ بل لو نذر عبادة مكروهة مثل: قيام الليل كله، وصيام النهار كله، لم يجب الوفاء بهذا النذر. (٢٧٦/٢٥)

١٦١ تنازع العلماء: هل عليه كفارة يمين؟ على قولين: أظهرهما: أن عليه كفارة يمين؛ لما ثبت عن النبي - صلى الله عليه/ وسلم - في الصحيح أنه قال: «كفارة النذر كفارة اليمين». وقال: «النذر حلفة». وفي «السنن» عنه: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين» وقد ذكرنا سبب نزول الآية. ومثل ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال: «ما هذا؟» فقالوا: هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يستظل ولا يتكلم، وأن يصوم. فقال: «مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه». فلما نذر عبادة غير مشروعة من الصمت والقيام والتضحية أمره بفعل المشروع وهو الصوم في حقه، ونهاه عن فعل غير المشروع. وأما إذا عجز عن فعل المنذور، أو كان عليه فيه مشقة، فهنا يكفر ويأتي ببدل عن المنذور، كما في حديث عقبة بن عامر: أن أخته لما نذرت أن تحج ماشية قال النبي ﷺ: «إن الله لغني عن تعذيب أختك نفسها، مرها فلتركب ولتهد» وروي: «ولتصم». فهذا الرجل الذي عقد مع الله تعالى صوم نصف الدهر، وقد أضر ذلك بعقله وبدنه، عليه أن يفطر ويتناول ما يصلح عقله وبدنه، ويكفر كفارة يمين، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه/ على حسب ما يحتمله حاله: إما أن يفطر ثلثي الدهر أو ثلاثة أرباعه أو جميعه، فإذا أصلح حاله فإن أمكنه العود إلى صوم يوم وفطر يوم بلا مضرة، وإلا صام ما ينفعه من الصوم ولا يشغله عما هو أحب إلى الله منه، فالله لا يحب أن يترك الأحب إليه بفعل ما هو دونه، فكيف يوجب ذلك؟! (٢٧٦/٢٥ - ٢٧٨)

١٦٢ معلوم أن جنس العبادات ليس شراً محضاً؛ بل العبادات المنهي عنها تشتمل على منفعة ومضرة، ولكن لما ترجح ضررها على نفعها نهى عنها الشارع، كما نهى عن صيام الدهر وقيام الليل كله دائماً، وعن الصلاة بعد الصبح وبعد

العصر، مع أن خلقاً يجدون في المواصلة الدائمة نوراً بسبب كثرة الجوع، وذلك من جنس ما يجده الكفار من أهل الكتاب والأمة، مثل الرهبان وعباد القبور، لكن يعود ذلك الجوع المفرط الزائد على الحد المشروع يوجب لهم ضرراً في الدنيا والآخرة، فيكون إثمهم أكثر من نفعه. كما قد رأينا من هؤلاء خلقاً كثيراً آل بهم الإفراط فيما يعانونه من شدائد الأعمال إلى التفريط والتثييط والملل والبطالة، وربما انقطعوا عن الله بالكلية، أو بالأعمال المرجوحة عن الراجحة، أو بذهاب العقل بالكلية، أو بحصول خلل فيه؛ وذلك لأن أصل أعمالهم وأساسها على غير استقامة ومتابعة.

قوله^(١): أريد أن أقتل نفسي في الله. فهذا كلام مجمل، فإنه إذا فعل ما أمره الله به فأفضى ذلك إلى قتل نفسه، فهذا محسن في ذلك؛ كالذي يحمل على الصف وحده حملاً فيه منفعة للمسلمين، وقد اعتقد أنه يقتل، فهذا حسن. وفي مثله أنزل الله قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ أُبْتِغَاءً مَّرْضَاتٍ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]. ومثل ما كان بعض الصحابة ينغمس في العدو بحضرة النبي ﷺ. وقد روى الخلال بإسناده عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً حمل على العدو وحده، فقال الناس: ألقى بيده إلى التهلكة. فقال عمر: «لا؛ ولكنه ممن قال الله فيه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ أُبْتِغَاءً مَّرْضَاتٍ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]».

إذا فعل ما لم يؤمر به حتى أهلك نفسه فهذا ظالم متعدد بذلك، مثل أن يغتسل من الجنابة في البرد الشديد بماء بارد، يغلب على ظنه أنه يقتله، أو يصوم في رمضان صوماً يفضي إلى هلاكه، فهذا لا يجوز. فكيف في غير رمضان؟ وقد روى أبو داود في «سننه» في قصة الرجل الذي أصابته جراحة، فاستفتى من كان معه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: لا نجد لك رخصة، فاغتسل فمات. فقال النبي ﷺ: «قتلوه قتلهم الله، هلا سألوا إذا لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال».

(٢٧٩/٢٥ - ٢٨٠)

قتل الإنسان نفسه حرام بالكتاب والسنة والإجماع، كما ثبت عنه في

(١) أي: السائل.

«الصحيح» أنه قال: «من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة». وفي الحديث الآخر: «عبدى بادأني بنفسه فحرمت عليه الجنة وأوجبت له النار». وحديث القاتل الذي قتل نفسه لما اشتدت عليه الجراح، وكان النبي ﷺ يخبر أنه من أهل النار، لعله بسوء خاتمته. وقد كان ﷺ لا يصلي على من قتل نفسه. ولهذا قال سمرة بن جندب عن ابنه لما أخبر أنه بُسِمَ^(١)، فقال: «لو مات لم أصل عليه».

(٢٨٠/٢٥ - ٢٨١)

١٦٦ ينبغي للمؤمن أن يفرق بين ما نهى الله عنه من قصد الإنسان قتل نفسه أو تسببه في ذلك، وبين ما شرعه الله من بيع المؤمنين أنفسهم وأموالهم له. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١]. وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]؛ أي: يبيع نفسه. والاعتبار في ذلك بما جاء به الكتاب والسنة، لا بما يستحسنه المرء أو يجده أو يراه من الأمور المخالفة للكتاب والسنة.

(٢٨١/٢٥)

١٦٧ قال عمر بن عبد العزيز: «من عبد الله بجهل أفسد أكثر مما يصلح».

(٢٨١/٢٥)

١٦٨ ينبغي أن يعرف: أن الله ليس رضاه أو محبته في مجرد عذاب النفس وحملها على المشاق، حتى يكون العمل كلما كان أشق كان أفضل، كما يحسب كثير من الجهال: أن الأجر على قدر المشقة في كل شيء؛ لا ولكن الأجر على قدر منفعة العمل ومصلحته وفائدته، وعلى قدر طاعة أمر الله ورسوله. فأبي العاملين كان أحسن وصاحبه أطوع وأتبع؛ كان أفضل. فإن الأعمال لا تتفاضل بالكثرة، وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل.

(٢٨١/٢٥ - ٢٨٢)

١٦٩ إن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا، ولم ينهنا إلا عما فيه فسادنا؛ ولهذا يثني الله على العمل الصالح ويأمر بالصلاح والإصلاح، وينهى عن الفساد. فالله سبحانه إنما حرم علينا الخبائث لما فيها من المضرّة والفساد، وأمرنا بالأعمال الصالحة لما فيها من المنفعة والصلاح لنا. وقد لا تحصل هذه الأعمال إلا/بمشقة؛ كالجهاد والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطلب العلم فيحتمل تلك

(١) البسم: التُّخمة عن الدسم. «النهاية في غريب الحديث».

المشقة ويثاب عليها لما يعقبه من المنفعة. كما قال النبي ﷺ لعائشة لما اعتمرت من التنعيم عام حجة الوداع: «أجرك على قدر نصبك». وأما إذا كانت فائدة العمل منفعة لا تقاوم مشقته، فهذا فساد والله لا يحب الفساد. ومثال ذلك: منافع الدنيا، فإن من تحمل مشقة لربح كثير أو دفع عدو عظيم كان هذا محمودًا. وأما من تحمل كلفًا عظيمة ومشاقًا شديدة لتحصيل يسير من المال، أو دفع يسير من الضرر، كان بمنزلة من أعطي ألف درهم ليعتاض بمائة درهم. أو مشى مسيرة يوم ليتغدى غدوة يمكنه أن يتغدى خيرًا منها في بلده. فالأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل والاقتصاد والتوسط، الذي هو خير الأمور وأعلاها كالفردوس، فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة، فمن كان كذلك فمصيره إليه إن شاء الله تعالى. هذا في كل عبادة لا تقصد لذاتها، مثل الجوع والسهر والمشى.

(٢٨٣ - ٢٨٢/٢٥)

ما يقصد لنفسه مثل: معرفة الله ومحبته والإنابة إليه/ والتوكل عليه، فهذه يشرع فيها الكمال، لكن يقع فيها سرف وعدوان بإدخال ما ليس منها فيها، مثل أن يدخل ترك الأسباب المأمور بها في التوكل، أو يدخل استحلال المحرمات وترك المشروعات في المحبة، فهذا هذا.

(٢٨٤ - ٢٨٣/٢٥)

ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان^(١)، هكذا صح عن النبي ﷺ أنه قال: «هي في العشر الأواخر من رمضان». وتكون في الوتر منها. لكن الوتر يكون باعتبار الماضي فتطلب ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وليلة خمس وعشرين، وليلة سبع وعشرين، وليلة تسع وعشرين. ويكون باعتبار ما بقي كما قال النبي ﷺ: «لتاسعة تبقى، لسابعة تبقى، لخامسة تبقى، لثالثة تبقى». فعلى هذا إذا كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليالي الأشفاع، وتكون الاثنين والعشرين تاسعة تبقى، وليلة أربع وعشرين سابعة تبقى، وهكذا فسره أبو سعيد الخدري في الحديث الصحيح، وهكذا أقام النبي ﷺ في الشهر. وإن كان الشهر تسعًا وعشرين كان التاريخ بالباقي؛ كالتاريخ الماضي. وإذا كان الأمر هكذا فينبغي أن يتحررها المؤمن

(١) هذا جواب عن سؤال عن ليلة القدر، أجاب عنه الشيخ وهو معتقل بالقلعة؛ قلعة الجبل سنة ست وسبعمائة.

في العشر الأواخر جميعه، كما قال النبي ﷺ: «تحرروها في العشر الأواخر» وتكون في السبع الأواخر أكثر. وأكثر ما تكون ليلة سبع وعشرين، كما كان أبي بن كعب يحلف أنها ليلة سبع وعشرين. فقيل له: بأي شيء علمت ذلك؟ فقال بالآية التي أخبرنا رسول الله: «أخبرنا أن الشمس تطلع صبحه صبيحتها كالطشت لا شعاع لها». فهذه العلامة التي رواها أبي بن كعب عن النبي ﷺ/ من أشهر العلامات في الحديث، وقد روي في علاماتها: «أنها ليلة بلجة منيرة» وهي ساكنة لا قوية الحر ولا قوية البرد. وقد يكشفها الله لبعض الناس في المنام أو اليقظة، فيرى أنوارها أو يرى من يقول له هذه ليلة القدر، وقد يفتح على قلبه من المشاهدة ما يتبين به الأمر. (٢٨٤/٢٥ - ٢٨٦)

١٧٢ ليلة الإسراء أفضل في حق النبي ﷺ، وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة، فحظ النبي ﷺ الذي اختص به ليلة المعراج منها أكمل من حظه من ليالي القدر، وحظ الأمة من ليلة القدر أكمل من حظهم من ليلة المعراج. وإن كان لهم فيها أعظم حظ، لكن الفضل والشرف والرتبة العليا إنما حصلت فيها لمن أسرى به ﷺ. (٢٨٦/٢٥)

١٧٣ أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام العشر من رمضان، والليالي العشر الأواخر من رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة. (٢٨٧/٢٥)

١٧٤ أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء. وأفضل أيام العام هو يوم النحر. وقد قال بعضهم: يوم عرفة. والأول هو الصحيح؛ لأن في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر»؛ لأنه يوم الحج الأكبر في مذهب مالك والشافعي وأحمد، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يوم النحر هو يوم الحج الأكبر». وفيه من الأعمال ما لا يعمل في غيره؛ كالوقوف بمزدلفة، ورمي جمرة العقبة وحدها، والنحر والحلق وطواف الإفاضة، فإن فعل هذه فيه أفضل بالسنة واتفاق العلماء. (٢٨٨/٢٥)

١٧٥ إذا انتقل من صوم الاثنين والخميس إلى صوم/يوم وفطر يوم، فقد انتقل إلى ما هو أفضل^(١). وفيه نزاع والأظهر أن ذلك جائز، كما لو نذر الصلاة في

(١) سئل عن رجل نذر أنه يصوم الاثنين والخميس ثم بدا له أن يصوم يوماً؛ ويفطر يوماً.

المسجد المفضول وصلّى في الأفضل، مثل أن ينذر الصلاة في المسجد الأقصى، فيصلي في مسجد أحد الحرمين.

١٧٦ تخصيص رجب وشعبان جميعاً بالصوم أو الاعتكاف فلم يرد فيه عن النبي ﷺ شيء، ولا عن أصحابه، ولا أئمة المسلمين؛ بل قد ثبت في «الصحيح»: أن رسول الله ﷺ كان يصوم إلى شعبان، ولم يكن يصوم من السنة أكثر مما يصوم من شعبان؛ من أجل شهر رمضان. وأما صوم رجب بخصوصه فأحاديثه كلها ضعيفة؛ بل موضوعة لا يعتمد أهل العلم على شيء منها، وليست من الضعيف الذي يروى في الفضائل؛ بل عامتها من الموضوعات المكذوبات، وأكثر ما روي في ذلك: أن النبي ﷺ كان إذا دخل رجب يقول: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعْبَانَ، وَبَلِّغْنَا رَمَضَانَ». وقد روى ابن ماجه في «سننه» عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن صوم رجب» وفي إسناده نظر، لكن صح أن عمر بن الخطاب كان يضرب أيدي الناس؛ ليضعوا أيديهم في الطعام في رجب، ويقول: «لا تشبهوه بـرمضان». ودخل أبو بكر فرأى أهله قد اشتروا كيزاناً للماء، واستعدوا للصوم فقال: «ما هذا؟». فقالوا: رجب. فقال: «أتريدون أن تشبهوه بـرمضان؟» وكسر تلك الكيزان. فمتى أفطر بعضاً لم يكره صوم البعض. وفي «المسند» وغيره حديث عن النبي ﷺ: «أنه أمر بصوم الأشهر الحرم» وهي: رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم. فهذا في صوم الأربعة جميعاً لا من يخصص رجباً. وأما تخصيصها بالاعتكاف، فلا أعلم فيه أمراً؛ بل كل من صام صوماً/ مشروعاً وأراد أن يعتكف من صيامه، كان ذلك جائزاً بلا ريب، وإن اعتكف بدون الصيام ففيه قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد: **أحدهما**: أنه لا اعتكاف إلا بصوم؛ كـمذهب أبي حنيفة ومالك. **والثاني**: يصح الاعتكاف بدون الصوم؛ كـمذهب الشافعي.

١٧٧ الصمت عن الكلام مطلقاً في الصوم أو الاعتكاف أو غيرهما؛ فبدعة مكروهة باتفاق أهل العلم. لكن هل ذلك محرم أو مكروه؟ فيه قولان في مذهبه وغيره. وفي «صحيح البخاري»: أن أبا بكر الصديق دخل على امرأة من أحسس، فوجدها مضمّمة لا تتكلم، فقال لها أبو بكر: «إن هذا لا يحل، إن هذا من عمل الجاهلية».

١٧٨ قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه». كذلك لا يؤمر الناذر أن يفعلها^(١)، فمن فعلها على وجه التعبد بها والتقرب، واتخاذ ذلك ديناً وطريقاً إلى الله تعالى؛ فهو ضال جاهل مخالف لأمر الله ورسوله. ومعلوم أن من يفعل ذلك: من نذر اعتكافاً ونحو ذلك، إنما يفعله تديناً، ولا ريب أن فعله على وجه التدين حرام، فإنه يعتقد ما ليس بقربة قريبة، ويتقرب إلى الله تعالى بما لا يحبه الله، وهذا حرام. لكن من فعل ذلك قبل بلوغ العلم إليه، فقد يكون معذوراً بجهله إذا لم تقم عليه الحجة، فإذا بلغه العلم فعليه التوبة.

١٧٩ جماع الأمر في الكلام: قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت». فقول الخير - وهو الواجب أو المستحب - خير من السكوت عنه، وما ليس بواجب ولا مستحب فالسكوت عنه خير من قوله.

١٨٠ قال بعض السلف لصاحبه: «السكوت عن الشر خير من التكلم به». فقال له الآخر: «التكلم بالخير خير من السكوت عنه». وقد قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْآثِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ [المجادلة: ٩]. وقال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]. وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «كل كلام ابن آدم عليه لا له، إلا أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو ذكراً لله تعالى». والأحاديث في فضائل الصمت كثيرة، وكذلك في فضائل التكلم بالخير. والصمت عما يجب من الكلام حرام، سواء اتخذه ديناً أو لم يتخذه؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٨١ قول عائشة: «ما زال رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر حتى قبضه الله». هذا إشارة إلى مقامه في المدينة، وأنه كان يعتكف أداء أو قضاء، فإنه قد ثبت في «الصحيح»: أنه أراد أن يعتكف مرة فطلب نساؤه الاعتكاف معه، فرأى أن مقصود بعضهن المباهاة، فأمر بالخيام فقوضت وترك الاعتكاف ذلك العام حتى

(١) أي: الأعمال التي ليست من القرب التي يؤمر بها الناذر؛ كالصمت ونحوه.

قضاه من شوال. وهو ﷺ لم يصم رمضان إلا تسع مرات، فإنه فرض في العام الثاني من الهجرة بعد أن صام يوم عاشوراء، وأمر الناس بصيامه مرة واحدة، فإنه قدم المدينة في شهر ربيع الأول من السنة الأولى، وقد تقدم عاشوراء فلم يأمر ذلك العام بصيامه، فلما أهل العام الثاني أمر الناس بصيامه، وهل كان أمر إيجاب أو/استحباب؟ على قولين لأصحابنا وغيرهم، والصحيح أنه كان أمر إيجاب ابتدئ في أثناء النهار، لم يؤمروا به من الليل، فلما كان في أثناء الحول - رجب أو غيره - فرض شهر رمضان، وغزا النبي ﷺ في شهر رمضان ذلك العام - أول شهر فرض - غزوة بدر، وكانت يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من الشهر، فلما نصره الله على المشركين أقام بالعرصة بعد الفتح ثلاثاً، فدخل عليه العشر وهو في السفر، فرجع إلى المدينة ولم يبق من العشر إلا أقله، فلم يعتكف ذلك العشر بالمدينة. وكان في تمامه مشغولاً بأمر الأسرى والفداء، ولما شاورهم في الفداء قام فدخل بيته ثم خرج. وأحواله المنقولة عنه تدل على أنه لم يعتكف تمام ذلك العشر، لكن يمكن أنه قضى اعتكافه كما قضى صيامه، وكما قضى اعتكاف العام الذي أراد نساؤه الاعتكاف معه فيه، فهذا عام بدر. وأيضاً فعام الفتح سنة ثمان كان قد سافر في شهر رمضان، ودخل مكة في أثناء الشهر، وقد بقي منه أقله، وهو في مكة مشغول بآثار الفتح وتسرية السرايا إلى ما حول مكة، وتقرير أصول الإسلام بأمر القرى، والتجهز لغزو هوازن لما بلغه أنهم قد جمعوا له مع مالك بن عوف النضري. وقد أقام بمكة في غزوة الفتح تسع عشرة ليلة يقصر الصلاة. قالوا: لأنه لم يكن قد أجمع المقام بمكة لأجل غزو هوازن، فكان مسافراً فيها غير متفرغ للاعتكاف بمكة ذلك العام. فهذه ثلاثة أعوام لم يعتكف فيها في رمضان؛ بل قضى العام الواحد الذي أراد اعتكافه ثم تركه. وأما الآخرون - فالله أعلم - أقضاهما مع الصوم أم لم يقضها، مع شطر الصلاة. فقد ثبت عنه أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم» وثبت عنه أنه قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»؛ أي: الصوم أداء، والشطر أداء وقضاء، فالاعتكاف ملحق بأحدهما، ولم ينقل عنه أنه قضى اعتكافاً فاته في السفر، فلا يثبت الجواز، إلا أنه لعموم حديث عائشة يبقى فيه إمكان.

(٢٩٥/٢٥ - ٢٩٧)

١٨٢ جمع الناس للطعام في العيدين وأيام التشريق سنة، وهو من شعائر الإسلام التي سنّها رسول الله ﷺ للمسلمين، وإعانة الفقراء بالإطعام في شهر رمضان هو من سنن الإسلام. فقد قال النبي ﷺ: «من فطر صائماً فله مثل أجره». وإعطاء فقراء القراء ما يستعينون به على القرآن عمل صالح في كل وقت، ومن أعانهم على ذلك كان شريكهم في الأجر. وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية؛ كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال: إنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر ذي الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها. (٢٥/٢٩٨)

١٨٣ لم يرد في شيء من ذلك^(١) حديث صحيح عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين؛ لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم. ولا روى أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيئاً، لا عن النبي ﷺ ولا الصحابة، ولا التابعين؛ لا صحيحاً ولا ضعيفاً، لا في كتب «الصحيح»/«السنن» ولا «المسانيد»، ولا يعرف شيء من هذه الأحاديث على عهد القرون الفاضلة. ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث، مثل ما رووا: أن من اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد من ذلك العام. ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام. وأمثال ذلك، ورووا فضائل في صلاة يوم عاشوراء، ورووا: أن في يوم عاشوراء توبة آدم، واستواء السفينة على الجودي، ورد يوسف على يعقوب، وإنجاء إبراهيم من النار، وفداء الذبيح بالكبش، ونحو ذلك. ورووا في حديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ: «أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر السنة». ورواية هذا كله عن النبي ﷺ كذب، ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه، قال: «بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته». وإبراهيم بن محمد بن المنتشر من أهل الكوفة، وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان: /طائفة رافضة يظهرون موالاته أهل البيت، وهم في الباطن: إما ملاحدة زنادقة، وإما جهال وأصحاب هوى. وطائفة ناصبة تبغض علياً وأصحابه؛ لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى. (٢٥/٢٩٩ - ٣٠١)

(١) مما يفعله الناس في يوم عاشوراء من: الكحل والاعتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب وإظهار السرور، وغير ذلك.

١٨٤ في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «سيكون في ثقيف كذاب ومبير»، فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان يظهر موالاته أهل البيت والانتصار لهم، وقتل عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن علي رضي الله عنهما، ثم إنه أظهر الكذب وادعى النبوة، وأن جبريل عليه السلام ينزل عليه، حتى قالوا لابن عمر وابن عباس، قالوا لأحدهما: إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه، فقال: صدق. قال الله تعالى: ﴿هَلْ أُنبِتُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيْطَانُ﴾ ﴿٣٣﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٣﴾ [الشعراء]. وقالوا للآخر: إن المختار يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَوْحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وأما المبير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي، وكان منحرفاً عن علي وأصحابه، فكان هذا من النواصب، والأول من الروافض، وهذا/الرافضي كان أعظم كذباً وافتراء وإلحاداً في الدين، فإنه ادعى النبوة، وذاك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه، وانتقاماً لمن اتهمه بمعصية أميره عبد الملك بن مروان. وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء فتن وقتال، فلما قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما يوم عاشوراء، قتلت الطائفة الظالمة الباغية، وأكرم الله الحسين بالشهادة، كما أكرم بها من أكرم من أهل بيته؛ أكرم بها حمزة وجعفر وأباه علياً وغيرهم، وكانت شهادته مما رفع الله بها منزلته وأعلى درجته، فإنه هو وأخوه الحسن سيدي شباب أهل الجنة، والمنازل العالية لا تنال إلا بالبلاء.

١٨٥ الحسن والحسين قد سبق لهما من الله تعالى ما سبق من المنزلة العالية، ولم يكن قد حصل لهما من البلاء ما حصل لسلفهما الطيب، فإنهما ولدا في عز الإسلام، وترى في عز وكرامة، والمسلمون يعظمونهما ويكرمونهما، ومات النبي ﷺ ولم يستكملا سن التمييز، فكانت نعمة الله عليهما أن ابتلاهما بما يلحقهما بأهل بيتهما، كما ابتلى من كان أفضل منهما، فإن علي بن أبي طالب أفضل منهما، وقد قتل شهيداً. وكان مقتل الحسين مما ثارت به الفتن بين الناس، كما كان مقتل عثمان رضي الله عنه من أعظم الأسباب التي أوجبت الفتن بين الناس، وبسببه تفرقت الأمة إلى اليوم، ولهذا جاء في الحديث: «ثلاث من نجا منهن فقد نجا: موتي، وقتل خليفة مضطهد، والدجال».

١٨٦ موت النبي ﷺ من أعظم الأسباب التي افتتن بها خلق كثير من الناس،

وارتدوا عن الإسلام، فأقام الله تعالى الصديق رضي الله عنه حتى ثبت الله به الإيمان، وأعاد به الأمر إلى ما كان، فأدخل أهل الردة في الباب الذي منه خرجوا، وأقر أهل الإيمان على الدين الذي ولجوا فيه، وجعل الله فيه من القوة والجهاد والشدة على أعداء الله، واللين لأولياء الله ما استحق به وبغيره أن يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم استخلف عمر فقهر الكفار من المجوس وأهل الكتاب، وأعز الإسلام، ومصر الأمصار، وفرض العطاء، ووضع الديوان، ونشر العدل، وأقام السنة، وظهر الإسلام في أيامه ظهوراً بان به تصديق قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح]. وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده. والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله». فكان عمر رضي الله عنه هو الذي أنفق كنوزهما. فعلم أنه أنفقها في سبيل الله، وأنه كان خليفة راشداً مهدياً. ثم جعل الأمر شورى في ستة، فاتفق المهاجرون والأنصار على تقديم عثمان بن عفان من غير رغبة بذلها لهم، ولا رهبة أخافهم بها، وبايعوه بأجمعهم طائعين غير كارهين، وجرى في آخر أيامه أسباب ظهر بالشر فيها على أهل العلم أهل الجهل والعدوان، وما زالوا يسعون في الفتن حتى قتل الخليفة مظلوماً شهيداً، بغير سبب يبيح قتله، وهو صابر محتسب لم يقاتل مسلماً. فلما قتل رضي الله عنه تفرقت القلوب، وعظمت الكروب، وظهرت الأشرار، وذل الأخيار، وسعى في الفتنة من كان عاجزاً عنها، وعجز عن الخير والصلاح من كان يحب إقامته، فبايعوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ، وأفضل من بقي، لكن كانت القلوب متفرقة، ونار الفتنة متوقدة، فلم تتفق الكلمة، ولم تنتظم الجماعة، ولم يتمكن الخليفة وخيار الأمة من كل ما يريدونه من الخير، ودخل في الفرقة والفتنة أقوام، وكان ما كان إلى أن ظهرت الحرورية المارقة، مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم، فقاتلوا أمير المؤمنين علياً ومن معه، فقتلهم بأمر الله ورسوله، طاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما وصفهم بقوله: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز

حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة». (٣٠٥/٢٥ - ٣٠٥)

١٨٧ القتال بين المؤمنين لا يخرجهم من الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ مَا صُلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَاطًا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات]. فبين ﷺ أنهم مع الاقتتال وبغي بعضهم على بعض/ مؤمنون إخوة، وأمر بالإصلاح بينهم، فإن بغت إحداهما بعد ذلك قوتلت الباغية، ولم يأمر بالاقتتال ابتداء. (٣٠٥/٢٥ - ٣٠٦)

١٨٨ عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين، قتل أمير المؤمنين علياً فصار إلى كرامة الله ورضوانه شهيداً، وبايع الصحابة للحسن ابنه، فظهرت فضيلته التي أخبر بها رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح حيث قال: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين». فنزل عن الولاية وأصلح الله به بين الطائفتين، وكان هذا مما مدحه به النبي ﷺ وأثنى عليه. ودل ذلك على أن الإصلاح بينهما مما يحبه الله ورسوله، ويحمده الله ورسوله. ثم إنه مات وصار إلى كرامة الله ورضوانه، وقامت طوائف كاتبوا الحسين ووعدوه بالنصر والمعونة إذا قام بالأمر، ولم يكونوا من أهل/ ذلك؛ بل لما أرسل إليهم ابن عمه أخلفوا وعده، ونقضوا عهده، وأعانوا عليه من وعدوه أن يدفعوه عنه، ويقاقلوه معه. وكان أهل الرأي والمحبة للحسين؛ كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه بأن لا يذهب إليهم، ولا يقبل منهم، ورأوا أن خروجه إليهم ليس بمصلحة، ولا يترتب عليه ما يسر، وكان الأمر كما قالوا، وكان أمر الله قدرًا مقدورًا. فلما خرج الحسين ﷺ ورأى أن الأمور قد تغيرت، طلب منهم أن يدعوه يرجع، أو يلحق ببعض الثغور، أو يلحق بابن عمه يزيد، فمنعوه هذا وهذا حتى يستأسر، وقاتلوه فقاتلهم، فقتلوه وطائفة ممن معه مظلومًا شهيدًا، شهادة أكرمه الله بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأهان بها من ظلمه واعتدى عليه، وأوجب ذلك شرًا بين الناس، فصارت طائفة جاهلة ظالمة: إما ملحدة منافقة، وإما ضالة غاوية تظهر موالاته وموالاته أهل بيته، تتخذ يوم عاشوراء يوم ماتم وحزن ونياحة، وتظهر فيه شعار الجاهلية من لطم الخدود وشق الجيوب والتعزي بعزاء الجاهلية. (٣٠٦/٢٥ - ٣٠٧)

١٨٩ الذي أمر الله به ورسوله في المصيبة - إذا كانت جديدة - إنما هو الصبر والاحتساب والاسترجاع، كما قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية». وقال: «أنا بريء من الصالقة والحالقة والشاقة». وقال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب». وفي «المسند» عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتته - وإن قدمت - فيحدث لها استرجاعاً إلا أعطاه الله من الأجر مثل أجره يوم أصيب بها». (٣٠٨/٢٥)

١٩٠ إذا كان الله تعالى قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العهد/بالمصيبة، فكيف مع طول الزمان، فكان ما زينه الشيطان لأهل الضلال والغبي من اتخاذ يوم عاشوراء مأتماً، وما يصنعون فيه من الندب والنياحة وإنشاد قصائد الحزن، ورواية الأخبار التي فيها كذب كثير، والصدق فيها ليس فيه إلا تجديد الحزن والتعصب، وإثارة الشحناء والحرب وإلقاء الفتن بين أهل الإسلام، والتوسل بذلك إلى سب السابقين الأولين، وكثرة الكذب والفتن في الدنيا. ولم يعرف طوائف الإسلام أكثر كذباً وفتناً ومعاونة للكفار على أهل الإسلام من هذه الطائفة الضالّة الغاوية، فإنهم شر من الخوارج المارقين، وأولئك قال فيهم النبي ﷺ: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان». وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي ﷺ وأمتة المؤمنين، كما أعانوا المشركين من الترك والتتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة ومعدن الرسالة، ولد العباس وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين؛ من القتل والسبي وخراب الديار. وشر هؤلاء وضررهم على أهل الإسلام لا يحصيه الرجل الفصيح في الكلام. فعارض هؤلاء قوم: إما من النواصب المتعصبين على الحسين وأهل بيته، وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد، والكذب بالكذب، والشر بالشر، والبدعة بالبدعة، فوضعوا الآثار في شعائر الفرح والسرور يوم عاشوراء؛ كالاكتحال والاختضاب، وتوسيع النفقات على العيال، وطبخ الأطعمة الخارجة عن العادة، ونحو ذلك مما يفعل في الأعياد والمواسم،

فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسمًا كمواسم الأعياد والأفراح، وأولئك يتخذونه مآتمًا يقيمون فيه الأحزان والأتراح، وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة، وإن كان أولئك أسوأ قصدًا، وأعظم جهلًا، وأظهر ظلمًا. (٣١٠ - ٣٠٨/٢٥)

١٩١ لم يُسن رسول الله ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئًا من هذه الأمور؛ لا شعائر الحزن والترح، ولا شعائر السرور والفرح. (٣١٠/٢٥)

١٩٢ قدم المدينة في شهر ربيع الأول، فلما كان في العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه، ثم فرض شهر رمضان ذلك العام فنسخ صوم عاشوراء. وقد تنازع العلماء: هل كان صوم ذلك اليوم واجبًا أو مستحبًا؟ على قولين مشهورين أحدهما: أنه كان واجبًا، ثم إنه بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحبابًا، ولم يأمر النبي ﷺ العامة بصيامه؛ بل كان يقول: «هذا يوم عاشوراء وأنا صائم فيه، فمن شاء صام». وقال: «صوم يوم عاشوراء يكفر سنة، وصوم يوم عرفة يكفر سنتين».

ولما كان آخر عمره ﷺ وبلغه أن اليهود يتخذونه عيدًا قال: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» ليخالف اليهود ولا يشابههم في اتخاذه عيدًا، وكان من الصحابة والعلماء من لا يصومه ولا يستحب صومه؛ بل يكره إفراده بالصوم، كما نقل ذلك عن طائفة من الكوفيين، ومن العلماء من يستحب صومه. /والصحيح أنه يستحب لمن صامه أن يصوم معه التاسع.

١٩٣ بعض المتأخرين من أتباع الأئمة قد كانوا يأمرون ببعض ذلك^(١)، ويروون في ذلك أحاديث وآثارًا، ويقولون: إن بعض ذلك صحيح. فهم مخطئون غالطون بلا ريب عند أهل المعرفة/بحقائق الأمور. وقد قال حرب الكرماني في «مسائله»: سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث: «من وسع على أهله يوم عاشوراء» فلم يره شيئًا. وأعلى ما عندهم أثر يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه قال: «بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته». قال سفيان بن عيينة: «جربناه منذ ستين عامًا فوجدناه صحيحًا». وإبراهيم بن محمد كان من أهل الكوفة، ولم يذكر ممن سمع هذا، ولا عمن بلغه، ففعل الذي قال هذا من أهل البدع الذين ييغضون عليًا وأصحابه، ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب مقابلة الفاسد بالفاسد،

(١) اتخاذ طعام خارج عن العادة، وتجديد لباس أو توسيع نفقة ونحو ذلك.

والبدعة بالبدعة. وأما قول ابن عيينة فإنه لا حجة فيه، فإن الله سبحانه أنعم عليه برزقه، وليس في إنعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء، وقد وسع الله على من هم أفضل الخلق من المهاجرين والأنصار، ولم يكونوا يقصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء بخصوصه. (٣١٢/٢٥ - ٣١٣)

١٩٤ إن كثيراً من الناس يندرون نذراً لحاجة يطلبها، فيقضي الله حاجته، فيظن أن النذر كان السبب، وقد ثبت/في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل». فمن ظن أن حاجته إنما قضيت بالنذر؛ فقد كذب على الله ورسوله. والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله، واتباع دينه وسبيله، واقتفاء هداه ودليله، وعليهم أن يشكروا الله على ما عظمت به النعمة، حيث بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة. وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة». وقد اتفق أهل المعرفة والتحقيق أن الرجل لو طار في الهواء أو مشى على الماء لم يتبع، إلا أن يكون موافقاً لأمر الله ورسوله. ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيراً فاتبعه في خلاف الكتاب والسنة؛ كان من جنس أتباع الدجال. (٣١٣/٢٥ - ٣١٤)

١٩٥ من لم يفرق بين الأحوال الشيطانية والأحوال الرحمانية؛ كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله، وبين مسيلمة الكذاب. فإن مسيلمة كان له شيطان ينزل عليه ويوحى إليه. /ومن علامات هؤلاء أن الأحوال إذا تنزلت عليهم وقت سماع المكاء والتصديّة، أزيدوا وأرعدوا - كالمصروع - وتكلموا بكلام لا يفقه معناه، فإن الشياطين تتكلم على ألسنتهم كما تتكلم على لسان المصروع. (٣١٥/٢٥ - ٣١٦)

١٩٦ دين الإسلام مبني على أصليين: على ألا نعبد إلا الله، وأن نعبد به بما شرع، لا نعبد بالبدع، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف]. فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله، وهو المشروع المسنون، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ اجعل عملي كله صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً». ولهذا كانت أصول الإسلام تدور على ثلاثة أحاديث: قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى». وقوله: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». وقوله: «الحلال

بَيْنَ والحرام بَيْنَ وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام؛ كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

١٩٧ إن الشيطان قد سَوَّلَ لكثير ممن يدعي الإسلام فيما يفعلونه في أواخر صوم النصارى، وهو الخميس الحقيق: من الهدايا والأفراح والنفقات وكسوة الأولاد، وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين. وهذا الخميس الذي يكون في آخر صوم النصارى، فجميع ما يحدثه الإنسان فيه من المنكرات، فمن ذلك خروج النساء، وتبخير القبور، ووضع الثياب على السطح، وكتابة الورق وإصاقها بالأبواب، واتخاذة موسمًا لبيع الخمر وشرائها، ورقى البخور مطلقًا في ذلك الوقت أو غيره، أو قصد شراء البخور المرقى، فإن رقى البخور واتخاذة قربانًا هو دين النصارى والصابئين. وإنما البخور طيب يتطيب بدخانه، كما يتطيب بسائر الطيب. وكذلك تخصيصه بطبخ الأطعمة وغير ذلك من صبغ البيض. / وأما القمار بالبيض ويبيعه لمن يقامر به، أو شراؤه من المقامرین، فحكمه ظاهر. ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون، أو الاغتسال بمائه، فإن أصل ذلك ماء المعمودية. ومن ذلك أيضًا ترك الوظائف الراتبية من الصنائع والتجارات، أو حلق العلم في أيام عيدهم، واتخاذة يوم راحة وفرحة وغير ذلك. فإن النبي ﷺ نهاهم عن اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية، ونهى النبي ﷺ عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون فيه، ويفعلون أمورًا يقشع منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه؛ بل يعرف المعروف وينكر المنكر. كما لا يتشبه بهم فلا يعان المسلم المتشبه بهم في ذلك؛ بل ينهى عن ذلك، فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تجب دعوته، ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد مخالفة للعادة في سائر الأوقات، لم تقبل هديته خصوصًا إن كانت الهدية مما يستعان به على التشبه بهم، مثل إهداء الشمع ونحوه في الميلاد، وإهداء البيض واللبن والغنم في الخميس الصغير، الذي في آخر صومهم، وهو الخميس الحقيق. ولا يبايع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابعتهم في العيد: من الطعام واللباس والبخور؛ لأن في ذلك إعانة على المنكر.

نذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلي ببعضها، وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله. وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحقيق، الذي قبل ذلك أو السبت أو غير ذلك إلى القبور. وكذلك يبخرون في هذه الأوقات، وهم يعتقدون أن في البخور بركة ودفع مضرة، ويعدون من القرابين مثل الذبائح، ويرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير، وبكلام مصنف، ويصلبون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة، حتى إن الأسواق تبقى مملوءة أصوات النواقيس الصغار، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل، وفيه ما هو محرم أو كفر. وقد ألقى إليهم جماهير العامة أو جميعهم إلا من شاء الله، وأعني/بالعامة هنا: كل من لم يعلم حقيقة الإسلام، فإن كثيراً ممن ينسب إلى فقه ودين قد شاركهم في ذلك، ألقى إليهم أن هذا البخور المرقى ينفع ببركته من العين والسحر والأدواء والهواء. ويصورون صور الحيات والعقارب، ويلصقونها في بيوتهم زعمًا أن تلك الصور - الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتًا هي فيه - تمنع الهوام، وهو ضرب من طلاس الصابئة. ثم كثير منهم على ما بلغني يصلب باب البيت، ويخرج خلق عظيم في الخميس الحقيق المتقدم، وعلى هذا يبخرون القبور ويسمون هذا المتأخر الخميس الكبير، وهو عند الله الخميس المهين الحقيق هو وأهله ومن يعظمه، فإن كل ما عظم بالباطل: من مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية؛ يجب قصد إهانته كما تهان الأوثان المعبودة، وإن كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار. ومما يفعله الناس من المنكرات: أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثره كرهاً؛ من الغنم والدجاج واللبن والبيض، يجتمع فيها تحريمان: أكل مال المسلم والمعاهد بغير حق، وإقامة شعار النصارى، ويجعلونه ميقاتاً لإخراج الوكلاء على المزارع، ويصطبغون منه ويصطبغون فيه البيض، وينفقون فيه النفقات الواسعة، ويزينون أولادهم/إلى غير ذلك من الأمور التي يقشعر منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه؛ بل يعرف المعروف وينكر المنكر. وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء لبركة نزول مريم عليها، فهل يستريب من في قلبه أدنى حبة من الإيمان أن شريعة جاءت بما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى، لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبائح. وأصل ذلك كله إنما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد، أو مشابهيهم في بعض

أمورهم، فيوم الخميس هو عيدهم يوم عيد المائدة، ويوم الأحد يسمونه عيد الفصح، وعيد النور والعيد الكبير. ولما كان عيدًا صاروا يصنعون لأولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه؛ لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن وبيض؛ إذ صومهم هو عن الحيوان وما يخرج منه. وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك، قد زينها الشيطان لكثير ممن يدعى الإسلام.

(٣٢٢ - ٣٢٠ / ٢٥)

١٩٩ قول القائل: المعبود واحد وإن كانت الطرق مختلفة، ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التي تتضمن: إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبدلين المنسوخين موصلة إلى الله. وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله، أو التدين بذلك، أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقرآن وبالإسلام، بلا خلاف بين الأمة. وأصل ذلك المشابهة والمشاركة.

(٣٢٣ / ٢٥)

٢٠٠ بهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية، وبعض حكم ما شرع الله لرسوله؛ من مباينة الكفار ومخالفتهم في عامة الأمور؛ لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس.

(٣٢٣ / ٢٥)

٢٠١ ينبغي للمسلم إذا طلب منه أهله وأولاده شيئًا من ذلك أن يحيلهم على ما عند الله ورسوله، ويقضي لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا بالله، ومن أغضب أهله الله أرضاه الله وأرضاهم. فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك. وفي «الصحيحين» عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء». وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء. ففي «صحيح البخاري» عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أفصح قوم ولوا أمرهم امرأة». وروي أيضًا: «هلكت الرجال حين أطاعت النساء». وقد قال ﷺ: «لأمهات المؤمنين لما راجعنه في تقديم أبي بكر: «إنكن صواحب يوسف». يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذي اللب، كما قال في الحديث الآخر: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي اللب من إحدكن». ولما أنشده الأعشى - أعشى باهلة - أبياته التي يقول فيها: وهن شر غالب لمن غلب. جعل النبي ﷺ يرددها ويقول: «وهن شر غالب لمن غلب». ولذلك امتن الله سبحانه على زكريا حيث قال: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

قال بعض العلماء: ينبغي للرجل أن يجتهد إلى الله في إصلاح زوجته.

(٣٢٤ - ٣٢٣/٢٥)

٢٠٢ قال عليه السلام: «من تشبه بقوم فهو منهم». وقد روى البيهقي بإسناد صحيح في «باب كراهية الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم؛ والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجاناتهم»: عن سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن عطاء بن دينار قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا تعلموا رطانة الأعاجم، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم، فإن السخط ينزل عليهم». فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم، وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم، فكيف من يفعل بعض أفعالهم؟ أو قصد ما هو من مقتضيات دينهم؟ أليست موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم في اللغة؟ أو ليس عمل بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم؟ وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم، فمن يشركهم في العمل أو بعضه أليس قد تعرض لعقوبة ذلك؟ ثم قوله: «اجتنبوا أعداء الله في عيدهم». أليس نهياً عن لقائهم والاجتماع بهم فيه؟ فكيف بمن عمل عيدهم. وقال ابن عمر في كلام له: «من صنع نيروزهم ومهرجاناتهم وتشبه بهم حتى يموت، حشر معهم». وقال عمر: «اجتنبوا أعداء الله في عيدهم». ونص الإمام أحمد على أنه/لا يجوز شهود أعياد اليهود والنصارى، واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢]. قال: «الشعائين وأعيادهم». وقال عبد الملك بن حبيب - من أصحاب مالك - في كلام له، قال: فلا يعاونون على شيء من عيدهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم، وعونهم على كفرهم. وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره، لم أعلم أنه اختلف فيه. وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته؛ بل هو عندي أشد. وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي ركب فيها النصارى إلى أعيادهم، فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشركهم الذي اجتمعوا عليه.

(٣٢٦ - ٣٢٥/٢٥)

٢٠٣ روى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى قال: قلت لعمر: «إن لي كاتباً نصرانياً. قال: ما لك قاتلك الله، أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]. ألا اتخذت حنيفياً. قال: قلت: يا أمير المؤمنين لي/كتابته وله دينه. قال: لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا

أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله». وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢]. قال مجاهد: «أعياد المشركين». وكذلك قال الربيع بن أنس.

٢٠٤ دلّ الكتاب، وجاءت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين التي أجمع أهل العلم عليها: بمخالفتهم وترك التشبه بهم.

٢٠٥ لا يحل للمسلمين أن يتشبهوا بهم في شيء مما يختص بأعيادهم: لا من طعام ولا لباس ولا اغتسال، ولا إيقاد نيران، ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة، أو غير ذلك، ولا يحل فعل وليمة ولا الإهداء ولا البيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك، ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذي في الأعياد، ولا إظهار زينة.

٢٠٦ بالجملة ليس لهم أن يخصوا أعيادهم بشيء من شعائرهم بل يكون يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصصه المسلمون بشيء من خصائصهم/ وأما إذا أصابه المسلمون قصداً: فقد كره ذلك طوائف من السلف والخلف. وأما تخصيصه بما تقدم ذكره فلا نزاع فيه بين العلماء؛ بل قد ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور؛ لما فيها من تعظيم شعائر الكفر. وقال طائفة منهم: «من ذبح نطيحة يوم عيدهم فكأنما ذبح خنزيراً». وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: «من تأسى^(١) ببلاد الأعاجم وصنع نيروزهم ومهرجانهم وتشبه بهم حتى يموت - وهو كذلك - حشر معهم يوم القيامة».

٢٠٧ إذا كان الذبح بمكان كان فيه عيدهم معصية، فكيف بمشاركتهم في نفس العيد؟ بل قد شرط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابة وسائر أئمة المسلمين: أن لا يظهروا أعيادهم في دار المسلمين، وإنما يعملونها سرّاً في مساكنهم، فكيف إذا أظهرها المسلمون أنفسهم؟

٢٠٨ روي عن النبي ﷺ في «المسند» و«السنن» أنه قال: «من تشبه بقوم فهو منهم». وفي لفظ: «ليس منا من تشبه بغيرنا» وهو حديث جيد. فإذا كان هذا في التشبه بهم وإن كان/ من العادات، فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك؟! (٣٣٢ - ٣٣١/٢٥)

(١) المشهور: «بنى». أخرجه الديلمي (٥٥٤/٣) رقم (٥٧٣٣).

٢٠٩ قد كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم أو كراهة تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرايبتهم؛ إدخالاً له فيما أهل به لغير الله، وما ذبح على النصب. وكذلك نهوا عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة، وقالوا: إنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم؛ لا لحماً ولا دمًا ولا ثوبًا، ولا يعارون دابة، ولا يعاونون على شيء من دينهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم، وعونهم على كفرهم. وينبغي للسلاطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. ثم إن المسلم لا يحل له أن يعينهم على شرب الخمر بعصرها، أو نحو ذلك، فكيف على ما هو من شعائر الكفر؟! وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو، فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك؟! (٢٥/٣٣٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تباح على أصح القولين. وأما الكلايب التي تمسك بها العمامة وتحتاج إليها، إذا كانت بزينة الخواتيم؛ كالمثقال ونحوه، فهي أولى بالإباحة من الخاتم، فإن الخاتم يتخذ للزينة، وهذا للحاجة. وهذه متصلة باليسير ليست مفردة كالخاتم. ويسير الفضة التابع لغيره إذا كان يحتاج إلى جنسه؛ كشعيرة السكين، وحلقة الإناء؛ تباح في الآنية، وإن كره مباشرته بالاستعمال. و«باب اللباس» أوسع من «باب الآنية»، فإن آنية الذهب والفضة تحرم على الرجال والنساء. وأما باب اللباس، فإن لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق، ويباح للرجل ما يحتاج إليه من ذلك. ويباح يسير الفضة للزينة، وكذلك يسير الذهب التابع لغيره؛ كالطرز ونحوه في أصح القولين في مذهب أحمد وغيره، فإن النبي ﷺ: «نهى عن الذهب إلا مقطوعاً». فإذا كان رسول الله ﷺ أباح يسير الفضة للزينة مفرداً أو مضافاً إلى غيره؛ كحلية السيف وغيره، فكيف يحرم/يسير الفضة للحاجة؟

(٦٥ - ٦٤/٢٥)

٦٦ أما حياسة الفضة: ففيها نزاع بين العلماء: وقد أباحها الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين. وأما كتابة القرآن عليها: فيشبهه كتابة القرآن على الدرهم والدينار، ولكن يمتاز هذا بأنها تعاد إلى النار بعد الكتابة، وهذا كله مكروه، فإنه يفضي إلى ابتذال القرآن وامتئانه، ووقوعه في/المواضع التي ينزه القرآن عنها. فإن الحياسة والدرهم والدينار ونحو ذلك، هو في معرض الابتذال والامتئان. وإن كان من العلماء من رخص في حمل الدراهم المكتوب عليها القرآن، فذلك للحاجة، ولم يرخص في كتابة القرآن عليها.

(٦٧ - ٦٦/٢٥)

باب زكاة الفطر

٦٧ إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف^(١) جاز الإخراج من قوتهم بلا ريب. وهل لهم أن يخرجوا ما يقتاتون من غيرها؟ مثل أن يكونوا يقتاتون الأرز والدخن، فهل عليهم أن يخرجوا حنطة، أو شعيراً، أو يجزئهم الأرز والدخن والذرة؟ فيه نزاع مشهور. وهما روايتان عن أحمد: **إحدهما**: لا يخرج إلا المنصوص./ **والأخرى**: يخرج ما يقتاتته، وإن لم يكن من هذه الأصناف. وهو قول أكثر العلماء - كالشافعي وغيره - وهو أصح الأقوال؛ فإن الأصل في الصدقات أنها

(١) التمر، والزبيب، والبر، والشعير، والدقيق.

تجب على وجه المساواة للفقراء، كما قال تعالى: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. والنبى ﷺ فرض زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير؛ لأن هذا كان قوت أهل المدينة، ولو كان هذا ليس قوتهم؛ بل يقتاتون غيره لم يكلفهم أن يخرجوا مما لا يقتاتونه.

٦٨ أما الدقيق: فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة وأحمد دون الشافعي، ويخرجه بالوزن فإن الدقيق يربع إذا طحن. (٦٩/٢٥)

٦٩ القريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي؛ فهو أحق بها منه، فإن صدقتك على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصله. (٦٩/٢٥)

٧٠ يجوز بلا كراهية^(١) عند أكثر العلماء؛ كالشافعي وأحمد وغيرهما. وإنما تنقل كراهيته عن مالك. وأما النقص عن الواجب فلا يجوز باتفاق العلماء، لكن هل الواجب صاع، أو نصف صاع، أو أكثر؟ فيه قولان. (٧٠/٢٥)

٧١ زكاة المال؛ كزكاة الماشية، والنقد، وعروض التجارة، والمعشرات، فهذه فيها قولان للعلماء. **أحدهما**: أنه يجب على كل مزك أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها، وأن يعطي من كل صنف ثلاثة، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي، وهو رواية عن الإمام أحمد. **الثاني**: بل الواجب أن لا يخرج بها عن الأصناف الثمانية، ولا يعطي أحدًا فوق كفايته، ولا يحابي أحدًا بحيث يعطي واحدًا ويدع/من هو أحق منه، أو مثله، مع إمكان العدل. وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف، وهو يستحق ذلك، مثل أن يكون غارمًا عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء، فيعطيه زكاته كلها، وهي ألف درهم: أجزاءه. وهذا قول جمهور أهل العلم؛ كأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وهو المأثور عن الصحابة. (٧٢ - ٧١/٢٥)

٧٢ صدقة الفطر: فإن هذه الصدقة هل تجري مجرى صدقة الأموال، أو صدقة الأبدان كالكفارات؟ على قولين. فمن قال **بالأول**، وكان من قوله وجوب الاستيعاب؛ أوجب الاستيعاب فيها. /وعلى هذين الأصلين ينبنى ما ذكره السائل من مذهب الشافعي ﷺ. ومن كان من مذهبه: أنه لا يجب الاستيعاب كقول جمهور

(١) الزيادة على الصاع الواجب في زكاة الفطر.

العلماء، فإنهم يجوزون دفع صدقة الفطر إلى واحد، كما عليه المسلمون قديماً وحديثاً. ومن قال **بالثاني**: إن صدقة الفطر تجري مجرى كفارة اليمين، والظهار، والقتل، والجماع في رمضان، ومجرى كفارة الحج، فإن سببها هو البدن ليس هو المال، كما في «السنن» عن النبي ﷺ: «أنه فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات». وفي حديث آخر أنه قال: «أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة». ولهذا أوجبها الله طعاماً، كما أوجب الكفارة طعاماً. وعلى هذا القول فلا يجزئ إطعامها إلا لمن يستحق الكفارة، وهم الآخذون لحاجة أنفسهم، فلا يعطي منها في المؤلفة، ولا الرقاب، ولا غير ذلك. وهذا القول أقوى في الدليل. وأضعف الأقوال قول من يقول: إنه يجب على كل مسلم أن يدفع/ صدقة فطره إلى اثني عشر، أو ثمانية عشر، أو إلى أربعة وعشرين، أو اثنين وثلاثين، أو ثمانية وعشرين، ونحو ذلك، فإن هذا خلاف ما كان عليه المسلمون على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، وصحابته أجمعين، لم يعمل بهذا مسلم على عهدهم؛ بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عياله إلى المسلم الواحد. ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفساً، يعطي كل واحد حفنة لأنكروا ذلك غاية الإنكار، وعدوه من البدع المستنكرة. (٧٤ - ٧٢/٢٥)

٧٣ من عليه دين وهو ابن سبيل، إذا أخذ حفنة من حنطة لم ينتفع بها، من مقصودها ما يعد مقصوداً للعقلاء، وإن جاز أن يكون ذلك مقصوداً في بعض الأوقات، كما لو فرض عدد مضطرون،/ وإن قسم بينهم الصاع عاشوا، وإن خص به بعضهم مات الباقون، فهنا ينبغي تفريقه بين جماعة، لكن هذا يقتضي أن يكون التفريق هو المصلحة، والشرعية منزهة عن هذه الأفعال المنكرة التي لا يرضاها العقلاء، ولم يفعلها أحد من سلف الأمة وأئمتها. (٧٥ - ٧٤/٢٥)

٧٤ قول النبي ﷺ: «طعمة للمساكين» نص في أن ذلك حق للمساكين. وقوله تعالى في آية الظهار: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]. فإذا لم يجز أن تصرف تلك للأصناف الثمانية، فكذلك هذه. ولهذا يعتبر في المخرج من المال أن يكون من جنس النصاب، والواجب ما يبقى ويُسْتَمَى؛ ولهذا كان الواجب فيها الإناث دون الذكور، إلا في التبيع وابن لبون؛ لأن المقصود الدر والنسل، وإنما هو

للإناث. وفي الضحايا والهدايا لما كان المقصود الأكل؛ كان الذكر أفضل من الأنثى، وكانت الهدايا والضحايا إذا تصدق بها أو ببعضها، فإنما هو للمساكين أهل الحاجة، دون استيعاب المصارف الثمانية. وصدقة الفطر وجبت طعامًا للأكل لا للاستنماء، فعلم أنها من جنس الكفارات. (٧٥/٢٥)

٧٥ إذا قيل: إن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]. نص في استيعاب الصدقة. قيل: هذا خطأ لوجوه: / **أحدها**: أن «اللام» في هذه إنما هي لتعريف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا﴾ [التوبة: ٥٨]. وهذه إذا صدقات الأموال دون صدقات الأبدان باتفاق المسلمين. ولهذا قال في آية الفدية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. لم تكن هذه الصدقة داخلة في آية براءة. واتفق الأئمة على أن فدية الأذى لا يجب صرفها في جميع الأصناف الثمانية، وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية بإجماع المسلمين، وكذلك سائر المعروف فإنه قد ثبت في «الصحیح» من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة». لا يختص بها الأصناف الثمانية باتفاق المسلمين. وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية، وهي تعم جميع الفقراء والمساكين والغارمين في مشارق الأرض ومغاربها، ولم يقل مسلم إنه يجب استيعاب جميع هؤلاء؛ بل غاية ما قيل: إنه يجب إعطاء ثلاثة من كل صنف، وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف، ثم فيه تعيين فقير دون فقير. وأيضًا لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف؛ فالقول عند الجمهور في الأصناف عمومًا وتسوية.

٧٦ الوجه الثاني: أن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ [التوبة: ٦٠]. للحصر، وإنما يثبت المذكور ويبقى ما عداه، والمعنى: ليست الصدقة لغير هؤلاء؛ بل لهؤلاء. فالمثبت من جنس المنفي، ومعلوم أنه لم يقصد تبيين الملك؛ بل قصد تبيين الحل؛ أي: لا تحل الصدقة لغير هؤلاء، فيكون المعنى: بل تحل لهم. وذلك أنه ذكر في معرض الذم لمن سأل من الصدقات وهو لا يستحقها. والمذموم يذم على طلب ما لا يحل له لا على طلب ما يحل له، وإن كان لا يملكه؛ إذ لو كان كذلك لذم هؤلاء وغيرهم، إذا سألوها من الإمام قبل إعطائها، ولو كان الذم عامًا لم يكن في الحصر ذم لهؤلاء دون غيرهم. وسياق الآية يقتضي ذمهم، والذم الذي اختصوا به

سؤال ما لا يحل، فيكون ذلك الذي نفى، ويكون المثبت هذا يحل، وليس من الإحلال للأصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية. (٧٧/٢٥)

٧٧ الوجه الثالث: أن الله لما قال في الفرائض: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾. إلى قوله: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢]. وقال: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]. لما كانت اللام للتمليك وجب استيعاب الأصناف المذكورين، وإيراد كل صنف والتسوية بينهم، فإذا كان لرجل أربع زوجات وأربعة بنين أو بنات، أو أخوات أو إخوة، وجب العموم والتسوية في الأفراد؛ لأن كلاً منهم استحق بالنسب وهم مستوون فيه. وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك، ولم يجب فيه ذلك. ولا يقال: إفراد الصنف لا يمكن استيعابه؛ لأنه يقال؛ بل يجب أن يقال في الأفراد ما قيل في الأصناف. فإذا قيل: يجب استيعابها بحسب الإمكان، ويسقط المعجوز عنه. قيل في الأفراد كذلك. وليس الأمر كذلك، لكن يجب تحري العدل بحسب الإمكان كما ذكرناه. (٧٨/٢٥)

باب إخراج الزكاة

٧٨ إذا أعطاه^(١) دراهم أجزاء بلا ريب. وأما إذا أعطاه القيمة، ففيه نزاع: هل يجوز مطلقاً، أو لا يجوز مطلقاً؟ أو يجوز مطلقاً؟ أو يجوز في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجحة؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، وهذا القول أعدل الأقوال. فإن كان أخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة، فاشترى رب/المال له بها كسوة وأعطاه، فقد أحسن إليه. وأما إذا قَوِّم هو الثياب التي عنده وأعطاه، فقد يقومها بأكثر من السعر، وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج إليها؛ بل يبيعها فيغرم أجرة المنادي، وربما خسرت فيكون في ذلك ضرر على الفقراء. والأصناف التي يتجر فيها يجوز أن يخرج عنها جميعاً دراهم بالقيمة، فإن لم يكن عنده دراهم فأعطى ثمنها بالقيمة فالأظهر أنه يجوز؛ لأنه واسى الفقراء فأعطاهم من جنس ماله. (٧٩/٢٥ - ٨٠)

٧٩ أما الدين الذي على الميت: فيجوز أن يوفى من الزكاة في أحد قولي العلماء. وهو إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَالْفَدْرِمِينَ﴾

(١) التاجر.